

الفصل الأول الإطار العام

المقدمة

مشكلة البحث

أهمية البحث

أهداف البحث

أسئلة البحث

حدود البحث

منهج البحث

مجتمع البحث

عينة البحث

أدوات جمع البيانات

المعالجة الإحصائية

مصطلحات البحث

1- الفصل الأول

الإطار العام للبحث

1-1 المقدمة :

إن ما يشهده العالم من رتقاء وتقدم ملحوظٍ في مجالات الحياة المختلفة ، ما هو إلاّ لعكاساً طبيعياً لإستخدامها لأفضل وسائل الإستثمار .

والإستثمار الرياضي يعد من أقصر الطرق وصولاً إلى النجاحات الإقتصادية في المجتمعات كافة ، وقد إستثمرت تلك المجتمعات القطاع الرياضي فقادها إلى الإزدهار الرياضي والإقتصادي على حد سواء خاصة في مجال كرة القدم .

ومما يؤكد أن الرياضة تحولت من هواية إلى صناعة الإستثمار هو تنافس أكبر خمس دول (أمريكا ، روسيا ، بريطانيا ، فرنسا ، إسبانيا) على تنظيم دورة الألعاب الأولمبية كل هذه الدول تبحث عن الإقتصاد . وعندما تستثمر الرياضة بإسلوب صحيح فإنها تحقق أعلى مجالات الربح .

وقد أصبحت الدول النامية إقتصادياً تهتم بالإستثمار في المجال الرياضي لما يعود من أموال طائلة تأتي من الإستثمار في المؤسسات الرياضية المختلفة سواء بالمنشآت الرياضية وذلك بتأجيرها لممارسة النشاط الرياضي أو النشاطات الأخرى .

والإستثمار الرياضي هو محاولة لزيادة رأس المال عن طريق إستخدامه في نوعية نشاط يدر دخلاً في المجال الرياضي ، (حسن أحمد الشافعي 2006 ، ص 18).

وقطاع الرياضة في السودان يشكل مكوناً حيوياً من مكونات التنمية الإجتماعية ، لذا يحتاج إلى تطبيق الفكر التجاري والإستثماري على مشروعاته .

كما أن هناك فرصاً حقيقية للإستثمار الرياضي في السودان تحتاج للإستغلال الأمثل حتى تنهض بهذا القطاع ليكون مكوناً حقيقياً ومن خلال هذه الدراسة نسعى لمعرفة واقع الإستثمار في أندية الدرجة الأولى والممتازة في كرة القدم بولاية الخرطوم .

2-1 مشكلة البحث :

يسعى المجتمع العربي اليوم لمواجهة التحولات والتحديات العالمية المعاصرة المتوقع منها والمرتبب لمسايرة النظام العالمي الجديد المتمثل في التحول من الإقتصاد الموجه إلى الإقتصاد الحر والذي أدى إلى ظهور التكتلات الإقتصادية العملاقة التي تؤثر بصورة مباشرة على برامج التنمية الإجتماعية والإقتصادية ، (حسن الشافعي - عليه عبدالمنعم حجازي ، 2009م ، ص 9) .

ومن المؤكد أن التربية البدنية والرياضة من المجالات القائمة في المجتمع التي تؤثر فيه وتتأثر به ، وهذا يحتم تهيئة المؤسسات الرياضية لتتوافق مع متطلبات السوق والمنافسة .

ونجد أن العمل الرياضي بالسودان بضروره المختلفة يمثل نشاطاً له أبعاد إجتماعية وثقافية في غاية الضرورة لمتطلبات التنمية الإجتماعية والإقتصادية والبعد الطبي لقطاع الرياضة وأهميته الإقتصادية في زيادة الإنتاجية بجانب البعد الجماهيري لقطاع الرياضة .

ومن خلال عمل الباحثة بوزارة الشباب والرياضة أن هذه الأندية تعتمد على الدعم الحكومي في تسيير نشاطها والإعتماد على بعض الأشخاص أصحاب رأس المال مما يؤثر في نشاط هذه الأندية وطريقة إدارتها ومعظم مشكلات قطاع الرياضة تتمثل في كيفية تدبير الموارد المالية .

وهذا الصرف المحدود أدخل هذه الأندية في ديون كبيرة مما أثر على مستوى هذه الأندية ، بل أصبح عائقاً أمام تطورها .

3-1 أهمية البحث :

تكمّن أهمية البحث في :

✚ مساهمة الإستثمار في المؤسسات الرياضية . أحداث نقله نوعية في المنشآت والملاعب .

✚ تبني المواهب الرياضة وأهمية هذه الدراسة .

✚ تشجيع المسؤولين في الأندية الرياضية على البحث عن الإستثمار في المنشآت الرياضية وأن تكون هذه الأندية مؤسسات ربحية .

4-1 أهداف البحث :

(1) معرفة واقع أهداف الإستثمار في الأندية الرياضية بالدرجة الأولى و الممتاز ولاية الخرطوم .

(2) معرفة واقع إدارة الإستثمار في الأندية الرياضية بالدرجة الأولى والممتاز بولاية الخرطوم

(3) التعرف على الواقع القانوني للإستثمار في الأندية الرياضية بالدرجة الأولى والممتاز بولاية الخرطوم .

(4) معرفة البنيات التحتية بالأندية الرياضية بالدرجة الأولى والممتاز بولاية الخرطوم .

5-1 أسئلة البحث :

(1) ماهو واقع أهداف الإستثمار في الأندية الرياضية بالدرجة الأولى و الممتاز ولاية الخرطوم ؟

(2) ماهو واقع إدارة الإستثمار في الأندية الرياضية بالدرجة الأولى والممتاز بولاية الخرطوم ؟

(3) ماهو الواقع القانوني للإستثمار في الأندية الرياضية بالدرجة الأولى والممتاز بولاية الخرطوم ؟

(4) ما واقع البنيات التحتية بالأندية الرياضية بالدرجة الأولى والممتاز بولاية الخرطوم ؟

6-1 حدود البحث :

1-6-1 المجال الجغرافي : يشمل المجال الجغرافي ولاية الخرطوم

1-6-2 المجال الزمني : 2016م . 2019م

1-7-7 إجراءات البحث :

1-7-1 منهج البحث : المنهج الوصفي

1-7-2 مجتمع البحث : تكون مجتمع البحث من الإداريين وأعضاء لجان

الإستثمار والأعلاميين أندية الدرجة الأولى والممتازة بولاية الخرطوم .

1-7-3 عينة البحث : تم إختيار العينة بالطريقة العشوائية من الإداريين وأعضاء

لجان الإستثمار والإعلاميين الدرجة الأولى والممتازة بولاية الخرطوم .

1-7-4 أدوات جمع البيانات :

الإستبانة والمقابلة الشخصية

1-8 المعالجة الإحصائية : تم إستخدام الأسلوب الإحصائي المناسب لهذه الدراسة.

1-9 مصطلحات البحث :

(1) الإستثمار : هو عمل الهدف منه زيادة رأس المال أو زيادة موارده عن طريق

تشغيله أو إستغلاله ووظيفة الإستثمار هي تشغيل الأصول .

(حسن الشافعي ، عليه عبدالمنعم ، 2009 ، ص 71 .)

(2) الإستثمار الرياضي : هو محاولة لزيادة رأس المال عن طريق إستخدامه في

نوعية نشاط يدر دخلاً في المجال الرياضي (عبداللطيف إبراهيم نجاري

2006م ، ص 238 .

(3) أندية درجة الممتاز : يقصد بها الأندية المشاركة في بطولة الدوري الممتاز

لكرة القدم .

(4) أندية الدرجة الأولى : هي أندية كرة القدم التي تمثل أعلى مستوى للدرجات

في ولاية الخرطوم وتحت رعاية الإتحاد المحلي لكرة القدم بولاية الخرطوم

الفصل الثاني

1-2 الإطار النظري والدراسات السابقة .

- المبحث الاول : الإستثمار .
- المبحث الثاني : كرة القدم في السودان . نبذة تاريخية
- المبحث الثالث : صناعة الرياضة .
- المبحث الرابع : الدراسات السابقة .

2- الفصل الثاني

الإطار النظري

1.2 المبحث الأول : الإستثمار

1-1-2 مقدمة

يؤدي الإبتثمار دوراً مهماً وحيوياً في تطور الأندية الرياضية والمجتمعات بل والبلدان وهو واحد من أهم العمليات الإقتصادية ذات الفوائد الكبيرة والمتعددة وذات المردود الإيجابي نحو بناء إستراتيجية إقتصادية مستقبلية ترتكز عليها الأجيال .

والإستثمار الرياضي يعد من أقصر الطرق وصولاً إلى النجاحات الإقتصادية في المجتمعات كافة وقد إستثمرت تلك المجتمعات القطاع الرياضي فقادها إلى الإزدهار الرياضي والإقتصادي على حد سواء عن طريق مختلف الإستثمارات في الرياضة ، خاصة في مجال كرة القدم .

لقد تغير مفهوم الإستثمار في الرياضة في السنوات الأخيرة بعد أن تحول إلى قطاع إقتصادي مستقبلي رئيس يمكنه المساهمة في أزدهار الأندية من الناحية الإقتصادية عن طريق تطوير الإنسان والمنشآت .

ويعد الإستثمار في المجال الرياضي بصفة عامة وفي المنشآت الرياضية بصفة خاصة من أكثر الإستثمارات ربحية في الدول إذا تم إستيعاب المعنى الحقيقي للإستثمار لأنها تعد أرضاً خصبة لمختلف مجالات الإستثمار لما له من أهمية مز دوجة في فوائده وعائداته نحو العمران والتطور والرقى بخدمات الأندية الرياضية لقد أصبحت الرياضة الآن مصدر دخل هائل في العالم كله رياضه كرة القدم على وجه الخصوص وذلك لتطوير اللعبة .

Ahttp : www.abq+.compd2011.8/20

2-1-2 مفهوم الإستثمار :

أ. الإستثمار في اللغة : الإستثمار في اللغة العربية مشتق من الثمر والشجر والثمر هو المال والولد والثمر هو الذهب والفضة ويقال ثمر الله مالك أى أكثره وثمر

الرجل أى أكثر ماله ، والعقل المثمر هو عقل المسلم ولإستثمار مصدر الفعل إستثمر الدال على الطلب ، أى أن الإستثمار هو إستخدام المال أو تشغيله بقصد تحقيق هذا الإستخدام فيكثر المال وينمو . (حسن أحمد الشافعي . 2006م ص 18) .

ويمكن تعريف الإستثمار بأنه الإلتحواذ على أصول تدر عائد وأرباح ر أسمالية . ويقصد بالإستثمار أيضاً التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة ولفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وكذلك عن النقص المتوقع في قيمتها مع توفر عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة المتمثل بإحتمال عدم تحقيق هذه التدفقات ، (المرجع السابق ، ص 21) .

ب. مفهوم الإستثمار : من خلال التعاريف السابقة للإستثمار و من دراسة المعنى اللفظي للإستثمار نجد أن الإستثمار هو عمل هدفه زيادة رأس مال الفرد أو زيادة موارده عن طريق تشغيل الأصول بهدف زيادتها وتنميتها (حسن أحمد الشافعي 2006م ص 20)

والإستثمار من وجهة نظر الفرد يتمثل في تحويل النقود إلى أصول تدر ، أى تعطى عائداً سواء كانت هذه الإصول من إنتاج فترات سابقة أو أصول جديدة . ومن هنا يتضح أن من أهم مميزات الإستثمار تشغيل وإستغلال المال لزيادة رأس المال بصورة أكبر .

ويمكن القول بأن الإستثمار هو الإنفاق على السلع التى تستهلك في الفترة الجارية كالإنفاق لزيادة المخزون أو لبناء المساكن أو لإقامة المصانع وإنتاج الآلات وكذلك لتأهيل القوى العاملة .

والإنفاق الإستثماري هو الإنفاق الذي يتم لإيجاد أصول جديدة وكل ما يدفع الأفراد أو الشركات أو الحكومات لإنفاق جزء من الدخل لإيجاد هذه الأصول يعتبر دافعا من دوافع الإستثمار .

وتتمثل دوافع الإستثمار في توفير فرص الإستثمار المريح وظهور موارد جديدة كما يتوقف على توقعات أصحاب الأعمال وعلى السياسة المالية والتشريعية للدولة ولإغتنام فرص الإستثمار يتطلب قدراً من المدخرات لتمويل المشروعات حيث أن الإدخار هو مصدر تمويل الإستثمار ومن حيث أن تكون السياسة الإدخارية والسياسة الإقتصادية في إتجاه واحد ، حسن الشافعي - عليه عبدالمنعم ، 2009 ، ص 13 .

3-1-2 مجالات الإستثمار .

1. إستثمارات محلية (وطنية) : وهي جميع الفرص المتاحة للإستثمار في السوق المحلية بغض النظر عن إدارة الإستثمار المستعملة مثل العقارات والأوراق المالية والمشروعات التجارية وغيرها والإستثمار الوطني المحلى هو توجيه الوطنية لتكوين رأس مال حقيقي داخل الدولة أما الإستثمار الأجنبي فهو إستخدام المدخرات الوطنية في تكوين رأس مال حقيقي خارج حدود الدولة ومن أمثلة الإستثمار الوطني ما يقوم به مجموعة من المستثمرين الوطنيين لإنشاء مشروعات النقل والتي يمكن أن تأخذ شكل المشروع المشترك ،عبدالملك سعد ،2011، ص 30.

2. إستثمارات خارجية : وهي جميع الفرص المتاحة للإستثمار في الأسواق الأجنبية مهما كانت أدوات الإستثمار المستعملة وتتم هذه الإستثمارات إما بشكل مباشر أوغير مباشر ويقصد بالإستثمار المباشر قيام مستثمر بشراء عقار خارج بلده بقصد المتاجرة أو شراء حصه من شركة عالمية في الخارج فإن الإستثمار يكون لبنتماراً خارجياً مباشراً ويقصد بالإستثمار غير المباشر قيام المستثمر بشراء حصة في

محفظة مالية لشركة إستثمارية محلية تستثمر أموالها في الخارج فإن الإستثمار في هذه الحالة يعتبر إستثمار غير مباشر. عبد الملك سعد ، 2011 ، ص 31 .

3. الإستثمار الحكومي : يتمثل الإستثمار الحكومي فيما تقوم به الدولة من تكوين رأس المال الحقيقي والذي تقوم به الحكومة المحلية ويتم تمويله عن طريق فائض الإيرادات العامة أو من جملة القروض الداخلية والخارجية .

4. إستثمارات حقيقية أو إقتصادية : ويعتبر الإستثمار حقيقياً وأقتصادياً عندما يتوفر للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي كالعقار والسلع وخلافه يقصد بالأصل الحقيقي كل أصل له قيمة إقتصادية في حد ذاته وتترتب على إستخدامه منفعة إضافية تظهر علي شكل خدمة ، فالعقار مثلاً أصل حقيقي.

5. إستثمارات مالية: يعرف الإستثمار المالي بأنه شراء تكوين رأسمالي موجود وهذا يعني شراء حصة في رأس مال (سهم) أو حصة في قرض (سند) أو إذن خزينة (تعطي مالكة الأرباح والفوائد) .

6. إستثمار تلقائي ومستحضر .

الإستثمار التلقائي هو الذي تقوم به الدولة دول إعتبار لما يدور من عائد أما الإستثمار المستحضر هو الذي يقبل عليه الأشخاص لتكوين شركات أو مؤسسات أعمال بدافع الربحية بالدرجة الأولى .

7. إستثمار عيني ونقدي : الإستثمار العيني هو إستخدام السلع والخدمات في تكوين الطاقة الإنتاجية الجديدة أو المحافظة على الطاقات الإنتاجية الموجودة أصلاً وكذلك كل إضافة إلى رصيد المواد الخام والسلع الإنتاجية والإستثمار النقدي هو القيمة النقدية للأصول الثابتة " الإستثمار العيني " (المرجع السابق ص 34).

8. الإستثمار المخطط وغير المخطط :

عندما يتم تخطيط الإستثمار لتحقيق أهداف محددة فإن ذلك يسمى بإستثماراً مخططاً ويقوم فيه المنظمون بزيادة الإستثمار لدفع الطاقة الإنتاجية نتيجة التنبؤ بزيادة الطلب والتغيرات في الأسعار كما يقومون بالإستثمار في الآلات والمعدات التي تؤدي إلى وفرة في تكلفة التشغيل وزياد الأرباح في المستقبل وعندما تتعرض الأسواق المالية لهبوط غير متوقع في الطلب ويسمى هذا النوع من الإستثمار (إستثمار غير مخطط) .

9. الإستثمار الخاص : هو ما يوجهه الأفراد من مدخراتهم أو مدخرات الغير لتكوين رأس المال الحقيقي الجديد أما الإستثمار العام فهو يمثل رأس المال الحقيقي الجديد الذي تقوم بتكوينه شركات القطاع العام ويحول الإستثمار أما عن طريق الإحتياجات التي يتم تكوينها من الأرباح المتحجرة أو عن طريق القروض ، (المرجع السابق ، 2011 ، ص 33) .

2-1-4 العوامل التي تؤثر على القرارات الإستثمارية :

هنالك العديد من العوامل التي تؤثر على القرارات الإستثمارية نذكر منها

1. **فلسفة الإدارة :** يعبر عن هذه الفلسفة بواسطة إستراتيجية المنشأة التي تختارها الإدارة وسوف يكون من قبل التناقض غير المرغوب فيه أن يكون للإدارة مفهوم نظرة تسويقية مغايرة بينما لإنفاق تكاليف كثيرة ، عندما تكون الفلسفة الإدارية غير متناسبة مع ظروف الصناعة التي تعمل بها أو المنتج الذي تنتجه وكذلك الزمن .

2. تحليل السوق وتنبؤات المبيعات :

يجب أن تنتبأ الإدارة بإمكانيات السوق والمبيعات طويلة الأجل وقصيرة الأجل وتخطط من أجل المساهمة في النمو والإبتكار وتتضمن الخطط طويلة الأجل القرارات الحرجة في الإنفاق الإستثماري .

3. **سلوك المنافس** : يجب أن تحدد الإدارة المنشأة المنافسين الرئيسيين وذلك لمدة إحداهما أسباب إخلاص أن المنافسين الذي يستثمرون في إقتناء الآت أكثر كفاية أو الآت تنتج تحديداً منتجات أفضل للمنشآت الأخرى التي تعمل في نفس الصناعة أو تنتج نفس المنتج كما يجب أن تدرك الإدارة الإستراتيجية المنافسين فيما يتعلق بالإتفاق الإستثماري وكذلك النمو ، تجديد ردود الفعل على أساس طويل الأجل .

4. **الفرص البديلة** إن التساؤل الأساسي الذي يجب أن تجب عليه الإدارة هو أين يمكن إستغلال الموارد بحيث يتم تعظيم الأرباح في الأجل الطويل ؟ وهذا يعنى أن الإتفاق على المعدات الرأسمالية يجب أن يتنافس مع الإتفاق على الموارد البشرية ويكون الهدف الرئيسي هو تحقيق التوازن المناسب بين برامج التطوير والبحوث وبرامج التسويق ومجالات الأنشطة الأخرى التي تحتاج إلى عمالة ماهرة ، (عبدالمالك سعد ، 2011 ، ص35) .

5. **الضرائب والإستهلاك** :

تعتمد الضرائب على الأرباح كما تعتمد على نفقة الإستهلاك المفترضة ، حيث يؤدي الإستثمار كبير القيمة إلى تحمل نفقة إستهلاك سنوية عالية تطرح من الإيرادات لغرض حساب الضريبة ، ولاشك أنه كلما كانت الضريبة منخفضة كلما زاد التدفق لإستثمار معين . (المرجع السابق ، 2011 ، ص 36) .

6. **مصادر الأموال هيكل التمويل** : عندما تتخذ الإدارة قرارات إستثمارية فإنها تحدد نوع الهيكل التمويلي الذي تختاره وتوجد طريقتان لتمويل الإستثمار في أصول طويلة الأجل وهما :

- الحصول على الأرباح المحتجزة ، أو من بيعة المخزون هذا يزيد من حقوق ملاك المنشأة .

- الحصول على أموال عن طريق الإقراض من الغير ، وهذا البديل يسمح بمرونة أكبر ولكنه يزيد من متطلبات الدائنين من خارج المنشأة وعندما كان إستثمار الأموال في أصول رأسمالية يمثل هتباراً إقتصاديّاً ، وكما في أى قرار إقتصادي فإنه عادة ما تكون هناك فرصة بديلة واضحة أو ضمنية تتمثل في صورة تكلفة ، أو عائد أحسن إستخدام تالى للأموال المستمرة ، ولو إستخدمت المصادر الداخلية للتمويل فإن التكلفة تكون عائد من أحسن بديل تالى متوافر للإستثمار و عندما تقترض الأموال من خارج المنشأة فان تكلفة رأس المال تكون بالضرورة الفائدة المدفوعة (عبدالله سعد 2011م ، ص 36).

7. مصادر الآلات : يؤثر المصدر الذي يتوفر عن طريق الآلات بدرجة كبيرة على بعض القرارات الإستثمارية المتعلقة بالآلات ويمكن تبويب هذه المصادر كمايلي :

_ آلة متوافرة داخل المنشأة وتكون متاحة للمنشآت الأخرى.

_ آلة جديدة من الموردين .

_ آلة مستعملة لتباع بواسطة مصادر تجارية .

- آلة مؤجرة . موردين أجانب . (مرجع سابق ص 37) .

8. رأس المال العامل : يتمثل رأس المال العامل في الأصول المتداولة عن الخصوم المتداولة والمحافضة توفر رأس مال عامل كافي ربما تلي المنشأة أي زيادة القروض طويلة الأجل أو زيادة رأس المال ، وحتى لو كان التمويل الداخلي متوافر فإنه يجب الإهتمام بالمحافظة على السيولة .

9. التغيرات في مستوى الأسعار : يؤثر التضخم على القيمة الحقيقية للعملة الوطنية، حيث تنخفض القوة الشرائية للعملة الوطنية كل عام وفيما يتعلق بالمشروعات الإستثمارية إذا كانت التكاليف والإيرادات متماثلة مع بعضها فإن تغيرات مستويات الأسعار يكون له تأثيراً قليلاً علي المنافع قبل الضريبة .

10. نمط الإنتاج : يجب أن يؤخذ نمط الإنتاج المناسب لمنتجات المنشأة عند تقييم المشروعات الإستثمارية ، وتحتاج إلى تقييم تكاليف العمل المتوقعة مقابل تكاليف الآت الجديدة وإذا كان الإنتاج مستمراً فإن التحرك الأوتوماتيكي للمواد وكذلك التجهيز الأتوماتيكي يفضل بواسطة الشركات الكبيرة ، أما بالنسبة لبعض أنماط العمليات الإنتاجية وبعض الشركات الصغيرة فإن العمالة الكبيرة قد تفضل .

11. العوامل غير الإقتصادية : تكون تأثيرتها إقتصادية ولكنها صعبة القياس ومن أهم هذه العوامل غير الإقتصادية العمل المناسبة التي غالباً ما يؤدي إلى تخفيض الغياب وزيادة الإنتاجية .

الأمان الكبير في تشغيل الآلات لتفادي نفقات علاج العمال الجرحى وكذلك الوقت الضائع بواسطة رئيس العمال لترتيب العمليات اللاحقة ، (مرجع سابق ص 40)

12. التوقيت : يدخل التوقيت في القرار الإستثماري بثلاث طرق هي :

- التوقيت كجزء من خطة المؤسسة طويلة الأجل .

- توقيت الفرص البديلة .

- التوقيت الذي يربط إختيار الخاق الرأسمالي للآلة بإعداد تصميم المنتج .

13. المخاطرة وعدم التأكد : تلازم المخاطرة وعدم التأكد المرتبطة بالمستقبل القرارات الإستثمارية حيث أن كل العوامل التي تدخل في تقييم المشروعات الإستثمارية والتي ترتبط بالمستقبل تكون عرضة للتغير فتكاليف التشغيل والإيرادات ومعدلات الفائدة أو تكلفة رأس المال يمكن أن تتغير ، وعند المقارنة بين البدائل فإن الإدارة قد تفضل بين موقفين مختلفين المخاطرة ، وفي بعض الأحيان قد لا يكون أمام الإدارة أي طريقة لتقدير ما سوف يتم في المستقبل ، فالإدارة ربما تكون مستعدة للأسوأ أو الأحسن ، وقد تختار إستراتيجيتها على أساس ذلك وتوفر بحوث العمليات

الأساليب المختلفة التي تساعد الإدارة في تقدير النتائج المتعلقة بالقرارات البديلة ،
(مرجع سابق ، ص 40) .

ترى الباحثة أن هناك مجالات كثيرة للإستثمار ويمكن إستخدامها في المجال
الرياضي .

2-1-5 العوامل التي تؤثر على الإستثمار : نذكر من هذه العوامل مايلي :

1. **الإستقرار** : أن النظام السياسي والإقتصادي للدولة يلعب دوراً مهماً في زيادة
ونقصان فرص الإستثمار بالمجتمع ، حيث يؤدي كثرة تعرض الدولة للثورات
والصراعات على الحكم إلى خلق أجواء غير مشجعة على الإستثمار ، كما أن
سياسة الدولة من حيث القيود التي نضعها على الإستثمار وكرة تدخلها في طرق
تنفيذ المشروعات تؤدي إلى هروب المستثمر وعلى العكس من ذلك كلما كان
هناك إستقرار سياسي داخلي أو خارجي كلما شجع المستثمرين .

2. **النظام القانوني** : وحين يجب أن نشير إلى ضرورة أن يكون هناك تشريعات
قانونية تعمل على حماية المستثمر والعقود والمعاملات بين الأفراد مع توفير
نظام قضائي يساعد على حسم المنازعات بسرعة وعدالة .

3. **النسبة الأساسية** : أن أحد عوامل جذب الإستثمار هو النسبة الأساسية من
طرق ومواصلات ومرافقة وخدمات ليس هذا فقط بل أيضا مدى كفاءة وجودة
النسبة وقدرتها على دعم الإستثمار .

4. **العمالة** . أن كفاءة الأيدي العاملة هي إحد مقومات الإستثمار وهي التي تلعب
دوراً هاماً في جذب المستثمرين والإستثمارات مما يضمن إستمرار العمل بأحسن
صورة ، (ضياء محمد أحمد 2006م ص 40) .

5. **التمويل** . هناك بعض المستثمرين يفضل أن يقوم بمفرده لتمويل المشروع ومنهم
من يفضل أن يكون التمويل بالإشتراك مع أفراد آخرين أو مع مؤسسات تمويلية

وهنا تضع بعض المؤسسات التمويلية فائدة على القروض الممنوحة للمستثمرين
ويعد انخفاض سعر الفائدة هو أحد عوامل تشجيع الإستثمار .

6. **موقف الرأي العام :** يلعب الرأي العام دور هام وحيوي في تهيئة الرأي العام نحو
أهمية الإستثمار والدور الذي يلعبه في تحقيق التنمية الإقتصادية مما يدفع الناس
إلى المساهمة في عملية التنمية عن طريق ضخ الأموال في عمليات الإستثمار
المباشر أو غير المباشر . (مرجع سابق ص 43)

2-1-6 المعوقات التي تواجه الإستثمار :

يواجه الإستثمار عدداً من العقبات والمشاكل سواء بالنسبة للإستثمارات القومية أو
الإستثمارات الخاصة . ومن أهم المشاكل التي يتعرض لها الإستثمار الخاص ما
يلي :

- المعوقات الإدارية والإجرائية .
- المعوقات السياسية .
- المعوقات الإقتصادية .
- المعوقات الإعلامية والنرويجية .

(ضياء الدين محمد أحمد 2006 ص 45)

أولاً المعوقات الإدارية والإجرائية : وتتمثل في تعدد الهيئات والجهات التي يجب أن
يتردد عليها المستثمر للحصول على الترخيص بالإستثمار ، بالإضافة إلى تعدد
المستندات المطلوبة لكل جهة والتعقيدات الروتينية التي تواجه المستثمر للجهل
بقوانين ولوائح الإستثمار وهذا يؤدي إلى عِجَاق تنفيذ وإنشاء المشروعات .

ثانياً المعوقات السياسية : تعتبر هذه العقبة من العقبات الأساسية التي تؤثر على
المناخ الإستثماري للدولة خاصة بالنسبة للإستثمار الأجنبي والعربي ، فكثير ما تؤثر

العلاقة السياسية بين الدول على العلاقات الاقتصادية بينهما فتوقفها وقد تذهب إلى أبعد من ذلك فتلقي إتفاقيات سبق إتخاذها ، ولذلك يجب الفصل التام بين العلاقات السياسية والعلاقات الاقتصادية وتوفر الضمانات الكافية للإستثمار خاصة وأن معظم الضمانات القانونية المتوفرة يكون مصدرها تشريعات محلية داخلية وتكون عرضة للتعديل والتبديل من طرف واحد .

ثالثا المعوقات الاقتصادية : وترتبط بالمناخ الإستثماري في الدولة من حيث المحددات الخاصة بالسياسات الاقتصادية ودرجة الإستقرار الاقتصادي ولإستقرار المستوى العام للإسعار وحدود الضرائب وضمان الإستثمار وتحويل الأرباح ورأس المال للخارج ، وتعتبر المحددات الاقتصادية خاصة في المشروعات التي تحتاج إلى التمويل بدرجة كبيرة فالحصول على قروض يحتاج إلى ضمانات كافية (رهن المشروعات . أرض . عقارات)

رابعا المعوقات الإعلامية والنرويجية :

وضعها عدم الإعلان عن الفرص الإستثمارية المتاحة وعدم توفير البيانات والمعلومات التي تهم المستثمر ويحتاج إليه إتخاذ قرار الإستثماري بها ، (مرجع سابق ص 45)

ونشأ ذلك من عدم الإهتمام بالإعلان عن الفرص الإستثمارية المتاحة والترويج لها بالداخل والخارج وتسهيل حصول المستثمر على المعلومات التي يطلبها واللازمة لدراسات الجدوى لمشروعة الإستثماري

ومما سبق عرضة عن الإستثمار يمكن القول بأن معظم المؤشرات التي تحرص المنظمات الدولية على إحتسابها ونشرها تتعلق بشكل كبير ومباشر بمدى صحة وسلامة الوضع الاقتصادي ومكانته ودرجة المناعة لديه في حالة تعرضه لهزات داخلية وخارجية ، كما أصبح مجال التنافس الرئيسي بين الأمم هو الإقتصاد والحصول على المزيد من الأسواق الموارد ، ومن التكتلات الاقتصادية محل التجمعات و الأخلاق والمعاهدات السياسية والعسكرية .

كما إن نمو الدخل الذي يعتبر من أهم مؤشرات التنمية الإقتصادية هو بالضرورة نتيجة للإستثمار أو تراكم رأس المال الثابت وبالتالي ، ومن منظور التنمية الإقتصادية فإن الإستثمار ينبغي أن يعرف بحيث يشكل أنشطة إقتصادية متعددة مثل الإضافة إلى رأس المال الثابت وزيادة كفاءة رأس المال البشري عن طريق التعليم واكتساب المهارات والصحة وتوجيه المال نحو وظائف ومناطق يكونون فيها أكثر إنتاجية . (مرجع سابق ص 46) .

7-1-2 مفهوم الإستثمار في المؤسسات الرياضية

يهدف إلى زيادة رأس المال للمؤسسات الرياضية عن طريق توظيف من خلال المؤسسات الرياضية عن طريق الأنشطة الرياضية المختلفة مما يتيح تبادل المنفعة بين المستثمرين لإستثمار أموالهم وبين المؤسسات الرياضية المختلفة لإستثمار إمكاناتهم المادية والبشرية اللازمة للأنشطة الرياضية للاعب الإداري . (الجمهور) (حسن الشافعي 2006م ص21) .

- وهو عمل هدفه زيادة رأس المال أو زيادة الموارد عن طريق تشغيل المال أو إستغلاله بهدف زيادته إلى وظيفة الإستثمار تشغيل الأصول ، وهو أحد الوسائل الأساسية لتنفيذ برامج التنمية بصفه عامة أو البرامج الرياضية بصفة خاصة .
- يتوقف نجاح سياسة التنمية على حجم الإستثمار المتاحة وكيفية توزيعها وتحويل الإقتصاد المركزي إلى آليات السوق الحر وتشجيع المستثمر على المستوى المحلي والدولي

(حسن الشافعي عليه عبدالمنعم ، 2009م ، ص23) .

8-1-2 أهداف الإستثمار في المؤسسات الرياضية

يعمل الإستثمار في المؤسسات الرياضية لتحقيق العائد أو الربح المادي . ويحافظ على قيمة الأصول وبالتالي المحافظة على رأس المال الأصلي للمستثمر في المشروع ولإستمرارية الحصول على الدخل والعمل على زيادته وتنميته بإستمرار وكذلك ضمان السيولة النقدية اللازمة للمستثمر لتغطية متطلبات العمل وعملية الإنتاج و تغطية حالات الطوارئ . (حسن الشافعي 2006م ، ص 22).

2-1-9 أنواع الإستثمار في التربية البدنية والرياضة :

(1) الإستثمار الحقيقي والإستثمار المالي :

أ. الإستثمار الحقيقي : هو الإستثمار بالأصول الحقيقية (كإستثمار المباني والمشروعات وفي المكان والأراضي ، وهذا النوع أساسي في الدخل القومي .

ب. الإستثمار المالي :

وهو الذي يتعلق بالإستثمار في الأوراق المالية كالأسهم والسندات وشهادات الإيداع

(2) الإستثمار طويل الأجل : وقصير الأجل علاقات تكاملية وآليات تنافسية)

أ. الإستثمار قصير الأجل : هو الإستثمار بالأوراق المالية على شكل أدونات وشهادات الإيداع ، ويطلق عليه إستثمار نقدي

ب. الإستثمار طويل الأجل : يطلق عليه إستثمار رأس المال ، إذا كانت الأسهم والسندات المطروحة لأول مرة ، فإنهم يقومون بالإستثمار الحقيقي أما إذا كانت مطروحة ومتداولة سابقاً يعتبر إستثماراً مالياً .

(3) الإستثمار المستقل والإستثمار المحفز :

أ. الإستثمار المستقل : هو الأساس في زيادة الدخل القومي (قطاع الأعمال . الحكومي أو بشكل إستثمار أجنبي) .

ب. الإستثمار المحفز : هو الإستثمار الذي يأتي نتيجة لزيادة الدخل عن طريق جزء من الإدخار العلاقة بين الاستثمار المستقل والمحفز علاقة تراكمية ودورية وتنصف بصفة التوليد الذاتي والإستمرارية وتنقل الإقتصاد إلى حالة أفضل . (حسن الشافعي . 2006م ص 24) .

2-1-10 الإستثمار في المؤسسات الرياضية :

بيروي حسن أحمد الشافعي أن الإستثمار هو زيادة رأس مال الفرد أو زيادة موارده عن طريق تشغيل ماله أو استغلاله ، أي أن وظيفة الإستثمار هي تشغيل الأصول ، وهو أحد الوسائل الأساسية لتنفيذ برامج التنمية حيث يعد من أهم العوامل المؤثرة على التغير البنائي للإقتصاد الوطني ويتوقف نجاح سياسة التنمية على حجم الإستثمارات المتاحة وكيفية توزيعها . (مرجع سابق ، 2006م ، ص 71)

والإستثمار في المؤسسات الرياضية يهدف إلى زيادة رأس المال بالمؤسسات عن طريق توظيفه بما يتيح المنفعة بين المستثمرين والموارد البشرية والإمكانات المادية .

2-1-11 المحاور الأساسية للإستثمار في المؤسسات الرياضية :

أولاً المحور القانوني : يهدف إلى ضرورة توافر المناخ القانوني للإستثمار في المؤسسات الرياضية وضرورة وجود تشريعات خاصة تنظم العمل بالإستثمار الرياضي بالمؤسسات الرياضية ويجب تحديد مصادر التمويل للمؤسسات الرياضية بطريقة فعالة وضرورة وجود تشريعات خاصة تنظم العمل بالإستثمار الرياضي بالمؤسسات الرياضية مع وجود حوافز تشجيعية للإستثمار الرياضي بإصدار قوانين لهذا الغرض . (حسن الشافعي ، 2006م ، ص 29).

ثانياً : محور الوعي بالإستثمار في المؤسسات الرياضية : ويهدف إلى ضرورة تنمية الوعي بأهمية الإستثمار الرياضي من خلال المؤسسات الرياضية هذا للمستثمرين والمسؤولين في مجالات التربية البدنية والرياضة وأن الإستثمار الرياضي ذو تكلفة عالية بالمؤسسات الرياضية يفضل أن تقوم به الشركات وليس الأفراد .

ثالثاً : فلسفة وأهداف المؤسسات الرياضية .

وذلك من خلال ضرورة أهداف المؤسسات الرياضية بالنسبة لكل من الهواية والإحتراف وضرورة تحديد سياسة واضحة للإستثمار بالمؤسسات الرياضية موضوعه من قبل وزارة الشباب وأن يتم التوافق بين أهداف المؤسسات الرياضية الموضوعه من قبل وزارة الشباب والأهداف الواقعية الحالية لهذه المؤسسات .

رابعاً : المحور الفني : ويؤكد هذا المحور على ضرورة وجود مركز معلومات لإجراء دراسات الجدوى للمشروعات الخاصة بالإستثمار الرياضي بالمؤسسات الرياضية وتحديد أشكال و أنواع الإستثمار الرياضي بالمؤسسات الرياضية للتعرف على دور كل من الجماهير والمستفيدين على نوع النشاط الرياضي والإستقرار الإداري والنتائج .

(حسن الشافعي 2006م ، ص32) .

خامساً : الإجراءات الإدارية الخاصة بالإستثمار في المؤسسات الرياضية :

ويهدف هذا إلى ضرورة التخلص من المعوقات الإدارية وتطبيق مبدأ اللامركزية وضرورة إختصار الإجراءات اللازمة لتأسيس مشروعات الإستثمار الرياضي بالمؤسسات الرياضية وكذلك تواجد خطة رياضية بالإضافة إلى وجود الجهاز الإداري للإستثمار الرياضي والتسويق الرياضي بالمؤسسات الرياضية ومن ثم الحد من التدخل الحكومي في سياسة المؤسسات الرياضية .

سادساً : القرار التشجيعي والتنفيذي للإستثمار الرياضي : وهذه تستند على ضرورة وجود القوانين واللوائح والقرارات التي تشجع وتحفز الإستثمار الرياضي بالمؤسسات الرياضية وتوافر الأساليب البدنية والرياضية ووضع إستراتيجية لتشجيع الأستثمار الرياضي بالمؤسسات الرياضية .

سابعاً التمويل للإستثمار الرياضي بالمؤسسات الرياضية : وذلك عن طريق توافر مصادر التمويل المختلفة القصيرة والطويلة للإستثمار الرياضي وزيادة الموازنة المخصصة للإستثمار الرياضي لهذه المؤسسات وتوافر الضمان من قبل وزارة الشباب والرياضة للبنوك في حالات الإستثمار الرياضي .

رابعاً إتاحة الفرصة للقروض من البنوك واقناع البنوك بأهمية الإستثمار الرياضي مع وجود مخصصات للإستثمار الرياضي بالميزانية واخيراً وجود نظام مالي للإستثمار الرياضي .

ثامناً : محور البنية التحتية :

لتشجيع الإستثمار الرياضي بالمؤسسات الرياضية المختلفة يجب توافر المنشآت والأدوات والإجهزة اللازمة والمناسبة والإهتمام من وسائل الإعلام المختلفة بأهمية دور الإستثمار في الإرتقاء بالمستوى الرياضي وزيادة الدخل القومي .

2-1-12 أهم العوامل المؤثرة على الإستثمار في المجال الرياضي

أهم العوامل الإستقرار في السياسات التي تتبعها الدولة في المجالات السياسية والإقتصادية والمالية والنظام القانوني والتنظيم بحيث تكون السياسات مستقرة من خلال القواعد والإجراءات التي تستهدف حماية المستثمرين والعقود والمعاملات بين الأطراف من خلال وضع نظام قضائي لفض المنازعات إلى جانب البنية التحتية سواء كانت ملاعب أو منشآت أو اجهزة رياضية أو كانت لاعبين أو جهاز فني

وإداري و الجمهور والعاملين القائمين بالعمل في مجال الإستثمار الرياضي (رؤساء
ومرؤسين) مع توفير مصادر التمويل المختلفة .

كذلك نجد أن موقف اتجاه الرأي العام (مناخ الاستثمار) يؤثر بصورة مباشرة على
الإستثمار حيث يعتمد في المؤسسات الرياضية على إتجاهين ، الأول يعنى بتدعيم
معرفة أهمية الدور الحقيقي والحضاري الذي تلعبه الرياضة في التنمية العامة والثاني
يهتم بتدعيم الوعي بأهمية الإستثمار وتأثيره في جميع مجالات الحياة .

(حسن الشافعي ص006م ، ص46).

2-1-13 وسائل واليات جذب المستثمرين وتشجيعهم للإستثمار في مجال التربية البدنية والرياضة .

أولا : وسائل وآليات الجذب عن طريق :

1. تحديد مجالات الأنشطة الرياضية والأسواق والمشاريع المحتملة ، وتشكيل
جهاز إداري لجمع معلومات عن السوق الرياضي وإدارة الإستراتيجيات
والبحوث في المجال الرياضي
وذلك بهدف :
 - حصر الجهات المنافسة على الصعيد العالمي والمحلي في الإستثمار
الرياضي .
 - تحديد دراسات بشأن المشروعات والإستثمار في المجال الرياضي .
 - المتابعة المستمرة أثناء مرحلة التأسيس
 - المتابعة المستمرة للمشروعات الأجنبية التي تؤسس في الدولة ومرتبطة
بالإستثمار في مجال التربية البدنية والرياضة والدوليين .
2. البحث عن المستثمرين المحليين والدوليين وتحديد وسائل الإقناع للإستثمار
في المجال التربية الرياضية .

في هذا الشأن تقوم إدارة ترويج الإستثمار بتطوير أنشطة البحث ووسائل الإقناع في أوساط المستثمرين على المستوى المحلي والدولي وتعزيز جهود الدولة في السوق الرياضي المستهدف وتحسين عملية الإتصال ونقل المعلومات للمستثمرين توطيد علاقات جديدة والمحافظة عليها مع المستثمرين جذب لمستثمرين لزيارة الدولة والتعرف علي إمكاناتها أهمية مراكز المعلومات لخدمة الإستثمار الرياضي . (حسن الشافعي ، 2006م ص46).

ثانياً : خدمات ما قبل الإستثمار عن طريق العمل المشترك بحث إدارتي الإستراتيجية والبحوث وتوزيع الإستثمار لإظهار مزايا الدولة وتزويد المستثمر بإحدث المعلومات حول الإستثمار في الدولة .

ثالثاً : خدمات ما بعد قرار الإستثمار تتمثل في إنشاء جهاز إداري لتسهيل الإستثمار .

رابعاً : خدمات ما بعد تأسيس الإستثمار عن طريق إنشاء جهاز إداري لوضع برامج خدمات ما بعد تأسيس الإستثمار وذلك بخلق علاقة طويلة مع المستثمرين .

خامساً : إبراز إيجابيات الدولة في الأسواق المستهدفة عن طريق الإعلام المتخصص إنتاج مواد إعلامية بمقاييس جودة عالمية تكوين شبكة علاقات متكاملة واستخدام خطط إعلامية وأن تكون هنالك علاقة مميزة مع وزارة الخارجية . (حسن الشافعي / عليه عبدالمنعم حجازي 2009 ، ص 73) .

2-1-14 مجالات الإستثمار الرياضي بالمؤسسات الرياضية المختلفة .

(1) إستثمار رياضي بالمؤسسات الرياضية ويشمل :

دعاية الفرق الرياضية للاعبين الفردية أو الجماعية ، إنشاء أندية صحيه ، حقوق البث التلفزيوني ، حقوق الدعاية والإعلان إستضافة الفرق الأجنبية العالمية ، حق بيع وشراء اللاعبين حيث بيع تذاكر المباريات والمنافسات ، صالة متعددة الأغراض إنشاء مدارس لتعليم وتدريب الألعاب الرياضية المختلفة .

(2) إستثمار عام ويشمل : إنشاء مركز علاجي طبيعي ، إنشاء صالة مناسبات ، مطاعم للوجبات السريعة ، شراء أسهم شركات تنظيم صالات مختلفة ،

قاعات انترنت ، صالات الألعاب الأطفال ، محطة للتزويد بالوقود ،
إستضافة فرق فنية ، فصول لتعليم اللغات ، دورات تدريبية للتعليم والتدريب
والترويج والإدارة الرياضية . (د. حسن الشافعي . 2006م ص 37) .

2-1-15 بناء المنشآت الرياضية

ويتمثل في بناء الملاعب والمنشآت الرياضية عن طريق الرعاية ورجال الأعمال
والمستثمرين وفيها يتم الاتفاق مع رجال الأعمال والمستثمرين بحيث يقومون ببناء
ملاعب أو صالات رياضية أو مجمع رياضي وفقا للمواصفات القانونية الدولية
ويكون لهذا المصدر إتجاهين :

الإتجاه الأول

تكون هذه المنشأة أو الصالة الرياضية تابعة لإتحاد اللعبة مباشرة ويقوم الإتحاد
بإدارتها وإستغلالها نظير إطلاق اسم الراعي أو المستثمر الذي قام ببنائها عليها
مدى الحياة (أي تسمى بأسمه) .

(د. محمد صبحي حسانين و د. عمرو أحمد دبر ، 2013 ، ص 329) .

الإتجاه الثاني

يقوم المستثمر أو الممول ببناء الملاعب أو الصالات بليثمارها وإستغلالها لحسابه
الخاص ، كان يقوم بفتحها للجمهور بمختلف طوائفه وعلى أن يتم عقد إتفاق بين
إتحاد اللعبة والممول بحيث يستغل الإتحاد هذه المنشأة في تدريب منتخباته القومية
مجانا نظير إقامة جميع البطولات المحلية والدولية المقامة في مصر عليها مما
يساعد المستثمر على إستغلال هذه المنشأة أفضل إستغلال وزيادة مصادر التمويل
له وعلى سبيل المثال حصول المستثمر على نسبة من عائدات تذاكر الدخول
للمباريات ، وإستثمار أساليب تقديم مختلف الخدمات للجمهور وفتح الأسواق

والمعارض بمختلف أنواعها ومراكز بيع وتسويق إلخ وغيرها من مصادر التمويل كما يعود بالفائدة على المنتجات القومية نظرا لتوفر الملاعب والمنشآت لتدريبها في مختلف القطاعات وتوفير عائد مادي غير مباشر كانت تدفعه الهيئات الرياضية والإتحادات لتدريب منتخباتها وتوجيه هذا البند من الميزانية وصرفه في بنود أخرى كما يتميز هذا المصدر أيضا بتوسيع قاعدة الممارسين للرياضة في مختلف المحافظات وفي الأنشطة الرياضية المتعددة مما يساعد على توسيع قاعدة انتقاء الناشئين ، وبالتالي الإرتقاء بالمستوى الفني والمهاري للمنتخبات القومية .

1. الإجراءات الواجب إتباعها عند تطبيق هذا المصدر

- تكوين فريق تسويق محلي لتغطية مختلف المحافظات وإقناع الرعاة والمستثمرين في هذه المحافظات بذلك والفوائد التي ستعود عليهم من رعايتهم هذه .
- تحديد الملاعب والصالات الرياضية المطلوب توفرها في مختلف المحافظات . (مرجع سابق ، ص 330).
- تجهيز قائمة بالإجابة عن أي سؤال يتم توجيهه من المستثمر .
- تحديد الفائدة التي ستعود على المستثمرين لإستئارة إهتمامهم .
- مساعدة المستثمرين والرعاة في حالة قبولهم العرض في إنشاء هذه الملاعب من ناحية المواصفات القانونية للملاعب بها يتمشى والمواصفات الدولية .
- الدعاية والإعلان للمستثمرين في حالة موافقتهم على تنفيذ هذا المصدر .
- يفضل بناء الملاعب في المحافظات التي ينتمي إليها المستثمرون أو في الأماكن التي يحددونها بأنفسهم .

2-1-16 المعايير التي يجب مراعاتها عند اتخاذ القرارات الإستثمارية بالمؤسسات

الرياضية .

أولاً : ضرورة الأخذ بالأعتبارين الإثنيين

الإعتبار الأول : إعتتماد القرار الإستثماري على خطوات المنهج العلمي .

الإعتبار الثاني : مراعاة بعض المعايير منها :

- (1) تعدد الخيارات أو الفرص الإستثمارية
- (2) مبدأ الملائمة : قيام المستثمر بإختيار المجال الإستثماري المناسب من بين عدة بدائل مقدمة وفقا للعوامل الذاتية للمستثمر عمره . وظيفته . دخله . حالته الإجتماعية والصحية .
- (3) مبدأ الخبرة والتأهيل
- (4) مبدأ التنوع أو توزيع المخاطر الإستثمارية لايمكن تحقيق العائد أو الهدف إلا بتوافر الشرطين التاليين :
 - أ. التدفقات النقدية المتوقعة من الإستثمار مؤكدة من حيث الغنيمة .
 - ب. وأن تكون مؤكدة من حيث التوقيت الزمني
 (حسن أحمد الشافعي 2006م ، ص23) .

2-1-17 المشروع الإستثماري والإقتصادي في التربية البدنية والرياضة

هو كل تنظيم له كيان حي مستقل بذاته يملكه ويديره أو يديره فقط منظم ويعمل على المزج بين عناصر الإنتاج ويوجهها لإنتاج أو تقديم سلفة أو خدمة للمستفيدين من أجل أهداف معينة .

2-1-18 عناصر المشروع الإستثماري الإقتصادي في التربية البدنية والرياضة:

- (1) نشاط إستثماري في إحدى مجالات التعليم . التدريب . الإدارة . الترويج الرياضي .
- (2) الإداري أو المنظم الذي يقوم بالمزج بين عناصر الإنتاج في التربية البدنية والرياضية .
- (3) دراسة السوق الرياضي وخصائصه و احتياجاته لنوع النشاط والخدمة الرياضية .
- (4) الهدف هو الربح أو العائد على الإستثمار .
- (5) الإستقلالية بالنسبة للمشروع الإستثماري . (حسن أحمد الشافعي ص 2006م ص51).

2-1-19 مفهوم القرار الإستثماري الرشيد في التربية البدنية والرياضية

- تقوم على إختيار البديل الإستثماري الذي يعطي أكثر من عائد إستثماري من بديلين أو أكثر .

- خصائص القرار الإستثماري الرشيد في التربية البدنية يتضح في
- (1) هو قرار إستراتيجي يعمل للمستقبل .
 - (2) توفير وتطبيق الأسس العلمية للتغلب على المشاكل .
 - (3) يترتب عليه تكاليف ثابتة ليس من السهل تعديلها أو الرجوع فيها .
 - (4) يمتد إلى أنشطة مستقبلية ويرتبط بدرجة معينة من المخاطرة .
- عناصر تقييم المشروع الإستثماري في التربية البدنية والرياضة معدل العائد على رأس المال المستثمر ومعيار صافي القيمة الحالية للمتدفقات النقدية .
- (1) معيار معدل العائد الداخلي للمشروع وهذه المعايير تشير إلى أن المشروع له جدوى ربحية من عدمه .
 - (2) معايير الربحية الإجتماعية معدل العائد الإجتماعي للمشروع ومعرفة أثر المشروع على العمالة وخلق فرص عمل جديدة عن طريق دراسة الجدوى ، أثره على العمالة الوطنية وتخفيض معدل البطالة ومدى مساهمة المشروع في تحسين قيمة العملة الوطنية مدى تأثير المشروع على البيئة وحمايتها بمنظور الإقتصاد القومي
- (حسن أحمد الشافعي 2006م ، ص54).

2 - 2 المبحث الثاني : نبذة تاريخية عن كرة القدم

1-2-2 نشأة وتطور كرة القدم في العالم .

إن لعبة كرة القدم كانت ضرباً من ضروب الترفيه والمتعة الرياضية بلغت من الشهرة ما لم تبلغه الألعاب الرياضية الأخرى كما أنها اكتسبت شعبية كبرى ظهرت في كثرة الإقبال عليها وفي بدايتها كانت تتسم بالخشونة والإرتجال ولا تقوم على أسس في الفن والدراسة أو التهذيب ولم تكن لها قواعد ثابتة نحدد زمن المباراة ومواصفات الكرة وتحديد الملعب والأهداف وعدد اللاعبين فكثيراً ما كانت المباراة تقام بين بلدين أو مدينتين متقاربتين ويحاول كل منهما أن يصل إلى وسط البلدة بالكرة لتدخلها غازياً منتصراً وكانت المباراة تستمر أياماً وأسابيع وربما شهور حتى يصل أحد الفريقين إلى هدفه ، وكثيراً ما تقع الحوادث ويذهب ضحيتها البعض مما جعل بعض الحكومات تلجأ إلى إصدار قوانين تحرم لعبة كرة القدم .

لقد دارت في إنجلترا عدة منافسات تاريخية بين علماء ومؤرخين كان القرض منها إيجاد صورة واضحة عن لعبة كرة القدم وتاريخها وقدمت عدة أوراق ومخطوطات تاريخية وكان هنالك جدل كثير يدور حولها فكثير من الدول تدعى هذا الشرف وتعرض تاريخ كرة القدم لهذا النزاع وهو نزاع تمثل في أن كل دولة تسعى لأن تكون هي صاحبة هذا الشرف بكسب بداية تاريخ هذه اللعبة لتثبت للعالم الجديد أنها صاحبة حضارة وهو وأن تاريخها التليد قد حمل في طياته جذور هذه اللعبة كدليل واضح على علو قدرها في هذا المضمار ذلك لأن حضارات الدول تقاس أولاً بفنونها وتجعل هذه الدول تدعم مزاعمها بادلة قديمة ولكنها واهبة ليس لها اثر باقتران محقق

بل هي مجرد تبريرات ضمنية لا توثقها البراهين وتتقصها الحثيات التاريخية الملموسة .

ترجح بعض المصادر أن كرة القدم بدأ لعبها في الصين 2500 م . ق بطريقة بدائية وكانت تسمى تسو . تشو Tsu-cho الأول بمعنى ركل الكرة ويقول بعض الفلاسفة والمؤرخين انها كانت في الصين كأسلوب تدريب عسكري من حيث الهجوم والدفاع ويقول المؤرخ البيزنطي (هيرودون) الذي زار مصر عام 460 ق. م انه وجد المصريون يلعبون الكرة بكرة مصنوعة من جلد الماعز والقش يركلونها بالقدم حتى إذا دفعها فريق إلى خط بعرض الملعب أحتسبت هدفاً وقد ذكر أحد المؤرخين أن كرة القدم كانت باليابان وتسمى باسم (كيماي جماري jamari) وقد عرفت منذ أربعة عشر قرناً مضت وكانت تلعب في ملعب مساحته 140 متر مسطراً وهناك في إيطاليا لعبة كرة القدم تعرف باسم (كالسينو chalchio) كانت تلعب في مدينة فلورنسيا مرتين في السنة بمناسبة عيد سان جون . (عبدالعزيز حسن البصير ، 2004م ، ص18) .

التاريخ البعيد يؤيد بأن اليونانيين هم الذين لهم حق الإفتخار بإنتاجها لهم فقد عرفت بإنتسابها بلادهم لعبة كرة القدم باسم بسكروس Episryros ويقول الفيلسوف المصري (harsto هارستو) وصورها في كتاباته مما يقرب من صورتها الحالية وأن الآخرين جاءوا بها إلى الجزر البريطانية حيث أحتلوها ولكن المؤرخين البريطانيون تصدوا لهذه الآراء والمناقشات وادعو أن كرة القدم من أفكارهم وحدهم ولهم الفضل في ظهور واكتشاف اللعبة (1050م . 1075م) وكانوا يكتبونها fut -Balle ومن المحتمل انها دخلت مع قوات (بوليوس قيصر) وقد ثبت في كل المراجع أن الإنجليز تولوها بالتشريع والتهديب والتقنين وقد حافظت إنجلترا علي قانون يرجع تاريخه إلى 1314م بموجبه أمر الملك إدوارد بحظر كرة القدم في إنجلترا بسبب ما كان يصاحبها من عنف ووزعاج وفي عام 1917م أصدر الملك جاك الأول قراراً بإعادتها

ومن ذلك التاريخ حققت كرة القدم نجاحاً وتقدماً ملحوظاً وأن المباريات في إنجلترا كانت تقام في المناسبات مثل أعياد ميلاد الإمبراطور ولم تكن جائزة الفائز سوى فاكهة وخمور وزهور وكاس فضي وقبعات مع إن كرة القدم في إنجلترا منذ الثورة الصناعية إلا إنها تطورت مبكراً بين عليه القوم من طلاب المدارس وخريجي الجامعات إلا أنها إنتشرت بين العامة عن طريق عمال المعادن والنسيج في الشمال والوسط البريطاني ومع إنشاء أول إتحاد عام إنتشرت هذه اللعبة بين الطبقة الوسطى والتي حلت محل طبقة الذوات في الهيمنة على لعبة كرة القدم .

في عام 1846م إجتمع في كمبيردج تلاميذ الكليات الإنجليزية وِسَاتذتهم لوضع مجموعة قوانين وكان لابد للجامعات أن تقوم بوضع قانون يحقق العدالة الكروية وكانت هناك محاولات كثيرة لم تلق النجاح حتى إنتهى الأستاذ (J.c.thring) أستاذ القانون بجامعة كامبردج من وضع أول قانون لكرة القدم في 26 أكتوبر 1862م ويحتوى على عشرة مواد .

كانت أول جمعية لكرة القدم في العالم هي نادي شفيلد بانجلترا عام 1885م كما أن أول إتحاد لكرة القدم في العالم هو الإتحاد الإنجليزي الذي تأسس في أكتوبر 1863م بمنطقة الماسونيين الأحرار بشارع Green بلندن وقد أنشئت أول هيئة تشريعية دولية عام 1882م بعضوية كافة الأقطار البريطانية .

وِستمرت تقوم بدورها نحو عشرين عاماً إلى أن أنشئ الإتحاد الدولي لكرة القدم (FIF.A) في مايو 1904 بباريس ويتكون من الإتحادات الأهلية المشتركة التي تدبر لعبة كرة القدم في بلادها ويعتبر روبرت هورين الفرنسي الجنسية أول رئيس للإتحاد الدولي ، وجول ديمية رئيس الفيفا 1912 . 1954م صاحب أول فكرة لتنظيم كأس العالم وكانت أول بطولة للأرجواي عام 1930 م .

2-2-2 نشأة كرة القدم في السودان :

لم تكن كرة القدم معروفة في السودان قبل دخول الحكم الثنائي باي صفة من الصفات ، وقد شاهدها السودانيون الذين عاشوا بالقرب من ثكنات الجيش الإنجليزي كضاحية بري اليوم والذين عملوا بكلية غرون والكلية الحربية وقد مارسها فله من طلبه المدارس الأولية والوسطى بطريقة غير منظمة خلال حصص التربية الرياضية عندما بدأت الدراسة بمدن الخرطوم وودمدي واودي حلفا وسواكن (1902م - 1904م) حيث كان معظم طلبة هذه المدارس من أبناء المصريين والشوام الذين كانوا يعملوا كموظفين في البلاد تعتبر كلية غردون المهد الأساسي لكرة القدم بالسودان حيث مارسها الطلبة وأساتذهم الإنجليزي وخاصة عندما التحق المستر بولاية السودان بهيئة التدريس عام 1907م وهو يعتبر من ابرار الرياضيين الإنجليزي الذين بذلوا جهداً مقدراً في إدخال كرة القدم السودان التي كانت تشاهد في بواكدها من قبل النظارة في بعض الأحياء والساحات حيث كانت تحظى باهتمام قليل ولفترات قصيرة وذلك نتيجة لعدم إلمام الناس بها ومعرفة اصولها وفي عام 1910م برز أحد السودانيين وهو عثمان رمضان دكين (نكولا) ويعتبر من أوائل الذين مارسوا اللعبة ولقد لعب ضمن فرقة أورطه الملك والتي تسمى (الفيوز يلرز) (عوض الجبل تاريخ الرياضة وكرة القدم في السودان 1973م ، ص 23 .)

بعد أنضمام السودانيين لبعض فرق الجيش وجدت كرة القدم بعد ذلك رواجاً لا بأس به بين الناس وأخذت تنتشر بسرعة في المدارس وسرعان ما عمت الأحياء بالخرطوم وبقية المدن الكبرى مثل ود مدني وعطبرة وبورتسودان والأبيض وكلما تخرجت دفعة من المدارس الأولية وكلية غردون قويت اللعبة وزاد الحماس لها وفي مدينة الخرطوم ظهرت بعض الفرق وسط الأهالي منها فرق بري وديم سلمان والمقص والفجر والنسر وديم ابريش وغيرهم ويعتبر الأخير من أقوى فرق الخرطوم حتى عام 1918م وفي أمدردمان عرفت المدينة الكرة لأول مرة عام 1902م عن طريق مدرسة أمدردمان الأميرية وبعدها أنتقلت للأحياء وفي عام 1908م بدأت الفرقة تتكون وفي عام 1928م ظهر فريق تيم عباس وكان معظم لاعبيه من طلبة كلية غردون وهزم كل

الفرق وتربع على عرش الكرة بأمدردمان وعباس هذا كان يعمل جلاباً بسوق أم درمان وهو من هواة كرة القدم وعشاقها وكان يوفر كل احتياجات الفريق من دخله الخاص وبعد ذلك تم دمج كل فرق المنطقة في فريق واحد يسمى الموردة في عام 1929م وفي بحري كذلك ظهرت بعض الفرق وكذلك في مدني وبعض مدن السودان الأخرى مثل عطبرة .

وفي عام 1936م تم تكوين أول إتحاد كرة قدم سوداني بالخرطوم وكان يدار بواسطة الإدارة البريطانية وفي عام 1955م تمت سودنة الإتحاد السوداني وتولى د. عبدالحليم محمد رئاسة الإتحاد السوداني كأول سوداني يتولى هذا المنصب بالإضافة إلى عبدالرحيم شداد في السكرتارية للسودان شرف تبني قيام الإتحاد الإفريقي لكرة القدم 1956م بالتضامن مع مصر وأثيوبيا .

(عبدالعزیز حسن البصير 2004م ص 22 ، 23 ، 24 .)

2-2-3 الاندية الرياضية

أندية الدوري الممتاز . بدأ التفكير في تعديل أسم منافسه بطولة أندية السودان إلى الدوري الممتاز في 18 أغسطس 1967م وأشتريت الفرق المنافسة بنفس تكوين لبطولة أندية السودان في أكتوبر 1995م كون مجلس إدارة الإتحاد العام لكرة القدم لجنة الدوري الممتاز والتي أجازت قواعد المنافسة لموسم 1995م . 1996م وقد ضمت المنافسة الأول للدوري الممتاز أربعة فرق من الخرطوم وثلاثة فرق في مدني وفريقين من إتحاد عطبرة وبورتسودان وفريق لكل من إتحاد الأبيض . كوستي . الدويم سنار . على أن يشارك فريق سنار على ثالث فرق مدني في مباراتين ذهابا واياباً ليشارك الفائز في المنافسة السابقة والذي يلعب في الأدوار النهائية مباشرة موسوعة السودان الرياضية 1818 . 2000م أستمرت المنافسة على هذا الشكل حيث تمت إجازة قواعد جديدة لها بواسطة لجنة الدوري الممتاز وموافقة مجلس الإتحاد العام لكرة القدم السوداني حيث مثلت إتحادات الخرطوم والجزيرة بعدد أربعة فرق للأول وثلاثة

فرق للثاني وفريقين لكل من إتحادات البحر الأحمر وكسلا . والنيل الأبيض . شمال كردفان . شمال وجنوب دارفور تعتبر هذه الفترة أول تجربة للدوري الممتاز .

2-2-4 أندية الدوري الممتاز بولاية الخرطوم .

تقدم الباحثة فيما يلي وصفاً مختصراً لإندية الممتاز بولاية يتناول الجانب التاريخي ومصادر التمويل وسيتم عرض وفقاً لأقدمية تأسيس الاندية :

1. نادي المريخ الرياضي 1927م

نادي المريخ في الأصل هو نادي المسالمة الذي تأسس في العقد الثاني من القرن العشرين وتغير الاسم إلى المريخ خلال الإجتماع الذي إنعقد بمنزل عبدالسيد فرح بالمسالمة بتاريخ الأربعاء 14/11/1927م وتم تسجيله في نفس العام بشهادة وقع عليها مفتش أدرمان آنذاك المستر (برميل) بتاريخ 27/11/1927م وعند تنظيم أول منافسة كروية بين الأندية على كأس البلدية في عام 1924م وصل فريق المريخ إلى المباراة النهائية أمام فريق بري وفاز المريخ بأول كأس تنافسية بعد هزيمة لفريق بري بهدف سجله لاعبه عوض أبوزيد الذي أصبح رئيساً للمريخ فيما بعد في عام 1950م سافر نادي المريخ إلى مصر وأدى عدداً من المباريات ضد كبريات الفرق هناك وحقق نتائج عظيمة جعلت اسم السودان والمريخ على كل لسان .

وفي العام 1955م قام السيد اسماعيل الأزهري رئيس وزراء أول حكومة وطنية بافتتاح نادي المريخ والذي كان تحفة معمارية رائعة في الستينات حقق إنجازاً كروياً عظيماً عندما فاز على نده الهلال ثماني مرات متتالية .

وفي 30 نوفمبر 1964م تم افتتاح الأستاذ سر الختم الخليفة رئيس الوزراء في حكومة اكتوبر إستاذ المريخ المرحلة الأولى وسط حشد كبير من الجماهير والمسؤولين وقادة الأحزاب السياسية

وفي موسم 1971 . 1972م حقق نادي المريخ إنجازاً فريداً يفوز ه بالدوري المحلي دون تعادل أو هزيمة حاصداً كل النقاط ثم عاد في موسم 1973 . 1974م وحقق بطولة الدوري دون هزيمة مع تعادل واحد مع فريق التحرير ، وفي عام 1986م حقق أول بطولة لشرق ووسط أفريقيا (مانديلا) في العام 1994م فاز المريخ للمرة الثانية لبطولة شرق ووسط أفريقيا سيكافا التي أقيمت بالخرطوم .

(موسوعة السودان الرياضية 1998م . 2004م) سطر جديد من حيث مصادر التمويل يعتمد نادي المريخ على عائد شباك التذاكر وانتقالات اللاعبين والتبرعات العينية والمالية والعائد حوض السياحة الملحق بالنادي .

2. **نادي المورد الرياضي** : تأسس نادي المورد الرياضي 1927م يحي المورد وتم تسجيله رسمياً في عام 1929م وكانت أول لجنة لأدارته برئاسة سليمان إبراهيم في أغسطس 1930م أقترح رئيس المورد تكوين نقابة لتنظيم نشاط كرة القدم بين الأندية ولم تستمر طويلاً وكانت هي نواة التفكير في إتحاد كرة القدم السوداني .

وفي عام 1932م إستطاعت المورد الفوز على أقوى فرق أم درمان فهو فريق عباس مما أدى إلى خلق مشاكل بين أفرادها ومن ثم تفكك وتلاشي في الأربعينات.

حقق المورد العديد من الإلتصارات خاصة على فرق الخرطوم بحري القوية (أستاك) ، الكوكب ، التذكار)

في عام 1951م شدد المورد الرحال إلى جمهورية مصر العربية في أول رحلة خارج البلاد وحقت إنتصارات كبيرة توجت بالفوز على الأهلي بطل مصر .

في الستينات ظهر جيل من اللاعبين حقق إنتصارات باهرة على الهلال والمريخ وظهرت للمورد نجوم شغلت مساحة واسعة حتى داخل الفريق القومي السوداني ومثلت المورد لأول مرة في كأس أندية أفريقيا .

في السبعينات جاء جيل جديد لقيادة فريق الموردة وفي الثمانينات مثلت الموردة السودان في البطولتين العربية والأفريقية وحقت نتائج طيبة وسيرة حسنة بدأت الموردة تشيد إستادها عام 1962م وجرت مباراة إفتتاح نادي الموردة بين الهلال والمريخ وفاز المريخ بهدف وحيد أحرزه اللاعب خوجلي الصغير (موسوعة السودان الرياضة 1998م . 2004م) .

يعتمد النادي في مصادر دخله على التبرعات المالية والعينية و إنتقالات اللاعبين .

3. نادي الأهلي الخرطومى :

كان فريقاً جامعاً لكل المناشط منذ تأسيسه حيث كانت تمارس فيه كرة القدم . الملاكمة . حمل الأتقال . الجمباز . تأسس عام 1929م وقد أعتد في مصادر دخله على إنتقالات اللاعبين والعائد من تذاكر المباريات .

4. نادي الهلال للتربية البدنية : تأسس نادي الهلال في أبريل 1930م على يد مجموعة من الشباب المستتير وكانوا خليطاً من الخريجين والموظفين وكان الهدف من تأسيسه أن يكون نادياً للرياضة والثقافة والالعاب الأخرى والا يكون حكرأ على رياضة كرة القدم وحدها .

ونص دستور النادي الجديد على عدم قبول اي عنصر غير متعلم ولكن العمل بذلك النص لم يستمر طويلاً (موسوعة السودان الرياضية 1998م . 2004م)

مورست في نادي الهلال عند إنشائه العديد من الأنشطة الرياضية كاللتنس وكرة السرعة وتم إنشاء فرقة موسيقية وأخرى مسرحية إستمر النادي في موقعه الحالي في العام 1965م أفتتحه عام 1968م حقق الهلال سمعة طيبة وجماهيرية طاغية أمتدت في كافة أنحاء السودان وإستطاع تحقيق العديد من البطولات الداخلية والنتائج المشرفة في البطولات العربية والأفريقية .

لعب الهلال ضد أول فريق احبتي عام 1935م وهو فريق يرال دول الأستكتلندي وفاز عليه بهدف في المباراة الأولى وفي العام 1947م شدَّ الهلال الرحال إلى مصر وحقق نتائج عظيمة أمام فرقها المختلفة وقد أعتمد نادي الهلال في تمويله على التبرعات المالية والعينية بصورة أساسية والمنتجات التجارية ومبيعات التذاكر .

5. نادي الخرطوم الوطني : تأسس في العام 1950م بالخرطوم أهم انجازات الفريق على المستوى المحلي : مثل السودان في بطولة سيكافا وكأس الإتحاد الأفريقي في العام 2003م .

أبرز الإداريين صلاح خليل ، شغل منصب الرئيسي ، ما مون حسب الرسول ، فؤاد فقه ، الحاج على عبدالفضيل ، يحي موسى وهشام حضر وعز الدين الحاج ، الأمين العام للنادي .

أميز اللاعبين على حمد (حارس رمي) مبارك سليمان لاعب الهلال ، فائز حسن لاعب المريخ الأسبق ، ودوشكا ورتشاد لاعبا الهلال السابقين وعبدالرحمن لاميدو حارس المريخ الأسبق وقدرورة وأولاد أبو الجاز ، أحمد) أمير . تحول أسم النادي من نادي الخرطوم ثلاثة إلى نادي الخرطوم الوطني والذي يتبع حاليا لجهاز الأمن والمخابرات (موسوعة السودان الرياضية 1998م . 2000م).

2-2-5 بطولة أندية السودان :

هي المرحلة الثانية في تطوير دوري السودان ولجريت المنافسة الأولى تحت اسم بطولة أندية السودان في نوفمبر 1965م بعد إجازة قواعد البطولة بواسطة اللجنة الدائمة للإتحاد العام ، وقد شارك في المنافسة الفرق أبطال الدوري المحلي لكل من مدني عطبرة ، بورتسودان ، كسلا ، شندي ، الأبيض ، كوستي ، الدويم وقد فاز بؤل بطولة يومذاك فريق الهلال العاصمي و أتاح له ذلك الفوز المشاركة في بطولة أفريقيا للعام 1966م ومنذ ذلك التاريخ أصبح بطل المنافسة يمثل السودان في بطولة الأندية الإفريقية الأبطال .

كانت القواعد تنص على إشتراك الفرق في بطولة أندية السودان حسب نتيجة الدوري المحلي لها على أن يمثل إتحاد الخرطوم بأربعة فرق ومثلها لإتحاد مدني وفريقين لإتحادات عطبرة وكسلا وبورتسودان والأبيض والدويم وشندي وكوستي إضافة إلى بطل المنافسة للموسم السابق والذي يلعب في الأدوار النهائية مباشرة .

- في يناير عام 1966م عدلت اللجنة الدائمة قواعد منافسة بطولة اندية السودان حيث جاء في التعديل تمثيل الخرطوم بثلاثة فرق ومثل ذلك لمدني وسبع فرق لمدن عطبرة ، كسلا ، بورتسودان ، الابيض الدويم ، شندي ، وكوستي اضافة لبطل المنافسة السابقة الذي يلعب في الأدوار النهائية مباشرة (الفاضل دراج ، مرجع سابق ص28) .

1. كأس الدوري الممتاز 1967 :

تم تعديل اسم منافسة بطولة أندية السودان إلى الدوري الممتاز في 18 أغسطس 1967م وإشتركت الفرق المتنافسة بنفس تكوين آخر منافسة لبطولة أندية السودان وفي أكتوبر عام 1968م كون مجلس إدارة الإتحاد العام لكرة القدم لجنة الدوري الممتاز والتي أجازت قواعد المنافسة لموسم 1968/69م وقد ضمت المنافسة الأولى للدوري الممتاز أربعة فرق من الخرطوم وثلاثة فرق من مدني وفريقين من إتحاد عطبرة وبورتسودان وفريق لكل من إتحادات الأبيض ، كوستي ، كسلا ، الدويم ، سنار على رأسه يشارك فريق سنار مع ثالث فرق مدني في مباراتين ذهابا وأيابا ليشارك في المنافسة الفريق الذي يفوز بمجموع المباراتين ويضاف لهذه الفرق بطل المنافسة السابقة والذي يلعب في الأدوار النهائية مباشرة .

أستمرت المنافسة بهذا الشكل حتي مطلع العام 1987م حيث تم إجازة قواعد جديدة للمنافسة بواسطة لجنة الدوري الممتاز وموافقة مجلس الإتحاد العام لكرة القدم السوداني حيث مثلت إتحادات الخرطوم والجزيرة بعدد أربعة فرق وثلاثة فرق من

إتحاد مديرية النيل وفريقين من إتحادات البحر الأحمر ، كسلا ، النيل الابيض ، شمال كردفان الإقليم الجنوبي ، وفريق واحد من الإتحادات الشمالية ، النيل الأزرق ، جنوب كردفان ، شمال وجنوب دارفور ، تعتبر هذه التفرة أول تجربة للدوري الممتاز (الفاضل دراج ، مرجع سابق ، 29 . 30) .

2. كأس السودان

وهي البطولة التي بدأ تنظيمها في العام 1990م أي أن لها أربعة عشر سنة منذ قيامها وقد تم إلغاؤها في بعض السنوات وقد فاز بها المريخ 5 مرات والهلال أربعة مرات والموردة مرتين ومرة لإتحاد مدني .

وقد كانت أول بطولة لكأس السودان في العام 1990م ولم تشارك فيها فريق الخرطوم وبورتسودان حيث أعلنت انسحابها .

وقد فاز بالبطولة إتحاد مدني بعد فوزه في النهائي على مريخ الحصاصيا 1/2 في مدني بتاريخ 1990/1/18م و 1/1 صفر في الحصاصيا في 1990/11/23م (عبده قابل ، 2005م ، ص4) .

الجدول ادناه يوضح السجل الذهبي لبطولة كأس السودان :

جدول رقم (1)

السجل الذهبي لبطولة كأس السودان

رقم البطولة	العام	البطل	الوصيف
1	1990	الإتحاد	مريخ الحصاصيا

2	1991	المريخ 1	هلال بورتسودان
3	1993	المريخ 2	الهلال
4	1994	المريخ 3	الهلال
5	1995	الموردة 1	هلال بورتسودان
6	1996	المريخ 4	الهلال
7	1997	الموردة 2	المريخ
8	1998	الهلال 1	المريخ
9	2000	الهلال 2	إتحاد مدني
10	2001	المريخ 5	الموردة
11	2002	الهلال 3	المريخ
12	2004	الهلال 4	المريخ

(عبده قابل ، 2005م ، ص4)

من الجدول أعلاه يتضح أن فريق المريخ والهلال هي أكثر الفرق فوزا بالبطولة ثم الموردة التي فازت بالبطولة مرتين و إتحاد مدني مرة واحدة كذلك من الجدول نلاحظ أن البطولة قد تم الغاؤها في المواسم 1992م . 1999م . 2003م

2-2-6 الدوري الممتاز 1995 . 1996م :

فكرة الدوري الممتاز كدرجة موحدة قديمة منذ حوالي الاربعين عام وبدأن تنفيذها في الموسم الرياضي 95 . 1996م وكان على رئاسة الإتحاد وقتها عمر البكري ابو حراز وأحمد حسب الرسول نائبا للرئيس ومجدي شمس الدين سكرتير للإتحاد كان قرار الجمعية العمومية للإتحاد آنذاك أعتبار العشرة أندية الاوائل في دوري السودان نواه للدرجة الممتازة وقد كانت هذه الأندية هي الهلال والمريخ والموردة والأهلي شمبات من الخرطوم وهلال بورتسودان والميرغني كسلا والإتحاد الأهلي من مدني . وقد لعبت المنافسة بعشرة فرق في موسم 95 . 96 وفي موسم 96 . 97 تم ترفيعها الى 12 فريق ثم أربعة عشر فريق في موسم 97 - 98 تم تقليصها إلى 12 فريق .

لائحة منافسة الدوري الممتاز : (2005م)

وقد أصدر مجلس إدارة اتحاد كرة القدم السوداني لائحة دوري الدرجة الممتازة والتي تنص في مادتها الثانية على قيام اللجنة المنظمة وهي المعنية بالإشراف على المسابقات القومية وحددت اختصاصات هذه اللجنة في الآتي :

1. وضع برنامج والمنافسة والفصل في الشكاوي وأي أعمال أخرى لازمة لإدارة المنافسة وفقا لإحكام لائحة منافسة الدوري الممتاز والقواعد العامة والنظام الأساسي لإتحاد كرة القدم السوداني .

2. إتخاذ إجراءات المحاسبة ضد أي لاعب أو إداري أو حكم أو مدرب أو موظف بإي إتحاد أو مشجع يرتكب مخالفة أو اساء السلوك الرياضي .

أحكام مباريات الدوري الممتاز :

أوردت لائحة منافسة الدوري الممتاز الأحكام الآتية :

تلعب المنافسة وفقا للقانون الدولي للعبة

✚ لايجوز لأي نادي من أندية الدرجة الممتازة الإنسحاب من هذه المنافسة أو من أي مباراة وذلك قبل بدء المنافسة و أثناء سيرها وأي نادي يخالف هذا النص توقع عليه العقوبات الآتية :

أ. الغرامة التي لاتزيد عن 2 مليون دينار سوادني .

ب. تجميد نشاط النادي حتى نهاية الموسم /15/ ديسمبر القادم وهبوطه للدرجة الأدنى .

✚ الأسبقية والاولية لمباريات هذه المنافسة على أي مباريات محلية أخرى .

✚ يكون حق البث الإذاعي والتلفزيوني والتسويق الرياضي والتوزيع والأعلان داخل وخارج الإستاد للإتحاد السوداني لكرة القدم .

✚ تلعب مباريات هذه المنافسة بنظام الدوري من دورتين ذهابا و إيابا حسب الشروط التي يضعها مجلس الإدارة ويجوز للجنة الحالات الطارئة أو اللجنة المنظمة إجراء أي تعديلات ضرورية تقتضيها المصلحة العامة .

✚ يحسب للفريق الفائز بنتيجة المباراة ثلاث نقاط وصفر للفريق الخاسر ، ونقطة في حالة التعادل .

❖ إذا انتهت مباراة بالتعادل يقوم الحكم باجراء ركلات ترجيحية من نقطة الجزاء بين للفريقين وتقوم اللجنة المنظمة بوضع سجل خاص خارج السجل الرسمي تحسب فيه نقطتين لصالح الفريق الذي يفوز بركلات الترجيح ونقطة للفريق الذي يخسر ركلات الترجيح ولايدخل ذلك في الحساب الرسمي للبطولة .

❖ تلعب مباريات المنافسة في ضوء النهار أو تحت الأضواء الكاشفة حسب ما تحدده اللجنة المنظمة .

❖ ترشيح لجنة التحكيم المركزية التابعة للإتحاد العام عدد حكام الدرجة القومية حسب طلب اللجنة المنظمة لوضعهم في كشف عام يتم إعتماده بواسطة اللجنة المنظمة .

❖ يحدد مجلس الإدارة فئات الترحيل والإقامة والإعاشة والنثرية للمراقبين ويحدد الجهات التي تتحمل ذلك .

❖ يحصل الفريق الفائز على بطولة المنافسة والكأس المقدمة من مجلس الإدارة بإسم المرحوم عبدالرحيم شداد أول من نادي بتنظيم منافسة لدوري درجة موحدة في عام 1965/1966م مُضافة للميدالية الذهبية وأي جائزة يقررها مجلس الإدارة ويتم ترشيح الفريق الفائز لتمثيل إتحاد كرة القدم السوداني في منافسة الإتحاد لكرة القدم أبطال الدوري .

❖ يجوز ترشيح الفريق الذي يحصل على المركز الثاني للمشاركة في منافسة كأس الكونفدرالية الأفريقية في حالة فوز بطل الدوري بكاس السودان

❖ يحصل الفريق الحائز على المركز الثالث على الميدالية البرونزية أو اي جائزة مالية يقررها مجلس الإدارة .

❖ لايجوز لاي فريق أن يشرك اكثر من ثلاثة لاعبين أجنب في المباراة الواحدة في نفس الوقت .

الفرق التي فازت بالبطولة منذ انطلاقتها :

تتاوب الهلال والمريخ الفوز ببطولة الدوري الممتاز لكرة القدم منذ انطلاقتها وهذا الوضع يعكس مستوى البطولة وتباين المستوى بين الفرق المشاركة فيها وفيما يلي جدول يوضح ذلك .

جدول رقم (2)

يوضح بطولة الدوري الممتاز والأندية التي فازت بها

الموسم	البطل	الوصيف	فارق النقاط	المدنية التي ينتمي لها البطل
1996م	الهلال	الموردة	12 نقطة	أم درمان
1997م	المريخ	الموردة	3 نقاط	أم درمان
1998م	الهلال	المريخ	4 نقاط	أم درمان
1999م	الهلال	الموردة	إنسحب المريخ من البطولة	أم درمان
2000م	المريخ	الهلال	2 نقطة	أم درمان
2001م	المريخ	الهلال	6 نقطة	أم درمان
2002م	المريخ	الهلال	8 نقطة	أم درمان
2003م	الهلال	المريخ	18 نقطة	أم درمان
2004م	الهلال	المريخ	3 نقطة	أم درمان
2005م	الهلال	المريخ	2 نقطة	أم درمان

(أبوبكر عابدين ، 2006م) ص (6) .

من خلال الجدول يتضح أن الهلال والمريخ قد تبادلوا الفوز بالبطولة وأفضل نتيجة لفريق آخر سواهما كانت لفريق الموردة أم درمان وكانت في المركز الوصيف في مواسم 96 . 97 . 99 أما فارق النقاط بين الفريق البطل والوصيف فتتراوح من 2-18 نقطة أم الفرق بين البطل والمتذيل فهو كبير جدا ويعكس ذلك ضعف المستوى الفني لفرق الدرجة الممتازة ولإحتكار الهلال والمريخ للبطولة .

7-2-2 أهمية الإدارة في مجالات التربية البدنية والرياضية :

ويرى مروان عبدالمجيد إبراهيم (2000م، ص 46) أن أهمية الإدارة في مجالات التربية البدنية والرياضية يمكن الوقوف عليها من خلال إستعراض الحقائق الآتية:

1. تدار أي مؤسسة أو هيئة . خدمية أو ربحية كانت لحياة الانسان ، والإنسان بدوره يتأثر بطريقة الإدارة من حيث البرامج المقدمة والمناخ الذي تنفذ فيه هذه البرامج و اهدافها .
2. تزودنا الإدارة بالمفاهيم الأساسية للعلوم المتصلة بهذا المجال والنظريات و التقنيات و أسس التقويم الموضوعي للأنشطة والأفراد والنظم ، وقبل ذلك تزودنا بالخبرة التي تساعدنا في إكتشاف أحسن و أنسب الطرق للإدارة السليمة .
3. تساعد الإدارة في توسيع المفاهيم وتحقيق النجاح والذي ينعكس على المؤسسة أو الهيئة أو الجماعة .
4. يمارس معظم قادة التربية البدنية والرياضية بعض أنواع العمل الإداري سواء في المدرسة أو النادي أو الاتحاد أو مركز الشباب ويجب أن يكون قادة التربية البدنية والرياضية على بيئة من المقومات الأساسية لعملية الإدارة حتى يحققوا النجاح في هذا الجزء من عملهم .
5. جميع أنشطة التربية البدنية والرياضية عبارة جهد جماعي ، فالإدارة الأساسية لتنفيذ أهداف تسعى إليها وتنمية روح العمل الجماعي والتخطيط المسبق لاي برنامج والعمل المشترك وهذا كله يتطلب معرفة الإدارة .
6. تساعد الإدارة في تحقيق الإستمرار ، حيث أنه من أساسيات العملية الإدارية القيام بالأعمال التي حققت نجاحا ، ولِستبعاد الأعمال التي لم تحقق النجاح ، وهو ما يزيد من فرص الممارسات الناجحة للعاملين بالمؤسسة أو الهيئة وبالتالي ستظهر بصورة جيدة .
7. تؤدي زيادة المعرفة بعناصر الإدارة إلى تحقيق علاقات إنسانية طيبة بين المجموعة مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وكفايته في تحقيق الاهداف .

2-2-8 مكونات الإدارة الرياضية .

أن المساعي والجهود التي تبذل في الحقل الرياضي تهدف في حقيقتها إلى الوصول إلى هدفين رئيسيين متداخلين مع بعضهم البعض وهما :

أ. تحقيق إنجازات رياضية عالية .
ب. محاولة جذب وحشد الشباب لممارسة الأنشطة الرياضية بشكل متواصل ومنظم
وقد وضح بأن النتائج الرياضية المتقدمة هي ثمرة الجهود المبذولة في العمل
الجماعي المشترك ، فلا بد من العمل الجماعي الجيد فالإمكانيات وحدها لا تكفي
لتحقيق نتائج في الحقل الرياضي (مروان عبدالمجيد ، مرجع سابق ، ص 51) .

9-2-2 العملية الإدارية

أن تنظيم البطولات والدورات الرياضية الكبيرة مثل مسابقة الدوري الممتاز يجب أن
تخضع لمبادئ العملية الإدارية من حيث التخطيط والذي يعرفه (حليم المنير وعصام
بدوي) (1991م ، ص 27) بأن البحث عن أفضل البدائل الممكنة وكذلك يجب أن
يوضع في الاعتبار عند تنظيم مسابقة الدوري الممتاز عنصرا لتنظيم وهو إمداد
المشروع بكل ما يساعده على تأدية وظيفته التنظيم من المديرين إقامة العلاقات بين
الأشخاص بعضهم ببعض والأشياء بعضها ببعض .

أما الأمكانات فهي أساس نجاح أي عمل إداري ولذلك سوف تقوم الباحثة في هذا
الجزء من الدراسة بإستعراض الإمكانيات وأهميتها ومفهومها ، وما هي الإمكانيات
المادية والبشرية المتوفرة لمسابقة الدوري الممتاز بشئ من التفصيل ، وقد إعتمدت
الباحثة في هذا الجزء من الدراسة على نتائج الإحصاء الرياضي الشامل الذي قامت
به وزارة الشباب والرياضة في العام 2005م وبالتعاون مع المركز القومي للإحصاء
وكلية التربية الرياضية

1. الإمكانيات :

تمثل الإمكانيات أهمية كبرى في كرة القدم وسوف تقوم الباحثة في هذا الجزء من
الدراسة بالوقوف على الإمكانيات المتاحة للدوري الممتاز لكرة القدم متناولة الملاعب
والمدربيين والحكام .

أ. مفهوم الإمكانيات :

يذكر إبراهيم أحمد عبدالمقصود ، وحسن احمد الشافعي ، (1999م ، ص24) أن التخطيط أهم عناصر الإدارة والإمكانات أحد عناصر التخطيط فالتخطيط معنى بتحديد العناصر المطلوب توظيفها لتحقيق العمل المستهدف من حيث الكم والنوع أي أنه معنى بتحديد الإمكانيات

والذي يهمنها منها هو تحديد الإمكانيات المادية والبشرية حيث يقصد بالإمكانات المادية في كرة القدم ساحات اللعب والملاعب المختلفة المغلق منها والمكشوف والمنجل وغير المنجل والمضاء وغير المضاء

ب. أهمية الإمكانيات في الرياضة :

شهدت الرياضة عموما حركة تطور خاصة بها قادت إلى الإرتقاء بالأداء البشري إلى حد كبير وقد أسهم في هذا التطور وعوامل متنوعة ومتعددة من بينها الإمكانيات والتي يعود لها الفضل في التطور الرياضي الذي نراه الآن . يمكن القول بأنه دون الإمكانيات فلا وجود لأي أداء رياضي متطور وهادف وعليه يمكن تحديد أهمية الإمكانيات في الاتي:

✚ توافر الإمكانيات من العوامل الأساسية والمؤثرة في نجاح فعالية العملية التعليمية.

✚ البرامج المختلفة في كرة القدم تضعف ولا يمكن تحقيقها في ظل غياب الإمكانيات.

✚ يقلل توفر الإمكانيات وتنوعها من الأجهزة والأدوات من أثر الإرهاب والملل الذي يمكن أن يشعر به الممارسون . (عفاف عبدالمنعم شحاته ، 1998م ، ص24).

ج. أنواع الإمكانيات الضرورية في كرة القدم :

1. المنشآت المساعدة :

مثل غرف الملابس وأماكن حفظها والحمامات ودورات المياه والمستودعات وهي بإختصار كافة التسهيلات المتاحة للإعداد والمساعدة في التعليم والتدريب لتحويل الفرد العادي إلى لاعب أو صقل اللاعب ذاته للارتفاع بمستواه الفني والبدني .

2. الملاعب :

تقسم الملاعب إلى أنواع وفقا لمعايير معينة قد تكون الأهداف مثل الملاعب التدريبية والملاعب التنافسية أو الشكل مثل المربع والمستطيل وقد تكون مكشوفة ومغلقة ، انتظمت ملاعب كرة القدم بالسودان وبلغت ثلاثة وستون ملعب كما جاء في ورقة البروفيسر محمد جلال عضو مجلس إدارة الإتحاد السوداني لكرة القدم المقدمة في منتدى سبل تعزيز مكانة السودان الرياضية والتي أقامها مجلس الوزراء .

3. الإمكانيات البشرية

أ. الحكام والتحكيم في كرة القدم السودانية :

قبل قيام الإتحاد الرياضي السوداني لكرة القدم في العام 1936م كان يتولى التحكيم في مباريات الفرق السودانية بعض مشجعي الكرة ممن لديهم فكرة ودراية نذكر منهم على سبيل المثال السيد عبدالماجد أبو بلل ، وعند افتتاح دار الرياضة بأمر درمان وفي ظل عدم وجود حكام مسجلون بالإتحاد ، تم الإستعانة ببعض الإنجليز ممن لهم خبرة عملية في هذا المجال منهم على سبيل المثال أيضا مسترلين ، وهو مدرس بمصلحة المعارف والذي تولى إدارة أول مباراة في دار الرياضة أم درمان وقد تطوع بعض السودانيين للعمل كرجال خطوط منهم محمد حاج الأمين ، شوقي الأسد ، محمد حسن أبو كنه وقد شهد العام 1937م قيام أول مؤسسة للتحكيم وكانت تعرف بإسم هيئة الحكام برئاسة المسترقت الموظف الإنجليزي بمصلحة المخازن والمهمات ، وعضوية بعض المتطوعين السودانيين منهم خضر زايد ، جاد الله جبارة ، الفاضل دراج (2004م ، ص37) .

وكان الحكام وفقا لقانون الإتحاد آنذاك نوعين :

أ. حكام يتم تسجيلهم مركزيا بالخرطوم بعد اجتياز الأختبار أو الإمتحان بالاتفاق مع اللجان التنفيذية المتخصصة ولهذه الفئة حق إدارة المباريات في أي جزء من السودان .

ب.حكام تقوم اللجان التنفيذية المحلية بالمصادقة لهم للقيام بمهمة التحكيم في مناطقهم في حالة تغيب أو عدم وجود حكام مسجلين .

مراحل تطور جهاز التحكيم :

1- هيئة التحكيم :

بدأت هيئة شئون الحكام في عام 1937م برئاسة قرت لرعاية شئون الحكام وتعينهم لإدارة المباريات ومحاسبتهم ، وكانت الصلة بين الهيئة والإتحاد صلة تعاون وكان الحكام يديرون المباريات دون مقابل ، ويقوم الإتحاد بدفع منحة كبديل ترحيل في حالة المباريات البعيدة .

لجنة التحكيم :

في العام 1951م تغير اسم هيئة الحكام إلى لجنة التحكيم وتسليم رئاستها السيد محمد ابو العلا تحت إشراف الإتحاد ، الفاضل دراج (2004م ، ص42) .

2- إتحاد الحكام :

في العام 1960م تعدل اسم لجنة التحكيم إلى إتحاد الحكام ولم يستمر الوضع تم حل الإتحاد ليتكون بدلا عنه هيئة التحكيم المركزية وقد سعى الإتحاد في هذه المرحلة لرفع كفاءة الحكام والإرتقاء بمستوى التحكيم وزيادة عدد الحكام والعاملين فأستجلب مدربين لتأهيل الحكام كما أوفد عدد منهم إلى الخارج وكان أن شارك الحكام السودانيين في سمنار الإتحاد الدولي لكرة القدم الذي أقيم بالخرطوم 1977م الجدول أدناه يوضح عدد الحكام ودرجاتهم .

جدول رقم (3)

يوضح الحكام العاملين في إدارة مباريات كرة القدم في السودان :

الدرجة	العدد	الدرجة	العدد	جملة العدد
الثالثة	818	قومي	129	1482
الثانية	420	دولي	21	
الأولى	422	محاضر	32	

(الإحصاء الرياضي الشامل ، 2005م ، ص 3) .

2- المدربون والتدريب في كرة القدم بالسودان

عرف السودان التدريب في العام 1954م عندما ارسل الإتحاد العام لكرة القدم أول بعثة للتدريب بالمملكة المتحدة ضمت السادة فريد طوبيا ، عثمان قرعم ، صالح رجب حيث قضت شهرين في دراسات مختلفة بالمعاهد الرياضية وقامت بزيارة بعض الأقطار الأوروبية مثل المانيا ، النمسا ، إيطاليا ، وذلك للأطلاع على طرق التدريب هناك الفاضل دراج (2004م ، ص 45) الجدول أدناه يوضح المدربين والعاملين في الإتحاد السوداني لكرة القدم .

جدول رقم (4)

يوضح المدربين العاملين في الإتحاد السوداني لكرة القدم وفقا لتأهيلهم :

كما جاء في الإحصاء الرياضي الشامل الذي قامت به وزارة الشباب والرياضة 2005م .

الشهادة	العدد
أولى	1264
متوسط	743

411	متقدم
231	عالي
19	محاضر
1568	الجملة

2. التمويل :

يقصد به توفير الموازنات التقديرية في التخطيط طويل المدى ، ويدونه أو في حال قصوره تصبح كافة الخطط عاجزة عن تحقيق أهدافها الموضوعية .

(إبراهيم عبدالمقصود وحسن احمد الشافعي (1999م ، ص42) .

إن قيمة الأموال ليست في نفسها وإنما قيمتها مشتقة من تحقيق الفائدة التي نحصل عليها وتحدد كل هيئة الميزانية السنوية الضرورية لفروع أنشطتها التي تختلف باختلاف طبيعة عمل المؤسسة ، فما يحتاجه نادي صغير يختلف عن ما يحتاجه نادي كبير وبالضرورة تختلف ميزانية الإتحاد المحلي عن الإتحاد العام ، والميزانية ترتبط بعدد اللاعبين والأدوات والأجهزة اللازمة للأنشطة وبرامج التدريب والمعسكرات والترحيل وغير ذلك ، (عفاف عبدالمنعم شحاته 1998م ، ص25) إن حجم الميزانية يجب أن تكون كافيًا ليسمح بتنفيذ البرنامج طبقًا للأهداف الموضوعية .

المبحث الثالث : صناعة الرياضة

2-3-1 مقدمة

لعل أهم أسباب نمو الأعمال في صناعة الرياضة هو الشعبية الكبيرة للألعاب الرياضية ، وشعبية كرة القدم في معظم دول العالم وشعبية كرة السلة في أمريكا وغيرها من الأنشطة الرياضية الأخرى قد جعل من الصناعة في هذه الأنشطة نشاطاً متميزاً قد فاق الكثير من الصناعات الأخرى فمثلاً مقارنة صناعة الرياضة بصناعة السيارات نجد أن الأولى قد وضعت الثانية في موقف لا تحسد عليه .

في عام 1995م بلغت مبيعات المنتجات الرياضية المرققة في أمريكا : 3,15 بليون دولار بالنسبة لمنتجات منظمة كرة القدم القومية 1,90 بليون دولار لمنتجات منتظمة الهوكي القومية (موسوعة منهجيات إدارة الرياضة في الفرق الجديد كمال الدين عبدالرحمن ، محمد صبحي حسابنين ، ص 17) .

وتشير الإحصاءات في أمريكا إي أن بند الملابس وعلامات الفرق قد حققت نسبة 60% من حجم مبيعات الملابس والمستلزمات الرياضية المختلفة ، وأن 45% من الأمريكيين يمتلكون نوعاً واحداً من هذه الملابس على الأقل .

2-3-2 أهمية صناعة الرياضة

ترتبط صناعة الرياضة بالسوق الإقتصادي العالمي ، وترتبط بأنواع معينة من الصناعات الأخرى ، تعتمد الصناعة الرياضية على شركات أخرى نطاق الصناعة ، تتفاوت المؤسسات العاملة في الصناعة الرياضية من حيث الحجم بداية من الشركات والمؤسسات الصغيرة إلى المؤسسات العملاقة .

ومثل جميع أنواع الصناعات الأخرى فإن صناعة الرياضة قد مرت بفترات إرتفاع و إنخفاض .

من أحداث على مدي الثلاثين عاماً الماضية حققت صناعة الرياضة تطوراً كبيراً مقارنة بأنواع الصناعات الأخرى فقد إرتبطت صناعة الرياضة بالعديد من المفردات

مثل الشركات والمصانع والمعدات وشيكات الأعمال ووسائل الإعلام والساحات والإستديوهات والشركات التجارية واللاعبين والفرق الرياضية والمنظمات المهنية الرياضة . كما إرتبطت أيضا بإعمال خارج نطاق الرياضة مع الإتحاد مع الأحداث وصناديق التكافل التي تتم بمعرفة الشركات واللاعبين ويتم فيها بيع منتجات رياضة مثل كروت اللاعبين و التعاقدات مع التلفزيون لصالح هذه الصناديق .

يذكر أن الإحداث الرياضية التي يشاهدها العالم كله تعتبر أحد الوسائل الناجحة لتطوير صناعة الرياضة بطولات العالم والألعاب الأولمبية والبطولات القارية والأقليمية والمحلية تعتبر في حد ذاتها أكبر دعاية لترويج المنتجات الرياضية وتطوير صناعة الرياضة في جميع المجالات .

ولكن كيف تستطيع أن تحكم على صناعة الرياضة في ظل ما أصبحت عليه تعدد وتعقد وتنافس في عالم الصناعة ، أفضل طريق لذلك هو النظر في كيف أن أعمال الرياضة تنتج إيرادات تصنيف أعمال الرياضة (مرجع سابق ص 18) .

الطريقة الأكثر سنوياً لتصنيف أعمال الرياضة هي كيف أن العمل يتيح دخلاً أو إيراداً

3-3-2 التصنيف في ضوء الدخل أو الإيراد وهناك ثلاثة أنواع في هذا الشأن .

(1) الإيراد المباشر :

وهذا الذي يحصل عليه النادي أو الهيئة في بيع التذاكر في المباريات الرياضية والإعلانات يعتبر من الدخول ، المباشرة .

(2) الإيراد غير المباشر . بعض الأعمال المرتبطة أو الدخل الوارد من التأمين ويكون ذلك مرتبطاً بالحدث الرياضي نفسه ، وهذا يسمى إيراداً مدعماً ويرتبط بوجود الحدث الرياضي .

(3) الإيراد المدعم . بعض الأعمال المرتبطة بالرياضة مثل الدخل من الجراجات المرتبطة بالحدث الرياضي أو الدخل الوارد من شركات التأمين ويكون كل

ذلك مرتبطاً بالحدث الرياضي نفسه ، وهذا يسمى بإيراداً مدعماً ويرتبط بوجود الحدث الرياضي .

لذلك فإن نجاح الإيراد المباشر يؤثر على التدعيم التابع وهو الإيراد المدعم ، وفي عام 1995م بلغ حجم مبيعات التجارة المرخصة 15 و 3 بليون دولار قامت بها الشركات التي نجحت في تدعيم دورات رياضية كبيرة و أحداث رياضية صغيرة ومن أمثلة هذه الشركات (دالاس كادبوري) لوس انجلوس دول جزر (شيكاجو بالن) هذه الشركات قد قامت بدعم دخل الآف من الأعمال الأصغر المتعلقة بالرياضة .

(4) الإيراد غير المباشر : هذا هو الأسلوب الثالث لإنتاج دخل ، ويطلق عليه الدخل غير المباشر ، وجميع الهيئات والمؤسسات التي تتوأم جمع الدخل المباشر (النوع الأول) أو الدخل المدعم النوع الثاني تستخدم وتقع تحت طائلة هذا النوع .

وهذه الاعمال لاتعتمد بشكل مباشر على العمل ولكن على شعبية الرياضة وشعبية الفرق الرياضية ، واللاعبين وحيث الأعمال تشمل على المبيعات الرياضة والأجهزة الرياضية ، وهؤلاء هم الذين ينتجون الإيراد لإحداث الرياضة . (مرجع سابق ص 20).

وهناك الرعاية الرياضية كأسلوب من أساليب التسويق الصافي وهي قيام المؤسسات التجارية أو الأفراد أو الهيئات المختلفة يدعم نشاط رياضي أو فريق أو لاعب رياضي . في مختلف مجالات التربية الرياضية . وهي وسيلة ودعاية أو إعلانية للمؤسسة التجارية أو الاجتماعية أو السياسية محلياً وإقليمياً ودولياً وتساعد على نمو وتطور الرياضة في المؤسسات المختلفة .

- ومن أمثلتها (شركة الكوكولا . شركة بوما العالمية . شركة أسو .
- إستراتيجية للتسويق الرياضي والإستثمار بالمؤسسات الرياضية المختلفة .

(د . عليه عبدالمنعم مجازي . د . حسن أحمد الشافعي)

2-3-4 وهناك أساليب كثيرة للتسويق الرياضي بالإنديّة الرياضية مثل :-

- (1) تسويق حقوق الدعاية والأعلام .
- (2) التسويق التلفزيوني .
- (3) تسويق البطولات والمباريات الرياضية .
- (4) تسويق اللاعبين .
- (5) تسويق المنشآت الرياضية والإجتماعية بالنادي .
- (6) تسويق الخدمات للجمهور الداخلي والخارجي . (د. حسن أحمد الشافعي الاستثمار والتسويق في التربية البدنية والرياضة ، ص 181) .

2-3-5 كيف تتم صناعة الرياضة :

صناعة الرياضة نستفيد من الفهم الدقيق لحتوى النشاط الرياضي ومسابقاتها ونوعيتها سواء كانت العاباً جماعية أو فردية ، مثلاً بالنسبة للعبة الهوكي فانها تختلف تماماً عن لعبة التنس ، وهذا الإختلاف ينسحب أيضاً على جمهور كلتا اللعبتين وحتى يتم تحقيق إبداعات في صناعة الرياضة يلزم إستغلال الفرص لتحقيق النجاح كذلك فإن القائمين بالعمليات الرياضية من خلال سياقها الثقافي .

لقد أصبحت الرياضة منظومة إقتصادية عالمية ، السلعة فيها الحدث الرياضي والفرد الرياضي والمنتج الرياضي وتسويقها موجة إلى البشرية كلها كبيرها وصغيرها ، نسائها ورجالها ، مثقفها ومتعلميها وحتى من جانبهم التعلم فهي لغة يفهمها ويتعامل بها كل الناس .

لقد شهدت الحضارات القديمة عولمة رياضية رائدة في حضارات الشرق القديمة في مصر والصين والهند عرفت قوانين التشريعات الرياضية ونظمت المهرجانات الرياضية لشعوب تمثل صفوة العالم ومبدعيها .

كانت الدورات الأولمبية القديمة محط أنظار العالم في إمبراطورية مترامية الأطراف ومورست الرياضة تحت مظلة العدالة والفضيلة والنزاهة والإلتزام والديمقراطية والإستقرابية والشرف والسمو ، وكانت الرياضة أحد مظاهر التميز ورغم ذلك كان هناك نوع من التوحد الثقافي وِنفتاح يتدفق بين الناس وتقريب للمسافات القدر الذي كانت تسمع به أدوات الأتصال المتوافرة آنذاك (كمال الدين عبدالرحمن درويش ، محمد صبحي حسنين 2004م) ص 91 .

نادي البارون بيير دي كوبرتان في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بعولمة الرياضة في إطار فكرة إحياء الأولمبياد القديمة ، وبدأت العولمة الحديثة للرياضة في أول دورة أولمبياد أقيمت في أثينا عام 1896 بعدد 13 دولة تحت مظلة واحدة تجمع العالم كله في تنافس حر مستهدفة الأقوى والأسرع والأعلى وشعارها حلقات خمس تمثل قارات الدنيا ، يتنافس الرياضيون في ظل قوانين وتشريعات ومبادئ رياضة موحدة للعالم كله دون حاجة إلى اتفاقيات ومعاهدات عالمية أو اقليمية أو قارية أو دن تجمعات جغرافية أو عقائدية أو عنصرية ، الكل يتنافس ويمارس تحت مظلة واحدة وقوانين واحدة دون تمييز لأبيض على أسود أو لمسلم على مسيحي أو لكبير على صغير لقد خلقت الرياضة توحداً ثقافياً عالمياً دون المساس بالصبغة القومية للشعوب والأمم ، وقربت المسافات والحدود والأفكار والمعارف بما يكفل إنفتاح العالم على بعضه البعض وحولت العالم إلى أسواق مفتوحة بين دول العالم .

ووضعت أنظمة الهواية من خلال المنظمات الرياضية العالمية كاللجنة الأولمبية الدولية مثلاً ومارست هذه الأنظمة الإتحادات الرياضية العالمية والمحلية من خلال منظومة عالمية غير مسبوقة في أي تنظيم اجتماعي أو اقتصادي أو سياسي يشاهده العالم الآن.

في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين شاهد العالم تحولاً كبيراً في منظور العولمة الرياضية منظور يتجه بقوة نحو البعد الإقتصادي والصناعي والتسويق وفتح الأسواق واستغلال الرياضة أو دمج الرياضة بالإقتصاد العالمي والأسواق العالمية المفتوحة من منطقة توفير موارد مالية لمواجهة التكلفة الباهظة للتفوق الرياضي ، وإيضاً فتح أسواق وعملاء جدد للشركات والمؤسسات الصناعية العملاقة لتزيد من مكاسبها وأرباحها .

وإتجهت رؤوس الأموال الضخمة للإستثمار في عالم الرياضة وإستخدمت الرياضة في فتح أسواق وإيجاد طبقات من المستهلكين لم يكن هناك أمل في فتحها أو التعامل معها وظهرت الشركات والمؤسسات العملاقة في تجمعات اقتصادية قوية وتحالفات تجارية غير مسبوقة مستهدفة التجمعات الرياضية العالمية التي تنظم على المستويات العالمية والأولمبية والغاربية والإقليمية والمحلية وإستغلت أسماء الرياضيين في ترويج منتجاتها وسلعها في أشكال من التسويق لم تكن متداولة من قبل فمثلاً حققت الولايات المتحدة الأمريكية عام 2000م عائداً ضخماً من صناعة الرياضة بلغ 212,5 دولار متخطية بذلك ضعف الدخل من صناعة السيارات وأكبر حجماً من قطاع المرافق العامة والزراعة ويساوي سبعة أضعاف الدخل من قطاع السينما والإنتاج السينمائي .

في عام 1995م حققت شركة ماكدونالد macchdnal 143 مليون دولار من الدعاية الرياضية وحققت شركة ipm 89 مليون دولار وشركة نايك 54 مليون دولار وشركة visa 41 مليون دولار شركة ميكروسوفت 31 مليون دولار

ربطت شركة نايك العالمية منتجاتها بإسم أشهر لاعب رياضي في العالم في كرة السلة هو مايكل جوردن وأطلقت على أحد منتجاتها إسم (إيرجوردن . حذاء)

الرعاية الرياضية من الشركات الكبيرة أمثال الكوكاكولا ومرسيدس وميكروسوفت وماكدو نالد ونايك ومن أمثلة الرعاية الرياضية رعاية ماستر كارد لكرة القدم ، وهي

رعاية متكاملة أضلاعها الأجهزة والأدوات والإحتكاك ونجم كرة القدم (بيليه) هو المتحدث الرسمي للرعاية

هناك علاقة متبادلة بين التسويق والإستثمار في المؤسسات الرياضية حيث يعد الإستثمار المناخ الأمثل لتحقيق تسويق رياضي متميز ، كما أن التسويق بمنظوره العنصري يعتبر من أفضل المداخل والأدوات لتفعيل المشروعات الإستثمارية في هذا المجال .

إذا إردنا الإرتقاء بالمستوى الرياضي ورفع مستوى الفرق الرياضه المحلية والدولية والعالمية يجب وضع إستراتيجية للتسويق الرياضي والإستثمار وذلك يبين إجراءات منظورة لرفع مستوى الوعي الرياضي عن طريق توضيح أهمية الممارسة الرياضية وتدعيم أهداف المؤسسات الرياضية إقتصادياً .

(حسن أحمد الشافعي عليه عبدالمنعم 2009م ، ص 61).

2-3-6 دور العولمة في صناعة الرياضة

- دخول الشركات والمؤسسات العملاقة في عالم الرياضة وهي شركات تفوق رؤوس أموالها ميزانيات لبعض الدول .
- تضخم ميزانيات بعض الإتحادات الرياضية بما يفوق ميزانيات بعض الدول .
- العائد الضخم من صناعة الرياضة والرعاية الرياضية ولي تتضمن الحدث الرياضي ، واللاعب الرياضي والفريق الرياضي والنادي الرياضي والسلعة الرياضية .
- التجمع الضخم للدول في الدورات الأولمبية والذي فاق إى تجمع إقتصادي أو إجتماعي أوسياسي أو أمني على مستوى العالم .
- أنواع التحالفات الرياضية على المستوى العالمي والإقليمي والقاري .
- إستخدام التكنولوجيا المدنية ووسائل الإتصال والتواصل المتقدمة في عالم الرياضة يفوق مثيلاتها في أي مجال آخر .

- تطور أساليب الإدارة الرياضية بما يجاري عصر العولمة والتقدم التكنولوجي في إدارة المؤسسات الرياضية والتسويق الرياضي وصناعة الرياضة حيث تضمن التسويق تصميم وتنفيذ أنشطة رباعية الإتجاه هي المنتج والسعر والمكان والتوزيع لإستيفاء حاجات ورغبات المستهلكين وتحقيق أهداف الشركات .
- التطور المذهل لأرقام مستويات الرياضيين في الأداء الرياضي بما يكاد الإبداع الفني والفكري والأثري .
- زيادة الميزانيات المرصودة للتفوق والإبداع الفكري في الرياضة مستقبلاً في الجوائز العالمية والإقليمية للأبحاث والمراجع والإنجازات المتميزة في مجال الرياضة .
- إنتشار وسائل الإعلام الرياضي المقروء والمسموع والمشاهد ولِإستخدام أحدث وسائل الأتصال من أقمار صناعية وأنترنت وحاسبات آلية .
- الأسواق الرياضية المفتوحة بين الدول دون حواجز من خلال الإحتكاك الدائم للفرق الرياضية لدول العالم .
- الشراكة الرياضية بين الأندية العملاقة مما يماثل الشراكة بين الشركات والمؤسسات الإقتصادية العالمية .
- ظهور أنظمة الإحتراف ومايصاحبها من آثار على المجتمع العالمي .
- ظهور وِإنتشار وكالات إدارة وتسويق الرياضة والتي تمثل منفعة وملكية الرياضة التي يمكن أن تكون شخصياً أو شركة أو حدناً رياضياً أو مكاناً رياضياً من خلال التعاملات والمبيعات والتراخيص ، وأشهرها مجموعة التجارة الدولية IMC التي انشئت عام 1960م .

2-3-7 الثقافة الرياضية :

لقد أرتبطت الرياضة بثقافة الناس ، وحجم الإتفاق على الملابس الرياضية ومظاهر الرياضة أصبح يكلف الناس ملايين الجنيهها ، وفي أمريكا الشمالية أنتشرت ظاهرة

الكروت الرياضية والبرامج التي يتفق عليها ملايين الدولارات ، ولقد نجحت الرياضة في ترويج العديد من السلع وكثير من المنتجات التي لولا الرياضة ما فوق هذا الإنتشار الواسع في المبيعات لقد أصبحت الرياضة أحد المظاهر الضاربة وأحد الإنعكاسات الثقافية للشعوب والدول المناخ الثقافي الرياضي له أسس ومبادئ وإدارة الأعمال الرياضية يلزم معرفة هذه الأسس وتفهم تلك المبادئ والعمل بها ، فقد نُشرت جميع الدراسات إلى أهمية ودراسة البيئة (الثقافية) وتأثيراتها المباشرة على إدارة الأعمال في المجال الرياضي .

وهناك دراسة أخرى تخاطب الإدارة خلال ثلاثة مداخل أساسية هي المالك والإدارة واللاعبين .

• فيما يتعلق بالمالك والإدارة فقد تبين أن ثقافة ديترويت تشخص نظم الإدارة والأخلاقيات والإدارة مع الأخلاقيات يمثلان وسيلتين متعلقان بالعادات والتقاليد وتعكس الثقافة الخاصة بالإستغلال والإخلاص ويعتبر أسلوب (ديستس) أكثر ارتباطاً بالثقافة مقارنة مع أسلوب إدارة (مو ناتمان) .

تساوي العلاقات مع علاقات العمل الإداري يمثل المنظور القوى وهناك شركات كبيرة لها دور هام في ثقافة ديترويت فهذه العلاقة بين المالك والإدارة تتحول بدورها تنعكس على المجتمع الرياضي .

اما اللاعبون ففي عصر (لوناغان) كان التركيز في تغير المنظمة على لاعبي كرة القدم في تعديل أخلاقيات العمل بإعتبار ذلك مصدر القوى في المنظمة .

إن أسلوب ربط الأخلاقيات بإدارة العمل الرياضي يعتبر أمراً هاماً وارتباط اللاعبين والتزامهم بأخلاقيات الإدارة ومثلها العليا يعتبر أحد مفردات النجاح في الإدارة الرياضة إن المثل العليا تخلق بيئة اللاعبين والمالك والإدارة تستحق أن يشار إليها

بالبنان فهي السبيل للوصول إلى أقصى حد ممكن للنجاح وللرضا عن الاداء
ولتحقيق الأهداف المنشودة .

2-3-8 الإهتمام بالتدريب :

الشركات التي تخصص الأموال للتدريب تدرك جيداً أهمية المشاركة الإيجابية في الأحداث الرياضية وهذه الشركات يكون لديها قناعة كبيرة أن شعبية الرياضة تحقق شعبية مماثلة لمنتجات الشركات المتعلقة بالرياضة كما أن التدريب علاقة على ماسبق يساعد على تقليل التكلفة حيث نشر أسم المنتج مع شعبية الرياضة ، والأمر كذلك بالنسبة للمجتمع حسب يحقق ذلك حصول المستهلك على نوعية أفضل من المنتج ويكتسب أسماء منتجات تكون ذخيرة لديه عند الطلب .

التدريب يرفع من فرص الإستثمار الإجتماعي للمؤسسة ومعظم القائمين على شئون التدريب ينظرون إلى الأموال المخصصة للتدريب في ضوء نظم مالية تؤسس على مبدأ التخطيط قصير المدى والتخطيط طويل المدى . فمعظم المؤسسات ترى أن التدريب وسيلة جيدة للتطور الإضافي .

التدريب إستثمار إيجابي يطور أو يعمل على التطوير لصالح المجتمع ، ويساهم التدريب في تزويد المجتمع بصورة إيجابية عن المؤسسة مستقلة في ذلك وسائل الأعلام لأغراض حصول الشركة على حافة التنافس أو أقصى مدى من المنافسة وهذا في حد ذاته يطور معطيات الشركة ويحقق خدمات أفضل للجميع .

المسؤولين عن التدريب يستخدمون التدريب في تعظيم إستثمار مؤسساتهم حيث يساعد التدريب على التحديد الفعلي للتكلفة التي يتكلفها المنتج ، وكذلك يساعد التدريب على ربط الشركة مع الأحداث المتميزة في المجال الرياضي ، حيث ينعكس

ذلك بشكل واضح على نشاط الشركة ، بعض المؤسسات تربط نشاطها مع أحداث رياضية بصفقتها ، وعادة ما تكون هذه الأحداث الرياضية مميزة بشكل كبير .

التدريب يستهدف تحسين وزيادة الرؤية لدى الجمهور ، فرسالة المؤسسة إلى الجمهور يجب أن يكون في الحدث الرياضي المفضل لديهم في هذه الحالة تكون الفرصة سانحة لتوصيل (الرسالة) التي نريد توصيلها لغرض التأثير على رؤية العميل تجاه منتجات لشركة التدريب إستثمار إيجابي يطور أو يعمل على التطوير لصالح المجتمع ، ويساهم التدريب في تزويد المجتمع بصورة إيجابية عن المؤسسة مستقلة في ذلك وسائل الإعلام لإغراض حصول الشركة على حافة التنافس أو أقصى مدى من المنافسة ، وهذا في حد ذاته يطور معطيات الشركة ويحقق خدمات أفضل للجميع .

الرياضة هي الإستثمار الجيد لأنها تطور صورة الشركة لدى المجتمع ، فالرياضة هي وسيلة تحقيق الإتحاد من خلال تقديم خبرات متميزة تؤثر بشكل إيجابي على حياة المستهلك .

والتدريب يستهدف في تخطيطه إلى أغراق السوق بإسم الشركة والمنتج الذي تنتجه الشركة لتحقيق هدف أصيل هو زيادة المبيعات بالمعدلات المرغوبة وتحقيق أرباح متميزة للشركة .

مما سبق يتضح أن صناعة الرياضة في بدايتها ، ومن ثم فإن الفرصة كبيرة لكي تنتهج هذه الصناعة منهجاً متطوراً وحديثاً بشكل يفوق الصناعات الأخرى .

- تعاضم دور الثقافة في إدارة الصناعة الرياضية ، فقد حان الوقت للنظر في آراء الرواد نحو إرتباط المؤسسة بالمسؤولية الإجتماعية .

- إحداه موازنة بين نفقات التطبيع الإجماعي للمؤسسة وربطها مع المجتمع ودراسة ثقافة ومنتجات تطوّر الرياضة أى موازنة إحتياجات هذه الإجراءات من هامش الربح .
- ربط المنتج بمشاهير الأبطال سيكون أحد أدوات الترويج المثلى في صناعة الرياضة .

2-3-9 صناعة الرياضة في الصين

الأمر قد يبدو طبيعياً أو متوقفاً عندما نتحدث عن الإقتصاد الحر في الدول الرأسمالية وكذلك ، يكون الأمر طبيعياً ومتوقفاً أيضاً عندما ننظر إلى العالم العربي ، عندما نحاول أن نستطيع النماذج الناجحة في الإقتصاد بشكل عام ولإقتصاديات الرياضة بشكل خاص .

ولكن كيف يكون الأمر في الدول الشيوعية والإستراكية .. هل يختلف الأمر في المبادئ والأساليب والطرق .. إلخ ، أم التعامل الإقتصادي في مجال الرياضة قد اخترق جميع الأبواب والجسور وأصبح سمة عالمية لا يختلف فيها الغرب عن الشرق .

الصين ..، وهي معقل الشيوعية في العالم وأكثر بلاد العالم تعداد ..، كيف تنظر إلى إقتصاديات الرياضة المعاصرة ؟

تجربة كأس العالم لكرة القدم التي أقيمت في فرنسا عام 1998م أثارت حفيظة الصينيين ، ليس فقط فيما يتعلق بالأداء الفني رفيع المستوى الذي عرض من الفرق المشاركة في هذه الدورة مثل فرنسا وإيطاليا وألمانيا والبرازيل وغيرهم .. ، ولكن وبشكل خاص ما أعلن عن الجانب الإقتصادي والعائد المادي والإستثمارات المصاحبة لهذه الدورة . (د . كمال الدين عبدالرحمن درويش د . محمد صبحي حسنين ، 2014م ص84) .

إنتهت بطولة كأس العالم بفرنسا وتركت لبلاتيني والحكومة الفرنسية 260 مليون دولار من دخل التذاكر فقط ، بالإضافة إلى دخل النقل التلفزيوني للمباريات والمنتجات الخاصة بالبطولة وتمويل رجال الأعمال ... كل هذه العائدات الضخمة من دخل المباريات والأنشطة الإستثمارية الموازية قد فاقت بكثير الدخل المرصود لكثير من الصناعات الأخرى .

وبدون شك ، فإن إشتراك الدول المتقدمة في كرة القدم مثل فرنسا وإيطاليا وألمانيا والبرازيل وفرنسا وغيرها زاد من دخل المباريات ، وبناء على ما أعلنه رئيس الإتحاد الدولي السابق لكرة القدم فإن الأمر يستحق الدراسة والتمحيص حيث قال: ((إن رياضة كرة القدم في العالم يمكن أن تنتج سنويا 250 مليار دولار)) أمام هذه الأرقام الضخمة .. بدأت الصين تفكر جديا في الإستفادة من إستثمار الرياضة .

2-3-10 صناعة الرياضة قوامها المهارات الفنية والقدرات الخطئية

الإستثمار في الرياضة شئ جديد على الصين ، ولكنها تتابع بإهتمام كبير منذ فترة طويلة الدوري الإيطالي والدوري البريطاني في كرة القدم ، وكذلك مباريات كرة السلة العالمية بالولايات المتحدة الأمريكية NBA ، وأيضا بطولات التنس العالمية ، ومسابقات الجولف ، والملاكمة ، وسباقات السيارات .

بالإضافة إلى ذلك ، فإن الصين لديها قناعة تامة من حيث أهمية الممارسة الرياضية على صحة المواطنين .. وتؤمن بأن الرياضة أو الممارسة الرياضية تعتبر أكثر أنشطة الترويح وشغل أوقات الفراغ جاذبية لدى الناس فهي أي الرياضة . متنفس ترفيهي يحبه الجمهور والناس لذلك بدأت الصين في إنشاء الكثير من الأندية الرياضية وملاعب الجولف والتنس والبولينج .

إجريت هذه التعديلات على الخطوط الرئيسية لسياسة الصين في مجال الرياضة لتحقيق غرض إستثماري هام يؤمن بشكل أساسي بأن إنشاء وإقامة الملاعب والصالات والأندية يعتبر أسلوبا مباشرا ومشروعات إستثمارية في مجال الرياضة.

ويرى الصينيون أن الرياضة يجب أن تقدم للعمامة المباريات ذات المستوى الفني والمهاري العالي لإمتاع الجماهير ، وإن تقدم التدريبات البدنية لرفع المستوى الصحي للناس وكذلك الترفيه عنهم ..، ولدى الصينيين قناعة كبيرة بأن الرياضة تملك من النماذج الحركية رفيعة المستوى والأداء المهاري والخططي الممتع الذي يستطيع أن يمتع الجماهير ويزكي لديهم التذوق الجمالي والإستطلاعي بالخطط الرياضية التي تنمي ملكات العقل البشري إن مباريات كرة القدم في إيطاليا ومباريات كرة السلة في أمريكا وغيرها تعتبر نماذج ناجحة لإستثمار صناعة الرياضة .

2-3-11 مستقبل صناعة الرياضة

أدرك الصينيون أن الرياضة يمكن أن تحتل مكانا هاما في الإقتصاد الوطني ، حيث تحول هذا الإدراك إلى قناعة تامة عندما أعلن أن دخل صناعة الرياضة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1999/98م قد بلغ 75,1 مليار دولار ، وأن صناعة الرياضة قد إحتلت المرتبة الخامسة عشر في الإقتصاد الأمريكي متقدمة في ذلك على كثير من الصناعات الأمريكية ويضيف الأمريكان أن هذه المرتبة سوف تتحسن بشكل ملموس في السنوات القادمة .

الأمر أصبح أكثر إقناعا عندما أعلن أيضا :

- في إيطاليا ... دخل مباريات كرة القدم يحتل المركز الثاني من الأقتصاد الوطني الإيطالي .
- في اليابان ،، بلغت القيمة الإجمالية الإنتاجية للرياضة 4500 مليار ين ياباني ، محتلة بذلك المرتبة الخامسة في الإقتصاد الياباني .

هناك صناعات أخرى تتعلق بالإنتاج الرياضي ، منها على سبيل المثال وليس الحصر: د. كمال الدين عبدالرحمن درويش د. محمد صبحي حسنين، ص 86.

- صناعة الملابس الرياضية .
- صناعة الأجهزة الرياضية .
- صناعة المعدات الرياضية .
- السياحة الرياضية .
- نشر الكتب الرياضية .
- الإعلانات الرياضية .
- الهدايا التذكارية الرياضية .

في الوقت الحاضر بلغت قيمة منتجات الأدوات الرياضية في الولايات المتحدة الأمريكية 150 مليار ، كما أتاحت هذه الصناعات سائفة الذكر لإيجاد فرص عمل لألاف من الشباب ..، وعلي سبيل المثال بعد فوز فرنسا بكأس العالم لكرة القدم عام 1998م إرتفعت أسهم شركة أدايداس بنسبة 4,8% .

2-3-12 أعمدة الإنتاج الرياضي

يرى الخبراء الصينيون أن الأعمدة السياسية للإنتاج الرياضي هي :

1- المهارات الفنية .

2- البث التلفزيوني

3- الجماهير .

يضاف لهذه الأعمدة الثلاثة ضرورة إستخدام نظام إقتصاديات السوق الحرة ، لقد كان الإتحاد السوفيتي (سابقا) من الدول المتقدمة في الرياضة ولكنه كان يطبق نظام الإقتصاد الإشتراكي ، حيث يعتمد اللاعبون والهيئات والمؤسسات الرياضية على ميزانية الدولة فقط ، لذلك لم يستفد الإتحاد السوفيتي من إستثمار الرياضة ؛ لأن إستثمار الرياضة لا يتم إلا في ظل إقتصاد السوق .

وفيما يلي نلقى بعض الضوء على أهمية العناصر الثلاثة سابقة الذكر والتي تمثل الأعمدة الأساسية للإنتاج الرياضي : (د. كمال الدين عبدالرحمن درويش د. محمد صبحي حسنين، ص86).

1. المهارات الفنية :

المهارات الرياضية بإختلاف أنواعها تمثل أداء بشريا رفيع المستوى ، وتعكس قدرة الإنسان على إستخدام مسارات حركية جميلة ومتناسقة وقوية وسريعة ورشيقة وجذابة ، وكلها تتمتع بإيقاع متميز وتوقيتات مدروسة بعناية ، وبعضها مصحوب بالموسيقى بإختلاف أنواعها الشعبية والعالمية .

لقد أصبح الأداء الرياضي يمثل متعة كبيرة للناظرين والمشاهدين والمراقبين ، وأصبحت مظاهر الإبداع والإبتكار سمة الاداء الرياضي يمثل متعة كبيرة للناظرين والمشاهدين والمراقبين ، وأصبحت مظاهر الإبداع والإبتكار سمة الأداء الرياضي .

هذه الإبداعات الرياضية والتناسق والتشويق في الأداء الرياضي تمثل عامل الجذب الأول وللجماهير للتردد على الملاعب الرياضية ولعل إحصاءات الحاضرين والمشاهدين لدورة الألعاب الأولمبية التي أقيمت في أستراليا (سيدني2000م) لأكبر دليل على ذلك ومن ثم فإن المهارات الرياضية تمثل العنصر الأول في جذب العميل وبالتالي فإنها الدعامة الأولى للإنتاج الرياضي .

إن المهارات الرياضية التي تتضمنها كرة القدم وكرة السلة والتنس والجولف والملاكمة وسباقات السيارات وغيرها تقدم متعة كبيرة للمشاهدين ، وبذلك يتحقق العنصر الأول لإقتصاديات الرياضة المهارات الرياضية رفيعة المستوى العنصر الأول في الإنتاج الرياضي .

2. البث التلفزيوني .

لقد شاهدت تكنولوجيا البث التلفزيوني في الآونة الأخيرة تقدما هائلا حيث يمكن لكل أسرة أن تستمتع بمشاهدة جميع المباريات التي تقام داخل البلاد أو خارجها تجاوزت المباريات الرياضية حدودها المكانية ، ويزداد عدد المشاهدين للتلفزيون عشرات

الملايين ، لذلك يمكن القول أن البث التلفزيوني للمباريات حافز مهم في تطوير صناعة الإنتاج الرياضي ، حيث يمكن للتلفزيون خلال بث المباريات أن يستفيد ماديا عن طريق إذاعة الإعلانات ، على سبيل المثال عام 1997م خلال بث التلفزيون الأمريكي للمباريات النهائية لبطولة كرة السلة العالمية قد تقاضي عن الإعلانات مبلغ 900 الف دولار عن الدقيقة الواحدة .

كما بلغت تكاليف الإعلانات التلفزيونية خلال المباريات النهائية لكرة القدم الأمريكية خلال عامي 1999/98م 50 الف دولار عن كل ثانية واحدة . لكل ماسبق فإن إرتباط الإنتاج الرياضي بالوسائل الإعلامية التلفزيونية سيكون له عائد كبير .

1-الجمهور .

ولعلنا نلاحظ الآن ما وصلت إليه الصين في الرياضة سواء كان ذلك علي المستوى حصد الميداليات في البطولات القارية والعالمية والأولمبية ، وكذلك في ترويجها لمنتجاتها الرياضية والتي نافست بقوة غيرها من المنتجات الرياضية في دورة سيدني الأولمبية عام 3000م وكذلك فوز بكين (عاصمة الصين) بتنظيم الدورة الأولمبية عام 2008م والمؤشرات التي تشير إلى أن هذه الدورة سوف تكون أعظم الدورات الأولمبية في التاريخ الحديث .

2-3-13 الرعاية في المجال الرياضي

2. مفهوم الرعاية الرياضية

عندما تقوم منظمات أو شركات أو أفراد بدعم نشاط ما سواء دعما ماديا أو نوعيا بهدف إنجاز غاية تجاربه فهي بذلك تقوم بالرعاية ويشار إلى الراعي على أنه عميل ومشارك في الأعمال وليس على أنه رئيس أو محسن والرعاية التجارية للرياضة على النحو الذي نعرفه الآن بدأت على نطاق محدود في منتصف القرن الثامن عشر (1850م) وعلي سبيل المثال رعاية شركة البريطانية لرحلة فريق

الكريكت الإنجليزي إلى أستراليا وتمويل مجلة الفرنسية لسباق السيارات عام 1887م إلا أن أساليب رعاية وتمويل المنظمات والأنشطة الرياضية قد تطورت كثيرا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر حيث تم استثمار حقوق الرعاية والإعلان والبيث التلفزيوني للأحداث الرياضية تجاريا على نطاق واسع . (محمد صبحي حسانين و عمرو أحمد جبر إقتصاديات الرياضة ، 2013م ، ص80) .

2-3-14 الدعاية والإعلانات في الأحداث الرياضية :

والإعلان كما يعلم الجميع أنها هو رسالة موجهة للجمهور للترويج لإنتاج أو خدمة أو غير ذلك والمعلن مؤسسة كان أو شركة أو فردا يسعى لإيصال رسالته الإعلانية إلى أكبر عدد ممكن من أفراد الجمهور الذي يعتقد بأنه مستخدم محتمل لإنتاجه أو خدماته ، ولتحقيق هذه الغاية يدرس المعلن جمهوره المستهدف من حيث العمر والعادات والتقاليد والحالة الاجتماعية والإقتصادية ، ليحدد على ضوء ذلك الوسيلة المثلى لإيصال رسالته إليه عبر وسائل الإعلام المتاحة من صحافة مطبوعة أو إذاعة مسموعة أو مرئية أو لوحات إعلانية في الشوارع أو وسائل بريدية وغير ذلك من وسائل الإعلان المعروفة ونظرا لما تستقطبه الأحداث الرياضية من فئات الجماهير المختلفة في الملاعب وعبر شاشات التلفزيون فإن المعلن يجد فيها وسيلة مثالية لإيصال رسالته الإعلانية لجمهور واسع جدا ومتنوع ، بالإضافة إلى أن المعلن يدرك بأن اقتران إعلانه بالرياضة يعطي إنتاج أو خدمات مكانة خاصة ، لأن الرياضة تحظى بتلك المكانة المرموقة لدى الجماهير في الكثير من المجتمعات ، على اعتبار أنها مظهر حضاري ، كما تعطي المعلن صفة من يدعم الحركة الرياضية فئة من المعلنين يعتقدون بأن جمهورهم المستهدف من هواتها والرعاية التجارية للأحداث

الرياضية أسلوب من أساليب الإعلان وهناك عدة أشكال للرعاية للحدث الرياضي

فقد ابتكرت الشركات المعنية بتسويق حقوق الرعاية والإعلان في الأحداث الرياضية أشكالاً ومسميات عديدة للرعاية الرياضية منها على سبيل المثال :

الراعي الكلي أو الرسمي وتعطي هذه الصفة لشركة أو إنتاج لإستخدامها في وسائل الإعلان ويدخل اسم الشركة أو الأنتاج في اسم البطولة بالإضافة إلى مجموعة من الإمتيازات الأخرى ، منها عدد من اللوحات الإعلانية في الملاعب وإعلانات في المطبوعات الرسمية للحدث الرياضي ، وحق لإستخدام شعارات الحدث الرياضي وعلاماته على المنتجات ووسائل الخدمات وفي الإعلانات .

وهناك مسميات أخرى تمنح للشركات أو المؤسسات التجارية التي تقدم خدمات الحدث الرياضي مثل الناقل الرسمي للحدث الرياضي ويعطي عادة لشركة خطوط جوية تقدم خدمات نقل المشاركين في الحدث الرياضي ومسمى التوقيت الرسمي ويعطي لشركة أو لإنتاجها من أجهزة التوقيت إذا كانت تقدم خدمات التوقيت للحدث الرياضي ولكل فئة من الرعاية أو ممن منحوا مثل هذه المسميات مجموعة من الحقوق ويترتب عليها بالمقابل التزامات يتم تحديدها في إتفاقيات وفقاً لقواعد تضعها الجهة المنظمة والمالكة للحقوق التجارية للحدث الرياضي بها يتمشى وطبيعة الحدث الرياضي والملاعب التي تجري عليها أما تسويق حقوق الإعلان في الأحداث الرياضية المنفصلة عن حقوق رعايتها وكذلك الترخيص بإستخدام العلامات الرياضية فإن مجالاتها واسعة للغاية وتتم مع مراعاة الحقوق الحصرية الممنوحة للرعاة الرئيسيين للحدث الرياضي .

وفي واقع الأمر من أن عائدات حقوق الرعاية والإعلان في الأحداث الرياضية قد إزدادت إلى حد كبير بفضل النقل التلفزيوني لهذه الأحداث ، حيث أصبحت الشركات والمؤسسات التجارية تجد في رعايتها والإعلان فيها الوسيلة الأمثل لإيصال الرسالة الإعلانية للملايين من مشاهدي الشاشة الصغيرة الشغوفين بالرياضة ، وذلك بالإضافة إلى منح هذه الشركات مكانة من يرضى نشاطا يحظى بمحبة الجماهير وتقديرها ويدعم تطور المجتمع وتقدمه .

ووفرت الرياضة للتلفزيون مادة برامجية جماهيرية شيقة تستقطب العديد من فئات المشاهدين ، كما تستقطب إهتمام الشركات والمؤسسات التجارية لرعايتها كبرامج تلفزيونية والإعلان حولها ، ومع ذلك فإن هذه البرامج ما تزال لرعايتها كبرامج تلفزيونية والإعلان حولها ، ومع ذلك فإن هذه البرامج ما تزال في معظم الحالات أقل تكلفة من أية برامج بديلة ، والتي قد لاتحظى بنفس القدر من الإقبال لذا أصبحت البرامج الرياضية تحتل حيزاً كبيراً على الخارطة البرامجية لأي هيئة تلفزيونية وبذلك نلاحظ مدى ترابط العلاقة والمصالح بين الجهات المنظمة للأحداث الرياضية والهيئات التلفزيونية المضيفة أو الناقلة لها ، والمؤسسات والشركات الراعية والمعلنة فيها سواء حصلت على حقوق رعاية الحدث الرياضي نفسه والإعلان في الملاعب التي يقام عليها أو في وسائل الإعلام المختلفة عن طريق الجهات المنظمة أو المضيفة أو المسوقة للحقوق التجارية للحدث الرياضي ، أو أنها حصلت على حقوق الرعاية والإعلان في البرامج الرياضية التلفزيونية من الهيئات التلفزيونية التي تنتج هذه البرامج أو تنقلها من الملاعب .

2-3-15 كيفية إختيار الرعاية .

يجب أن يكون هناك ضوابط ومعايير ومنتقاء الشركات والمؤسسات المتقدمة للحصول على حقوق الرعاية والراغبة في الدعاية لمنتجاتها حيث إن الهدف الرئيسي للمنظمة الرياضية لإعطاء حقوق الرعاية ليس فقط جمع المال لتحقيق أهدافها الرياضية ولكن أيضا نشر الحركة الرياضية في أسمى صورها لذا فهناك ضوابط ومعايير يجب إتباعها وهي :

- (1) التعرف على مبادي و أهداف الشركة الراعية
- (2) أن تكون الشركة لها سمعة طيبة في مجال الأعمال .
- (3) أن تكون لها مواردها الداخلية وأسلوبها لتنمية التوزيع و السوق والدعاية .
- (4) التعرف على أنواع المنتج لهذه الشركة
- (5) وضع إحصائية عن حجم المبيعات السنوية
- (6) التعرف على متخذي القرار في هذه الشركات
- (7) التعرف على سنوات الخبرة في مجال الأعمال
- (8) التعرف على أي بيانات بنكية

ومن خلال الضوابط السابقة يمكن إختيار ومنتقاء أفضل الشركات للرعاية الرياضية فمثلا يجب أن تتميز الشركة أو المؤسسة بالسمعة الطيبة في مجال الأعمال حتى لا تسئ إلى أهداف الحركة الرياضية ، وكذلك من ناحية أهداف ومنتجات الشركة فلا يمكن إختيار شركات يكون أحد منتجاتها السجائر أو الكحوليات لأن ذلك يتعارض مع الصحة العامة و أهداف الحركة الرياضية .

يجب أن تتميز الشركات المتقدمة بسنوات خبرة كبيرة في مجال الأعمال مما يعطيها ويعطي منتجاتها ثقلا كثيرا في السوق وبالتالي إرتفاع رأس مال الشركة والاصول الثابتة الذي معه تستطيع الإلتزام بجميع التعاقدات تجاه الطرف الآخر حتى تستطيع في حالة عدم قدرتها على تحقيق أرباح من وراء الرعاية ، كما أن سنوات الخبرة الكبيرة من شأنها رفع أسلوبها في التنمية وفتح الأسواق والتسويق لمنتجاتها بشكل جيد والدعاية لها وبالتالي يمكنها من تحقيق أرباح تستطيع من خلالها الوفاء باي التزامات وتجنب أي نزاعات قانونية .

كما أن التعرف على متخذي القرار في هذه الشركات من شأنه توفير الوقت والجهد على الهيئة أو المنظمة الرياضية حيث يتم التعامل مباشرة معه دون اللجوء إلى أفراد آخرين وهذا من شأنها لِمَاقَة لِضاعة وقت وجهد فريق التسويق الذي سيقوم بتقديم العروض للرعاة ومحاولة جذبهم للحصول على الرعاية الرياضية .
ومن كل الضوابط والمعايير السابقة من شأنها تحديد أفضل الشركات والمؤسسات الرياضية في الحصول على حقوق الرعاية والتي تستطيع المنظمة الرياضية تقديم الرعاية لها من حيث المكاسب التي ستعود عليها من خلال بيع حقوق الرعاية لهم ، أو من ناحية التزامهم الكامل بنصوص العقد المبرم ، وتجنب حدوث أي نزاعات قانونية ، أو من خلال إختيار أفضل الشركات والتي يلاقي انتاجها إقبالها جماهيرياً نظراً لإرتفاع العائد المادي وذلك في حالة الإتفاق على نسبة من صافي أرباح هذه الشركات الرعاية .

(د. محمد صبحي حسانين و د. عمرو أحمد دبر ، 2013 ، ص85) .

4-2 المبحث الرابع : الدراسات السابقة والمشابهة :

1-4-2 الدراسات السابقة

أولاً : الدراسات العربية :-

1. دراسة عبدالعزيز الوصالي : واقع الإستثمار الرياضي للرياضة الشعبية في اليمن 2008م ، ص53.

هدف الدراسة التعرف على واقع الإستثمار الرياضي للرياضة الشعبية في اليمن إستخدام الباحث المنهج الوصفي العينة 21 من المسؤولين بالهيئات الحكومية والأندية والإتحادات عن إدارة الرياضة وأدوات جمع البيانات إستبيان .
أهم الإستنتاجات :

- (1) نقص في دراسة خصائص المجتمع اليمني لإيجاد سبل الإستثمار المناسبة .
- (2) ضعف الإستثمار للرياضة الشعبية كوسيلة دعم للأندية .
- (3) ضعف في ثقافة صناعة الرياضيين (صناعة البطل)
- (4) ضعف في وضع إستراتيجيات وسياسات واضحة نحو الإستثمار الرياضي للرياضة الشعبية في اليمن .

2. دراسة (سالم أحمد عبدالله الفتح أحمد " 2004م (دكتوراة) بعنوان الآثار الإقتصادية والإجتماعية لخصخصة الأندية الرياضية

الهدف من الدراسة التعرف على الآثار الإقتصادية والإجتماعية الناتجة عن خصخصة الأندية الرياضية المصرية وإستخدام الباحث المنهج الوصفي وكانت عينة البحث 40 من الإداريين والمسؤولين بالإندية الرياضية
أدوات جمع البيانات الإستبانة
وتوصلت الدراسة إلى :

- (1) ضرورة خصخصة الأندية لإستحداث أساليب جديدة لتمويل النادي وتوفير الإستثمارات للإرتقاء بخدمات النادي .
- (2) مواكبة الفكر الإقتصادي للدولة للإرتقاء بالمستوى الرياضي التنافسي لإدارة المستويات العالمية .
- (3) عدم وجود تشريعات لتطبيق الخصخصة بالإندية الرياضية . الأراضي المقام عليها الأندية ملك للدولة .

(4) عدم إستفادة المستثمرين من إعفاءات ضريبية نتيجة للإستثمار في المجال الرياضي .

(5) عدم وجود سوق مالية نشطة .

3. دراسة ، وليد أحمد سامي 2000م ، ماجستير جامعة حلوان ، بعنوان (تقويم

أساليب أنشطة الترويج الرياضي في بعض المؤسسات والأندية

(1)هدفت الدراسة إلى التعرف إلى المشكلات التي تواجه تسويق أنشطة الترويج

الرياضي في بعض المؤسسات والأندية من جهة نظر المسؤولين والمستفيدين.

(2)تحديد أساليب التسويق الخاصة بالأنشطة الترويجية الرياضية في بعض

المؤسسات والأندية .

(3)أستخلص أفضل الأساليب المتداولة لتسويق أنشطة الترويج الرياضي .

استخدم الباحث المنهج الوصفي : وتم إختيار عينة البحث من القيادات المسؤولة

والمستفيدين بالمؤسسات (ماجيك لاند . دري لاند . نادي الصعيد نادي الزمالك)

من أهم النتائج .:

(1)أنه يتوافر بالمؤسسات أخصائيون تسويق في مجال تسويق الأنشطة الترويجية.

(2)يتم أستخدام المقابلات والإجتماعات والنقارير والإقتراحات كوسائل أّصال بين

الإخصائين وأدارة المؤسسة الترويجية .

(3)لا توجد كليات أو معاهد متخصصة لإنتاج قيادات تعمل في مجال التسويق

بصفة عامة والتسويق الرياضي بصفة خاصة .

(4) عدم وجود إدارة خاصة بتسويق الأنشطة الترويجية الرياضية داخل الأندية.

(5) عدم وجود ميزانية خاصة بتسويق الأنشطة الترويجية .

4. دراسة صبار محمود شحاذه (2000م) ماجستير العنوان بناء مقياس

الخصخصة ودوره لتطوير أداء الأندية الرياضية للمؤسسات في العراق ، كلية

التربية الرياضية جامعة ديالى .

هدف البحث إلي : التعرف علي دور الخصخصة في تطوير أداء الأندية الرياضية المؤسساتية في العراق رؤساء وأعضاء الهيئات الإدارية للأندية الرياضية المؤسساتية في العراق .

إستخدم الباحث المنهج الوصفي بالإسلوب المسحي لملائمة طبيعة البحث إذ قام البحث ببناء مقياس للخصخصة الرياضية علي عينة التطبيق بلغت 143 إداري وهم يمثلون نسبة مئوية بلغت 25 / 51 % من مجتمع البحث البالغ عدده 279 ثم قام الباحث بتطبيق المقياس علي عينة التطبيق النهائي وبلغت 136 إداري وهم يمثلون نسبة مئوية بلغت 48,74 % وقد تم توضيح إجراءات بناء المقياس فضلاً عن توضيح مجتمع البحث وعينته وتم عرض الأدوات المستخدمة من وسائل جمع المعلومات والأجهزة المستخدمة .

أهم الاستنتاجات:

1. تعد الخصخصة عملية إيجابية تسهم في توفير إدارة نشطة تحقق أكبر قدر ممكن من الكفاءة والفعالية ، وتعمل علي توفير التمويل اللازم للأندية الرياضية وتعمل علي تحويلها إلي خلايا إقتصادية وتساهم في تخفيف العبء المالي الواقع علي الدولة .

2. إن الأندية الرياضية للمؤسسات تعاني صعوبات مالية تؤثر في حجم أنشطتها ومستوي مشاركتها

وأوصي الباحث بالآتي :

1. تطبيق عملية الخصخصة الجزئية (خصخصة الإدارة فقط دون الأصول) في الأندية الرياضية للفعاليات الرياضية الجماهيرية كعبة كرة القدم كمرحلة أولية لمساعدتها علي تنفيذ نشاطاتها المختلفة وللوقوف علي الآثار المترتبة في تطبيقها .

2. إجراء تعديل علي قانون الأندية الرياضية يتضمن الخصخصة الرياضية .

5. محمود حسين العجيلي عام 1999م (دكتوراة) بعنوان معوقات الإستثمار في المجال الرياضي بجمهورية مصر العربية .

هدفت الدراسة إلى التعرف على المعوقات التي تقابل المستثمرين في المجال الرياضي وِستخدم الباحث المنهج الوصفي وكانت عينة البحث 30 مستثمر وِستخدمت الإستبانة كوسيلة لجمع البيانات .

نتائج الدراسة :

1. عدم وجود تشريعات تخص الإستثمار الرياضي .
2. عدم ثبات السياسة الرياضية في مصر .
3. عدم تحديد مصادر التمويل الخاصة بالمؤسسات الرياضية .
4. عدم الإقتناع من رجال البنوك بالإستثمار في الرياضة .

توصيات الدراسة :

- (1) ضرورة توفر التشريعات التي تهتم بالإستثمار .
- (2) زيادة حجم الإستثمارات المخصصة للرياضة في الخطة الإقتصادية مع إعطاء حجم أكبر للإستثمارات الرياضية .
- (3) الإستفادة من الخبرات الأجنبية في هذا المجال
6. دراسة أشرف المعز عبدالرحيم (دكتوراة) تقويم إقتصاديات الأندية الرياضية المصرية 1996م (جامعة حلوان).

هدفت الدراسة إلى تقويم الأندية الرياضية المصرية .

توصلت الدراسة إلي :

- (1) تحكم الدولة مركزياً في الأندية الرياضية من خلال القوانين واللوائح الصادرة من وزارة الشباب .
- (2) إقتصاديات التخطيط المركزي لاتتفق مع الإتجاهات الإقتصادية المعاصرة للدولة والتي تخطط إلى إقتصاديات السوق الحر .

(3) إقتصاديات الأندية المصرية تقوم على أنها لا تهدف إلى الربح المادي بالرغم من أنها تهتم برعاية النشاط الرياضي التنافسي وهي توفر الإمكانيات المادية والبشرية لذلك تتوسع أفقياً بزيادة قاعدة الممارسين .

(4) لا توجد رعاية متمثلة في النشاط الترويحي للأعضاء المشتركين بالنادي.

ثانياً : الدراسات الأجنبية :

7. دراسة ستفين **stevns - R - E** عام 2003م ، العنوان الإستثمار الرياضي في المدارس والجامعات .

هدفت الدراسة إلي التعرف علي أفضل الأساليب لإستثمار الإمكانيات والمنشآت في المدارس والجامعات ووضع خطط تسويقية وإستثمارية مكتوبة .
أهم نتائج الدراسة : توصلت إلي أهمية الأعلام بمختلف أنواعه كوسيلة للإستثمار الفعال خاضة البث التلفزيوني حيث يري أنه من أهم وسائل التسويق والإستثمار الرياضي .

8. دراسة إستولر وبتيز **stolor , Bitts** 2000م العنوان اساسيات الإستثمار الرياضي .

هدفت الدراسة إلي معرفة الأساسيات التي تقوم عليها عملية الإستثمار في المجال الرياضي والتطور التاريخي له .

أهم نتائج الدراسة إن الرياضة أصبحت صناعة قوية وليست مجرد نشاط يقوم به الفرد في أي وقت وأي صناعة تقوم علي ركائز إقتصادية قوية .
توصيات الدراسة : يجب أن تتم عملية الإستثمار من خلال أنظمة المعلومات والتي تزيد من إختيار الأساليب الإستثمارية المناسبة للمنتج الرياضي .

9. دراسة تسنج . جي . ستو **tesng . Jz . shou** (1998م) ، العنوان الاصلاح الإقتصادي في الصين نموذج لخصخصة الممتلكات العامة للدولة :

حددت الدراسة مناسبة الخصخصة كبديل لإملاك الدول للمشاريع وضرورة التركيز على الدور المتزايد الخاص بجانب القطاع العام .

10. دراسة ادافز **Vanadams 1997م** . الرعاية الرياضية في بريطانيا .
 الخدمات الأساسية التي يقدمها معهد الرعاية الرياضية في بريطانيا في الآتي :
 1. عوامل جذب للرياضة المحلية أو العالمية .
 2. الحصر في الإتصال بصانعي القرار على المستوى الرسمي والأهلي .
 3. تقديم مستوى معين من الخدمات الإعلامية للشركات الراعية
 4. عمل الأبحاث العلمية الخاصة بالناحية التمويلية والرعاية المالية .
 5. إعطاء الفرص لصغار الشركات للتمتع بميزات عضوية المعهد بأسعار يمكن أن تتحملها هذه الشركات .
 6. تقديم المشورة الرياضية ، تقدم الحلول للمشكلات المشاركة على الساحة الرياضية
 7. إصدار نشرة شهرية تتضمن تحليل للنواحي الرياضية الإقتصادية وبيان عن تطورات السوق المتصلة لهذا المجال .
 8. الشركات الراعية من جنسيات مختلفة والغالبية العظمى بريطانية
 11. دراسة شانثال أما الانفاق **chantalmalenfant (1996م)** ، العنوان
إقتصاد الرياضة بفرنسا
 تعرفت الدراسة على الدور الذي تلعبه الدولة في تمويل الرياضة والدور الإقتصادي للرياضة .
 وتوصلت إلى أن الفرنسيين بصر فون نحو 6,5% من دخلهم على الرياضة وأن الإستثمار الرياضي يزيد سنويا بمعدل لا يقل عن 20% وأن 90% من الميزانية المخصصة للرياضة توجه إلى شراء الأزياء والملابس والأجهزة الرياضية .
 12. دراسة دانييل كراكر **1995م Daniel KraRe** العنوان **إقتصاديات الرياضة المعاصرة طبقت على المجتمع الأمريكي**
 توصلت الدراسة إلى أن خلق فرص الملكية للإندية الصغيرة يمكن أن يكون علاجاً للمشاكل الإقتصادية التي تعاني منها الإندية

2-4-2 التعليق على الدراسات السابقة

من حيث المجال الزمني :

إجريت الدراسات السابقة في الفترة ما بين 1995م إلى 2008م حيث إجريت الدراسات العربية في الفترة ما بين 1996م . 2008م وأجريت الدراسات الأجنبية في الفترة 1995. 2003م

من حيث العينات :

تنوعت العينات في الفئات المذكورة ما بين الفئات التالية (أعضاء مجالس الإدارات أندية . إتحادات . مراكز شباب رجال أعمال ومستثمرين في المجال الرياضي مدربين وإدارين وحكام الخبراء والقانونيين في مجال الإستثمار قيادات بالمجلس القومي للرياضة والشباب والتي يرتبط عملهم بالإستثمار والجودة.

من حيث أهم نتائج ترجع للدراسات :

إستفادت الباحثة في الدراسات السابقة باللغتين العربية منها والأجنبية في توضيح مشكلة البحث والصنف منها وتحديد المنهج المناسب للدراسات والذي إستخدمه الباحثة في الدراسة الحالية .

وتوصلت الدراسات السابقة إلى النتائج الآتية :

- (1) عدم وجود تشريعات تشجع الإستثمار الرياضي
- (2) ضرورة خصخصة الأندية لإستحداث أساليب جديدة لتمويل النادي وتوفير الإستثمارات للإرتقاء بخدمات النادي .
- (3) ضعف في وضع إستراتيجيات وسياسات واضحة نحو الإستثمار الرياضي
- (4) لا توجد كليات أو معاهد متخصصة لإنتاج قيادات تعمل في مجال التسويق بصفة عامة والتسويق الرياضي بصفة خاصة .
- (5) أن الرياضة اصبحت صناعة قوية وليست مجرد نشاط يقوم به الفرد في أى وقت .

الفصل الثالث

إجراءات البحث

1-3 تمهيد

2-3 منهج البحث

1-2-3 مجتمع البحث

2-2-3 عينة البحث

1-2-2-2 توصيف العينة

3-1-3 الأدوات المستخدمة في جمع البيانات

3-3 صدق وثبات الإستبانة

1-3-3 الدراسة الإستطلاعية

4-3 تطبيق الدراسة

3- الفصل الثالث

إجراءات البحث

1-3 تمهيد :-

يتضمن هذا الفصل وصفاً للإجراءات التي إستخدمتها الباحثة من منهج ومجتمع وعينة وأسباب وكيفية إختيار عينة الدراسة ، وأداة الدراسة التي تم الإعتماد عليها في جمع بيانات البحث وطريقة تحديد صدق وثبات أداة البحث والإسلوب الإحصائي الذي تم إستخدامة في معالجة بيانات البحث.

2-3 منهج البحث:

إستخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي لملاءمته لأهداف البحث وطبيعة الإجراءات ، وهو منهج يهدف إلي جمع بيانات لمحاولة إختبار الفروض أو الإجابة عن تساؤلات تتعلق بالحالة الجارية أو الراهنة لأفراد عينة الدراسة والدراسة الوصفية تحدد وتقرر الشئ كما هو عليه أي تصف ماهو كائن أو ماهو حادث ، و يسعى كذلك للتعرف علي الآراء و المعتقدات و الإتجاهات لدى الأفراد و المجتمعات و فحصها و تحليلها تمهيدا لوضع المقترحات الجديدة و المناسبة لتحسين و تطوير الواقع (مصطفي حسين و إخلاص محمد عبد الحفيظ، 2002 م ، ص83). كما عرفها (علاوي وآخرون ، 1999م ، ص46) بأنه أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافيه ودقيقه عن ظاهرة أو موضوع محدد من خلال فتره أو فترات زمنية معينه معلومة وذلك من أجل الحصول على نتائج عمليه تم تفسيرها بطريقه موضوعيه وبما يستنتج مع المعطيات العقلية للظاهره .

1-2-3 مجتمع البحث :

تكون مجتمع البحث من الإداريين واعضاء لجان الإستثمار والإعلاميين أندية الدرجة الأولى والممتاز بولاية الخرطوم ، وتكونت أندية الدرجة الممتازة من : الهلال ، المريخ ، الخرطوم الوطني ، الأهلى الخرطوم ، كوبر الخرطوم . وتكونت أندية الدرجة الأولى من : دنوباوى ، نجوم أبوسعد ، النسور ، أمبدة ،

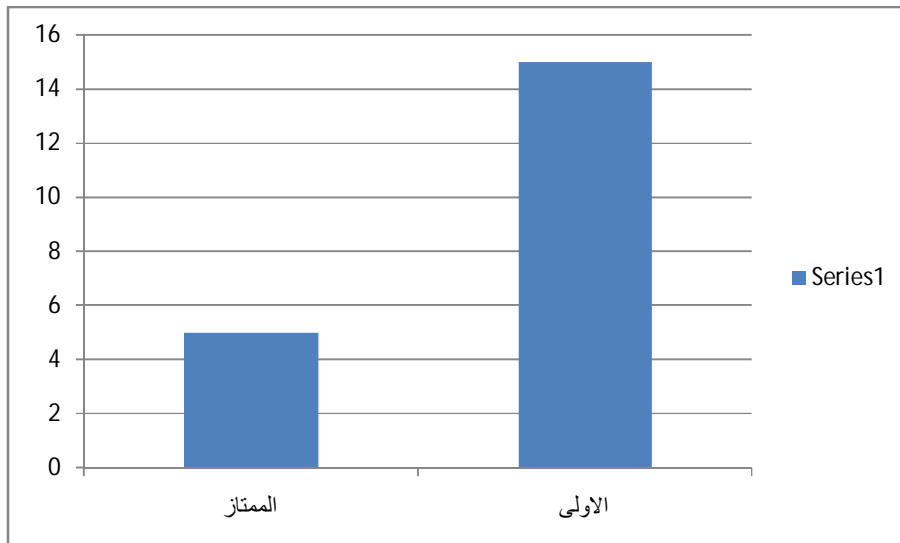
الجريف ، الزومة توتى ، النيل ، القوز ، توتى ، شباب ناصر ، الكدرو ، الشعب ،
الأمير ، كركوج .

جدول رقم (5) العدد والنسبة المئوية لمجتمع البحث من حيث الدرجة

م	درجة النادى	العدد	النسبة المئوية
-1	درجة الممتاز	5	%25
-2	الدرجة الاولى	15	%75
-3	مجموع الاندية	20	%100

يلاحظ من الجدول رقم (5)

شكل بيانى رقم (1) يوضح الدرجة والنسبة المئوية لمجتمع البحث



2-2-3 عينة البحث :

تم إختيار عينة البحث بالطريقة العشوائية من الإريين وأعضاء لجان الإستثمار والإعلاميين أندية الدرجة الأولى والممتاز بولاية الخرطوم ، حيث أخذت الباحثة من كل نادى إدارى وعضو لجنة التسويق بالإضافة الى (10) إعلاميين عليه تكونت العينة (50) فرد .

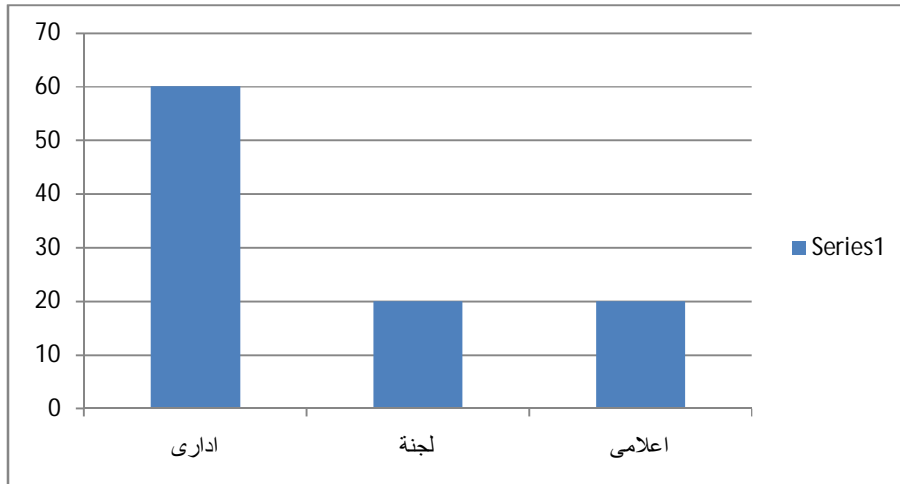
1-2-2-3 توصيف العينة :-

شملت العينة الإريين وأعضاء لجان الإستثمار والإعلاميين بولاية الخرطوم، والجداول التالية توضح توصيف العينة .

جدول رقم (6) يوضح توصيف عينة الوظيفة

م	الصفة	العدد	النسبة
1-	إدارى	30	%60
2-	عضو لجنة استثمار	10	%20
3-	إعلامى	10	%20
	المجموع	50	%100

شكل بيانى رقم (2) يوضح الصفة والنسبة المئوية لعينة البحث

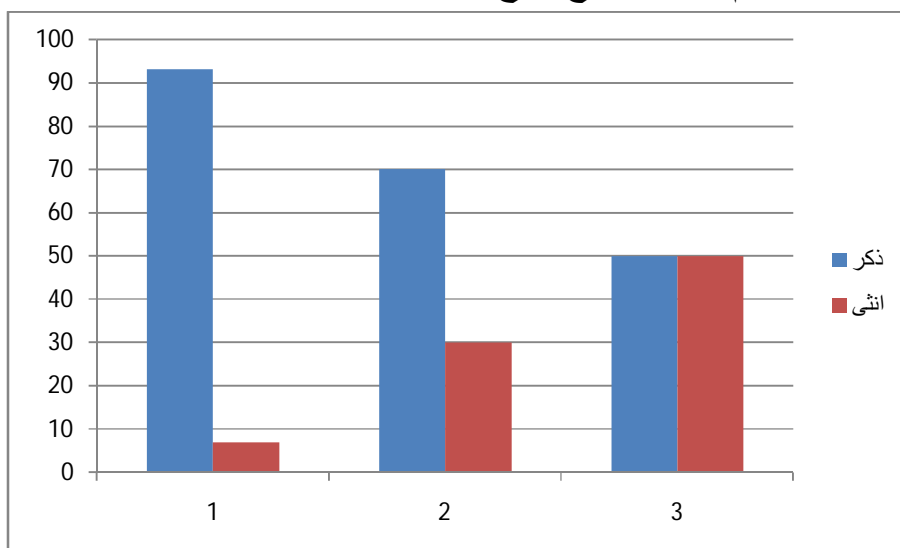


جدول رقم (7) يوضح توصيف عينة النوع

م	الصفة	ذكر		انثى	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة
1-	الإداريين	28	%93,3	2	%6,7
2-	أعضاء لجان الإستثمار	7	%70	3	%30
3-	والإعلاميين	5	%50	5	%50
	المجموع	40	%80	10	%20

يلاحظ من الجدول رقم (7) إن الذكور من الإداريين بلغ (28) فرد بنسبة (%93,3) وعدد الإناث من الإداريين بلغ (2) انثى بنسبة (%6,7) ، بينما بلغ عدد الذكور من أعضاء لجان الإستثمار (7) أفراد بنسبة (%70) وعدد الإناث من الأعضاء بلغ (3) بنسبة (%30) ، بينما بلغ عدد الذكور من الإعلاميين (5) أفراد بنسبة (%50) وعدد الإناث أيضاً (5) بنسبة (%50) ، والعدد الكلي من الذكور في عينة البحث بلغ (40) فرد بنسبة (%80) وعدد الإناث بلغ (10) بنسبة (%20)

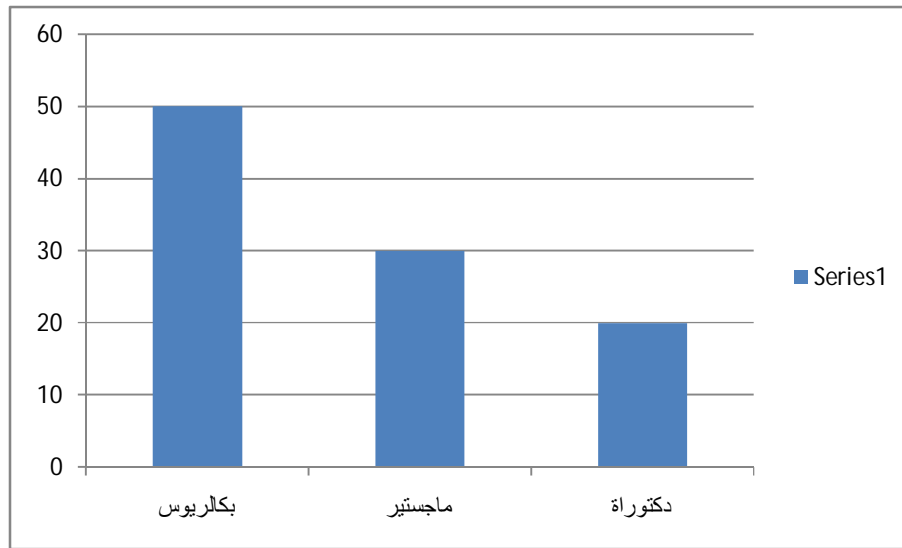
شكل بياني رقم (3) يوضح النوع والنسبة المئوية لعينة البحث



جدول رقم (8) يوضح توصيف عينة البحث من المؤهل التعليمي

م	المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
	بكالوريوس	25	%50
	ماجستير	15	%30
	دكتورة	10	%20
		50	%100

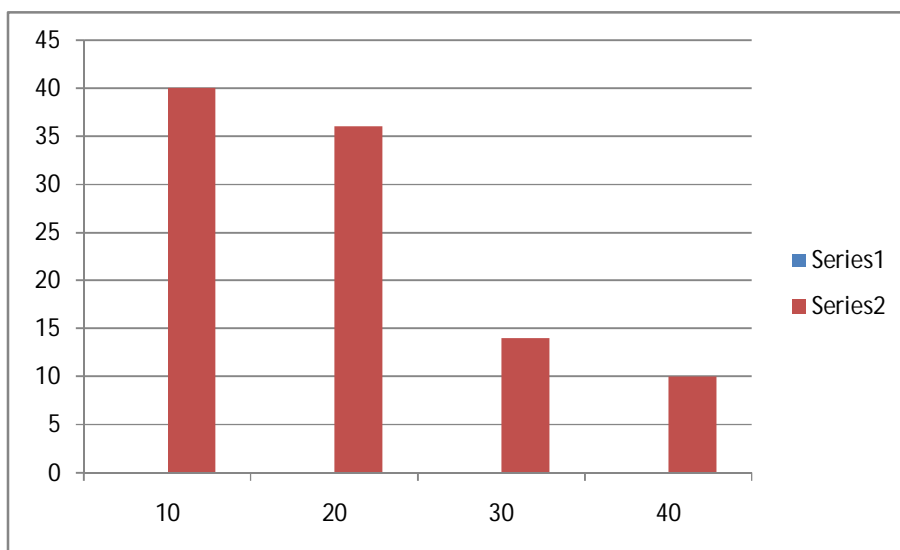
شكل بياني رقم (4) يوضح الدرجة العلمية والنسبة المئوية لعينة البحث



جدول رقم (9) يوضح توصيف عينة البحث من حيث الخبرة العملية

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
10-5 سنة	20	%40
20-11 سنة	18	%36
30-21 سنة	7	%14
31 سنة فاكثر	5	%10
المجموع	50	%100

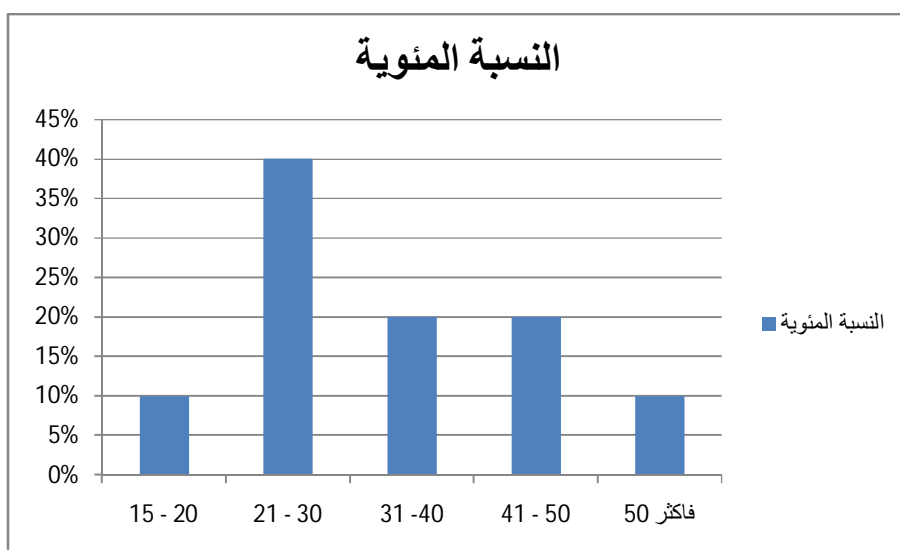
شكل بياني رقم (5) يوضح الخبرة العملية والنسبة المئوية لعينة البحث



جدول رقم (10) يوضح توصيف عينة البحث من حيث العمر

العمر	العدد	النسبة المئوية
20-15	5	%10
30-21 سنة	20	%40
40-31 سنة	10	%20
50-41	10	%20
50 سنة فأكثر	5	%10
المجموع	50	%100

شكل بياني رقم (6) يوضح العمر بالسنوات والنسبة المئوية لعينة البحث



3-1-3 الأدوات المستخدمة في البحث لجمع البيانات:

- استخدمت الباحثة الإستبانة كأداة لجمع بيانات البحث.

1/ بناء الإستبانة:

المرحلة الاولى :

إستفادت من الدراسات السابقة والمشابهة والشبكة العنكبوتية ومسح المراجع والكتب فى هذا التصميم ، وصممت الباحثة الإستبانة كأداة لجمع بيانات البحث ، و(الإستبانة) بالإنجليزية (Questionnaire) "هي أحد أدوات البحث، وهي تتكون من مجموعة من الأسئلة وغيرها من أوجه طلب المعلومات وذلك من أجل تجميع المعلومات من الأشخاص موضع البحث ، ومع أن الإستبانات تكون في الغالب مصممة من أجل التحليل الإحصائي للإجابات، فليس الحال هكذا دائما، وفكرة الإستبانة هي من إختراع سير فرانسيس جالتون " www.kipidia.org وإستخدمت الباحثة ميزان التقدير الثلاثى (موافق ، متردد ، غير موافق).

المرحلة الثانية :

قامت الباحثة بعرض الإستبانة علي عينة إستطلاعية من أساتذة كلية التربية البدنية والرياضة وطلاب الدراسات العليا والخبراء فى مجال الرياضة لابداء الملاحظات (ملحق رقم 1) .

جدول رقم (11) يوضح تعديل أداة البحث

م	المحاور		العبارات	
	حذف	إضافة	حذف	إضافة
-1	المحور الخامس	-	الارتقاء بمستوى الأنشطة الرياضية	تحسين وتطوير المنشآت الرياضية
-2	المحور السادس		الاستثمار له أهمية اقتصادية واجتماعية	زيادة إيرادات اندية كرة القدم
-3				يوجد تنسيق تام مع الجهات العام للاستثمار
-4				يوجد جهاز قضائي تحكيمي خاص

المرحلة الثالثة :

تم إجراء التعديل المناسب حسب آراء السادة الخبراء فأصبحت في صورتها النهائية مشتملة على (4) محاور وهى :- محوراالأهداف ، المحور الإدارى ، المحور القانونى ، محور البنيات التحتية .

3-3 صدق وثبات الاستبانة :

3-3 - 1 الدراسة الإستطلاعية :

قامت الباحثة بإعداد وعرض الإستبانة على الخبراء وبلغ عددهم (10) من حملة الدكتوراه في التربية الرياضية ، وذلك للحصول على الصدق الذاتى من خلال آراء المحكمين وإستخدام معادلة : الصدق = جزر الثبات ، كما عمدت إلى إستخدام أسلوب الإختبار و عادة الإختبار للحصول على معامل الثبات ، وعملت أيضا على إيجاد معامل الثبات الإحصائى بإستخدام المتوسط الحسابى والإنحراف المعيارى والجدول رقم (12) يوضح ذلك .

جدول رقم (12)

يوضح معاملات ألفا كرونباخ لثبات أداة الدراسة عن طريق التجزئة النصفية

المحاور	النصف الأول		النصف الثاني		المتوسط	الانحراف
	عدد الفقرات	الثبات	عدد الفقرات	الثبات		
المحور الأول : محورالأهداف	6	0.826	6	0.820	2,34	0,73
المحور الثاني : المحور الإدارى	6	0.875	6	0.857	1,65	0,88
المحور الثالث : المحور القانونى	6	0.765	6	0.735	3,70	0,89
المحور الرابع : محور البنيات التحتية	6	0.798	6	0.825	1,94	0,78
الثبات الكلى	24	0,816		0,809		

يتضح من جدول رقم (12) لتحقق من ثبات أداة الدراسة تم إجراء إختبار ثبات الدراسة عن طريق التجزئة النصفية ، حيث تم حساب معامل ألفا كرونباخ، ويتضح من الجدول أن قيمة معامل ألفا كرونباخ في النصف الأول بلغت (0.816) وهي قيمة عالية، كما بلغت قيمة معامل ألفا كرونباخ في النصف الثاني (0.809)، حيث يتبين من هذه المؤشرات أن ثبات أداة الدراسة يفوق الحد المطلوب لثبات أي أداة

3-4 تطبيق الدراسة :

قامت الباحثة بالإستعانة ببعض الزملاء والخريجين تحديد وتوفير الأدوات اللازمة لتطبيق الإستبانة ، وشرح للمساعدين كيفية تطبيق الإستبانة ورصد الدرجات ، وبتاريخ 2 / يوليو / 2018م قامت بتطبيق الإستبانة على عينة البحث وجمع الدرجات بغية تحليلها إحصائياً

الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث:-

قامت الباحثة بإستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية وذلك بإستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة وهي:
معادلة سييرمان براون.

- معامل برسون.
- النسب المئوية .
- إختبار مربع كأي لدلالة الفروق .
- الإتحراف المعياري.
- المتوسط الحسابي.
- معامل ألفا كرونباخ

الفصل الرابع

عرض وتحليل ومناقشة النتائج

4 - 1 عرض نتيجة التساؤل الأول

4 - 2 عرض نتيجة التساؤل الثاني

4 - 3 عرض نتيجة التساؤل الثالث

4 - 4 عرض نتيجة التساؤل الرابع

الفصل الرابع

عرض وتحليل ومناقشة النتائج

1-4 عرض نتيجة تساؤل البحث الأول :

للإجابة على سؤال البحث والذي ينص على : ما واقع أهداف الإستثمار فى الأندية الرياضية درجة الممتاز والأولى بولاية الخرطوم ؟ قامت الباحثة بإستخراج المتوسط الحسابى والانحراف المعياري النسب المئوية ، وإعتمدت الباحثة نسبة (50%) وأكثر لقبول الإجابة ، والجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم (13)

يوضح المتوسط الحسابى والانحراف المعياري النسب المئوية لتكرارات إجابات العينة عن محاور الاستبانة

م	المهارة	التكرارات			المتوسط الحسابى	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب
		موافق	محايد	غير موافق				
-1	تحسين وتطوير المنشآت الرياضية	33	17	-	2.66	.479	66%	2
-2	جذب إهتمام الجمهور الداخلى والخارجى للمؤسسة لممارسة الرياضة بهدف الربح	25	13	12	2.26	.828	50.0%	5
-3	تحقيق العبء المالى الواقع على الدولة	20	15	15	2.10	.839	40.0%	6
-4	الإستثمار يسهم فى المحافظة على المنشآت الرياضية	28	11	11	2.34	.823	56.0%	4
-5	زيادة إيرادات أندية كرة القدم	34	16	-	2.68	.471	68.0%	1
-6	تطوير مفهوم الرياضة كصناعة	32	18	-	2.64	.485	64.0%	3

ويلاحظ من نتائج الجدول أعلاه أن تقديرات العينة عن واقع اهداف الإستثمار فى

الأندية الرياضية درجة الممتاز والأولى بولاية الخرطوم جاءت على النحو التالى:

باو أفق جاءت (5) عبارات بنسبة (83.3%) وبلا أوافق جاءت عبارة واحدة بنسبة (16.7%) حيث تحصلت العبارات (5) على المرتبة الأولى وأشارت إلى : زيادة إيرادات أندية كرة القدم ، وينسب مئوية بلغت (68%) ومتوسط حسابى بلغ (2.68) ولإِ نحراف معيارى بلغ (0.471) ، وفى المرتبة الثانية جاءت العبارة رقم (1) وأشارت إلى : تحسين وتطوير المنشآت الرياضية ، وينسب مئوية بلغت (66%) ومتوسط حسابى بلغ (2.66) ولإِ نحراف معيارى بلغ (0.479) ، وفى المرتبة الثالثة جاءت العبارة رقم (6) وأشارت إلى : تطوير مفهوم الرياضة كصناعة ، وينسب مئوية بلغت (64%) ومتوسط حسابى بلغ (2.64) ولإِ نحراف معيارى بلغ (0.485) ، وفى المرتبة الرابعة جاءت العبارة رقم (4) وأشارت إلى : الإستثمار يسهم فى المحافظة على المنشآت الرياضية ، وينسب مئوية بلغت (56%) ومتوسط حسابى بلغ (2.34) ولإِ نحراف معيارى بلغ (0.823) وفى المرتبة الخامسة جاءت العبارة رقم (2) وأشارت إلى : جذب إهتمام الجمهور الداخلى والخارجى للمؤسسة لممارسة الرياضة بهدف الربح ، وينسب مئوية بلغت (50%) ومتوسط حسابى بلغ (2.26) ولإِ نحراف معيارى بلغ (0.828) ، وفى المرتبة السادسة وبلا أوافق جاءت العبارة رقم (3) وأشارت إلى : تحقيق العبء المالى الواقع على الدولة ، وينسب مئوية بلغت (40%) ومتوسط حسابى بلغ (2.10) ولإِ نحراف معيارى بلغ (0.839) .

وهذه النتيجة تجيب على سؤال الدراسة الأول : بان وأقع أهداف الأستثمار فى الأندية الرياضية درجة الممتاز والأولى بولاية الخرطوم وفق آراء عينة البحث هو :-

- زيادة إيرادات أندية كرة القدم .

- تحسين وتطوير المنشآت الرياضية .

- تطوير مفهوم الرياضة كصناعة .

- الاستثمار يسهم فى المحافظة على المنشآت الرياضية .

- جذب إهتمام الجمهور الداخلى والخارجى للمؤسسة لممارسة الرياضة بهدف الربح

- ليس لتخفيض العبء المالى الواقع على الدولة .

وهذه النتيجة تؤكدها دراسة : استولور stolor وبيترز Bitts 1996م . والتي أوضحت ضرورة التعرف على النظام العالمى لصناعة الرياضة ودراسة تجارب الدول المتقدمة فى الرياضة كصناعة .

ودراسة : رضوان حسام رضوان محمد 2000م والتي أوضحت أن التمويل الحكومى لايكفى لإدارة الأنشطة الرياضية بالأندية .

وتعزى الباحثة هذه النتيجة إلى عدم وجود خطط إستراتيجية لتحقيق تلك الأهداف.

4- 2 عرض نتيجة التساؤل الثانى :

للإجابة على سؤال البحث والذى ينص على : مواقع إدارة الإستثمار فى الأندية الرياضية درجة الممتاز والأولى بولاية الخرطوم قامت الباحثة بإستخراج المتوسط الحسابى والإنحراف المعيارى النسب المئوية ،وإعتمدت الباحثة نسبة (50%) وأكثر لقبول الإجابة ، والجدول التالى يوضح ذلك .

جدول رقم (14)

يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسب المئوية لتكرارات إجابات
العينة عن المحور الإداري

م	المهارة	التكرارات			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب
		موافق	محايد	غير موافق				
1-	يوجد كادر إداري للإستثمار في الأندية الرياضية	14	6	30	1.68	.891	28.0%	3
2-	توجد خطط للإستثمار الرياضي بالأندية الرياضية	15	4	31	1.68	.913	30.0%	2
3-	تتميز إجراءات الإستثمار الرياضي بالدقه و السلاسه	12	6	32	1.60	.857	24.0%	4
4-	يوجد نظام رقابي مالي بالأندية الرياضية	15	5	30	1.70	.909	30.0%	1
5-	توجد حوافز تشجيعيه للمستثمرين في المجال الرياضي	11	6	33	1.56	.837	22.0%	6
6-	يوجد تنسيق تام مع الجهاز العام للإستثمار بالدولة	12	5	33	1.58	.859	24.0%	5

ويلاحظ من نتائج الجدول أعلاه أن تقديرات العينة عن واقع إدارة الإستثمار في
الأندية الرياضية درجة الممتاز والأولى بولاية الخرطوم : جاءت على النحو التالي:-

باو أفق جاءت (صفر) عبارات بنسبة (0%) وبلا أوافق جاءت (6) عبارات بنسبة (100%) حيث تحصلت العبارات (4) على المرتبة الأولى وأشارت إلى: يوجد نظام رقابي مالي بالأنديه الرياضية ، وبنسبة موافقة مئوية بلغت (30%) وعدم موافقة بنسبة (70%) ومتوسط حسابى بلغ (1.70) وانحراف معيارى بلغ (0.909) ، وفى المرتبة الثانية جاءت العبارة رقم (2) وأشارت إلى : توجد خطط للإستثمار الرياضي بالإنديه الرياضيه ، وبنسب موافقة مئوية بلغت (30%) وعدم موافقة بنسبة (70%) ومتوسط حسابى بلغ (1.68) وانحراف معيارى بلغ (0.913) ، وفى المرتبة الثالثة جاءت العبارة رقم (1) وأشارت إلى : يوجد كادر إداري للإستثمار في الأنديه الرياضيه ، وبنسبة موافقة مئوية بلغت (28%) وعدم موافقة بنسبة (72%) ومتوسط حسابى بلغ (1.68) وانحراف معيارى بلغ (0.891) ، وفى المرتبة الرابعة جاءت العبارة رقم (3) وأشارت إلى : تتميز إجراءات الإستثمار الرياضي بالدقه و السلاسه ، وبنسبة موافقة مئوية بلغت (24%) وعدم موافقة بنسبة (76%) ومتوسط حسابى بلغ (1.60) وانحراف معيارى بلغ (0.857) وفى المرتبة الخامسة جاءت العبارة رقم (6) وأشارت إلى : يوجد تنسيق تام مع الجهاز العام للإستثمار بالدولة ، وبنسبة موافقة مئوية بلغت (24%) وعدم موافقة بنسبة (76%) ومتوسط حسابى بلغ (1.58) وانحراف معيارى بلغ (0.859) ، وفى المرتبة السادسة وبنسبة موافقة مئوية جاءت العبارة رقم (5) وأشارت إلى : توجد حوافز تشجيعيه للمستثمرين في المجال الرياضي ، وبنسب مئوية بلغت (22%) وعدم موافقة بنسبة (78%) ومتوسط حسابى بلغ (1.56) وانحراف معيارى بلغ (0.837) .

وهذه النتيجة تجيب على سؤال الدراسة الثانى : بأن واقع إدارة الإستثمار فى الأنديه الرياضية درجة الممتاز والأولى بولاية الخرطوم وفق آراء عينة البحث هو :-

- لا يوجد نظام رقابي مالي بالأنديه الرياضية .

- لا توجد خطط للإستثمار الرياضي بالإنديه الرياضيه .

- لا يوجد كادر إداري للإستثمار في الإنديه الرياضيه .
 - لا تتميز إجراءات الإستثمار الرياضي بالدقه و السلاسه .
 - لا يوجد تنسيق تام مع الجهاز العام للإستثمار بالدولة .
 - لا توجد حوافز تشجيعيه للمستثمرين في المجال الرياضي
- وهذه النتيجة تؤكدها دراسة أشرف محمود حسين العجيلي 1999م والتي أوضحت عدم وجود وعي بأهمية الإستثمار الرياضي وعدم وجود متخصصين في هذا المجال ودراسة : السنداوي على عباس 2003م والتي أوضحت واقع الإستثمار بالأندية الرياضية ومعوقات الإستثمار وأن مجالات الإستثمار غير مناسبة للأندية الرياضية. وتعزى الباحثة هذه النتيجة إلى عدم وجود متخصصين بالإستثمار في الأندية الرياضية .

4- 3 عرض نتيجة التساؤل الثالث :

للإجابة على سؤال البحث الثالث والذي ينص على : ما الواقع القانوني في الأندية الرياضية درجة الممتاز والأولى بولاية الخرطوم ؟ قامت الباحثة بإستخراج المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري النسب المئوية ، واعتمدت الباحثة نسبة (50%) وأكثر لقبول الإجابة ، والجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم (15) يوضح

المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري النسب المئوية لتكرارات إجابات العينة عن المحاور القانوني

م	المهارة	التكرارات			المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب
		موافق	محايد	غير موافق				

6	22.0 %	.838	1.46	38	1	11	توجد تشريعات خاصة تنظم الإستثمار الرياضي بلانديه الرياضييه	-1
1	32.0 %	.935	1.68	32	2	16	توجد قوانين و لوائح تنظم الإستثمار بالأنديه الرياضييه	-2
3	28.0 %	.891	1.68	30	6	14	يوجد مناخ قانوني للإستثمار في الانديه الرياضييه	-3
2	32.0 %	.942	1.64	34	-	16	توجد عقود قانونيه للإستثمار في الأنديه الرياضييه	-4
5	22.0 %	.823	1.66	28	11	11	يوجد جهاز قضائي تحكيمي خاص بالإستثمار الرياضي	-5
4	24.0 %	.834	1.72	26	12	12	توجد ضمانات قانونيه من قبل الدولة في مجال الإستثمار الرياضي	-6

ويلاحظ من نتائج الجدول أعلاه أن تقديرات العينة للواقع القانوني في الأندية الرياضية درجة الممتاز والأولى بولاية الخرطوم جاءت على النحو التالي :-
باو أفق جاءت العبارات (صفر) بنسبة (0%) وبلا أوافق جاءت (6) عبارات بنسبة (100%) حيث تحصلت العبارة (2) على المرتبة الأولى وأشارت إلى :
توجد قوانين و لوائح تنظم الإستثمار بالأنديه الرياضييه ، وبنسبة موافقة مئوية بلغت (32%) وعدم موافقة بنسبة (68%) ومتوسط حسابي بلغ (1.68) و انحراف معياري بلغ (0.935) وفي المرتبة الثانية جاءت العبارة رقم (4) وأشارت إلى :

توجد عقود قانونيه للإستثمار في الأندية الرياضيه ، وبنسب موافقة مئوية بلغت (32%) وعدم موافقة بنسبة (68%) ومتوسط حسابى بلغ (1.64) و انحراف معيارى بلغ (0.942) ، وفى المرتبة الثالثة جاءت العبارة رقم (3) وأشارت إلى : يوجد مناخ قانوني للإستثمار في الإندية الرياضيه ، وبنسبة موافقة مئوية بلغت (28%) وعدم موافقة بنسبة (72%) ومتوسط حسابى بلغ (1.72) و انحراف معيارى بلغ (0.891) ، وفى المرتبة الرابعة جاءت العبارة رقم (6) وأشارت إلى : توجد ضمانات قانونيه من قبل الدولة في مجال الإستثمار الرياضى ، وبنسبة موافقة مئوية بلغت (24%) وعدم موافقة بنسبة (76%) ومتوسط حسابى بلغ (1.72) و انحراف معيارى بلغ (0.834) وفى المرتبة الخامسة جاءت العبارة رقم (5) وأشارت إلى : يوجد جهاز قضائي تحكيمى خاص بالإستثمار الرياضى ، وبنسبة موافقة مئوية بلغت (22%) وعدم موافقة بنسبة (78%) ومتوسط حسابى بلغ (1.66) و انحراف معيارى بلغ (0.823) ، وفى المرتبة السادسة وبنسبة موافقة مئوية جاءت العبارة رقم (1) وأشارت إلى : توجد تشريعات خاصه تنظم الإستثمار الرياضى بالأندية الرياضيه ، وبنسب مئوية بلغت (22%) وعدم موافقة بنسبة (78%) ومتوسط حسابى بلغ (1.46) و انحراف معيارى بلغ (0.838) .

وهذه النتيجة تجيب على سؤال الدراسة الثالث : أن الواقع القانونى فى الأندية الرياضيه درجة الممتاز والأولى بولاية الخرطوم وفق إجابات هو :-

- لا توجد قوانين و لوائح تنظم الإستثمار بالإندية الرياضيه .
- لا توجد عقود قانونيه للإستثمار في الأندية الرياضيه .
- لا يوجد مناخ قانوني للإستثمار في الأندية الرياضيه .
- لا توجد ضمانات قانونيه من قبل الدولة في مجال الإستثمار الرياضى .
- لا يوجد جهاز قضائي تحكيمى خاص بالإستثمار الرياضى .
- لا توجد تشريعات خاصه تنظم الإستثمار الرياضى بالأندية الرياضيه .

وهذه النتيجة تؤكدتها دراسة : عمرو أحمد الجمال 1998م والتي أوضحت أن مصادر التمويل الحالي بالأندية الرياضية لايتناسب مع الخطط الموضوعة لهذه الأندية .

ودراسة : سيد محمد السيد أحمد 2004 والتي أوضحت ضرورة تعديل القوانين واللوائح المنظمة للرياضة لكي تتمكن من زيادة إيراداتها .

وتعزى الباحثة هذه النتيجة إلى أن القوانين المنظمة لإدارات الأندية الرياضية لم تتضمن قانون خاص بالإستثمار الرياضي .

4- 4 عرض نتيجة التساؤل الرابع :

للإجابة على سؤال البحث الثالث والذي ينص على : ما واقع البنيات التحتية فى الأندية الرياضية درجة الممتاز والأولى بولاية الخرطوم قامت الباحثة بإستخراج المتوسط الحسابى والإنحراف المعيارى النسب المئوية ، واعتمدت الباحثة نسبة (50%) وأكثر لقبول الإجابة ، والجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم (16) يوضح

المتوسط الحسابى والإنحراف المعيارى النسب المئوية لتكرارات إجابات العينة عن محور البنيات التحتية

الترتيب	النسبة المئوية	الإنحراف المعيارى	المتوسط الحسابى	التكرارات			المهارة	م
				موافق	محايد	غير موافق		

1	60.0 %	.646	2.52	4	16	30	توجد منشآت رياضية صالحة للإستثمار الرياضي	-1
2	28.0 %	.882	1.72	28	8	14	المنشآت الرياضية كافية للإستثمار الرياضي	-2
6	22.0 %	.835	1.58	32	7	11	توجد معلومات كافية عن المنشآت الرياضية بالأندية الرياضية لدى المستثمرين	-3
5	24.0 %	.857	1.60	32	6	12	تغطي المنشآت الرياضييه مختلف الأنشطة التنافسيه	-4
4	26.0 %	.872	1.66	30	7	13	توجد منشآت متخصصة بالصحة و الترويح	-5
3	28.0 %	.901	1.62	33	3	14	يوجد ترويح للمنشآت الرياضية	-6

وبلاحظ من نتائج الجدول أعلاه أن تقديرات العينة لواقع البنيات التحتية فى الاندية

الرياضية درجة الممتاز والأولى بولاية الخرطوم جاءت على النحو التالى :-

باو أفق جاءت (1) عباره بنسبة (16.7%) وبلا أوافق جاءت (5) عبارات

بنسبة (8.3%) حيث تحصلت العبارات (1) على المرتبة الأولى وأشارت إلى

توجد منشآت رياضية صالحة للإستثمار الرياضي ، وبنسبة موافقة مئوية بلغت (

60%) وعدم موافقة بنسبة (40%) ومتوسط حسابى بلغ (2.52) وِإنحراف معيارى بلغ (0.646) ، وفى المرتبة الثانية وبلا أوافق جاءت العبارة رقم (2) وأشارت إلى المنشآت الرياضية كافية للإستثمار الرياضي ، وبنسب موافقة مئوية بلغت (28%) وعدم موافقة بنسبة (72%) ومتوسط حسابى بلغ (1.72) وِإنحراف معيارى بلغ (0.882) ، وفى المرتبة الثالثة جاءت العبارة رقم (6) وأشارت إلى : يوجد ترويج للمنشآت الرياضية ، وبنسبة موافقة مئوية بلغت (28%) وعدم موافقة بنسبة (72%) ومتوسط حسابى بلغ (1.62) وِإنحراف معيارى بلغ (0.901) ، وفى المرتبة الرابعة جاءت العبارة رقم (5) وأشارت إلى توجد منشآت متخصصة بالصحة و الترويح ، وبنسبة موافقة مئوية بلغت (26%) وعدم موافقة بنسبة (74%) ومتوسط حسابى بلغ (1.66) وِإنحراف معيارى بلغ (0.872) وفى المرتبة الخامسة جاءت العبارة رقم (4) وأشارت إلى تتغطي المنشآت الرياضية مختلف الأنشطة التنافسية ، وبنسبة موافقة مئوية بلغت (24%) وعدم موافقة بنسبة (76%) ومتوسط حسابى بلغ (1.60) وِإنحراف معيارى بلغ (0.857) وفى المرتبة السادسة وبنسبة موافقة مئوية جاءت العبارة رقم (3) وأشارت إلى توجد معلومات كافية عن المنشآت الرياضية بالأندية الرياضية لدى ، وبنسب مئوية بلغت (22%) وعدم موافقة بنسبة (78%) ومتوسط حسابى بلغ (1.58) وِإنحراف معيارى بلغ (0.835) .

وهذه النتيجة تجيب على سؤال الدراسة الرابع : بأن واقع البنيات التحتية فى الأندية الرياضية درجة الممتاز والأولى بولاية الخرطوم وفق آراء عينة البحث هو :-

- توجد منشآت رياضية صالحة للإستثمار الرياضي .
- المنشآت الرياضيه غير كافيه للإستثمار الرياضي .
- لا يوجد ترويج للمنشآت الرياضية .

- لا توجد منشآت متخصصة بالصحة و الترويح .
 - لا تتغطي المنشآت الرياضية مختلف الأنشطة التنافسية .
 - لا توجد معلومات كافية عن المنشآت الرياضية بالأندية الرياضية لدى المستثمرين.
- وهذه النتيجة تؤكدها دراسة ستيفن RE stevans 2003م والتي أوضحت أفضل الأساليب لإستثمار الأماكن والمنشآت في المولس والجامعات وإلى أهمية الإعلام.
- و دراسة مندور محمود إبراهيم 1997م والتي أوضحت أسلوب إدارة الصالات المغطاة وبأنها ليست مؤسسة مستقلة مع وجود ضعف شديد في إيرادات هذه الصالات .
- وتعزى الباحثة هذه النتيجة إلى عدم الإستغلال الأمثل للأماكن المتاحة .

الفصل الخامس

الإستنتاجات والتوصيات

1-5 أهم النتائج

2-5 أهم التوصيات

3-5 المقترحات

4-5 ملخص البحث

الفصل الخامس

الإستنتاجات والتوصيات

1-5 أهم النتائج :-

- 1- أن واقع أهداف الإستثمار فى الأندية الرياضية درجة الممتاز والأولى بولاية الخرطوم جيد جدا وبنسبة (83.3%) وفق آراء عينة البحث هو :-
 - زيادة إيرادات أندية كرة القدم .
 - تحسين وتطوير المنشآت الرياضية .
 - تطوير مفهوم الرياضة كصناعة .
 - الإستثمار يسهم فى المحافظة على المنشآت الرياضية .
- 2- أن واقع إدارة الأستثمار فى الأندية الرياضية درجة الممتاز والأولى بولاية الخرطوم ضعيف جداً وفق آراء عينة البحث التالية :-
 - لا يوجد نظام رقابي مالي بالأندية الرياضية .
 - لا توجد خطط للإستثمار الرياضي بالأندية الرياضية .
 - لا يوجد كادر إداري للإستثمار فى الأندية الرياضية.
 - لا تتميز إجراءات الإستثمار الرياضي بالدقة و السلاسة.
 - لا يوجد تنسيق تام مع الجهاز العام للإستثمار بالدولة .
- 3- أن الواقع القانونى فى الأندية الرياضية درجة الممتاز والأولى بولاية الخرطوم ضعيف جداً وفق إجابات العينة وهو :-
 - لا توجد قوانين و لوائح تنظم الإستثمار بالأندية الرياضية .
 - لا توجد عقود قانونية للإستثمار فى الأندية الرياضية .
 - لا يوجد مناخ قانوني للإستثمار فى الأندية الرياضية .

- لا توجد ضمانات قانونية من قبل الدولة في مجال الإستثمار الرياضي .
- لا يوجد جهاز قضائي تحكيمي خاص بالإستثمار الرياضي .
- لا توجد تشريعات خاصة تنظم الإستثمار الرياضي بالإنديا الرياضية .
- 4- واقع البنيات التحتية فى الإنديا الرياضية درجة الممتاز والأولى بولاية الخرطوم ضعيف جداً وفق آراء عينة البحث هو :-
- توجد منشآت رياضية صالحة للإستثمار الرياضي .
- المنشآت الرياضية غير كافية للإستثمار الرياضي .
- لا يوجد ترويج للمنشآت الرياضية .
- لا توجد منشآت متخصصة بالصحة و الترويج .
- لا تغطي المنشآت الرياضية مختلف الأنشطة التنافسية .
- لا توجد معلومات كافية عن المنشآت الرياضية بالأندية الرياضية لدى المستثمرين .

5-2 التوصيات :

1. ضرورة الإهتمام بالإستثمار بكل نواحيه فى أندية كرة القدم .
2. العمل على إيجاد نظام رقابي مالي بالأندية الرياضية خاصة بالدرجات الممتاز والأولى فى كرة القدم .
3. توفير كادر إداري للإستثمار فى الأندية الرياضية.
4. التنسيق التام بين الإستثمار الرياضى والجهاز العام للإستثمار بالدولة .
5. عمل عقود قانونية للإستثمار فى الأندية الرياضية .
6. توفير ضمانات قانونية من قبل الدولة فى مجال الإستثمار الرياضي .
7. العمل على ترويج للمنشآت الرياضية بالإندية الرياضية .
8. توفير معلومات كافية عن المنشآت الرياضية بالإندية الرياضية لدى المستثمرين .
9. منح حوافز كبيرة لشركات الإعلان وتسويق المنشآت وأسم المؤسسة وتحديد نسبة لها من تذاكر المباريات والمنافسات .
10. إعفاء الأدوات والملابس الرياضية للمؤسسات الرياضية من الضرائب والرسوم الجمركية .
11. معاملة المستثمرين من الأفراد والشركات التي تقيم المنشآت الرياضية معاملة المؤسسة الرياضية من حيث الضرائب ورسوم الخدمات .
12. خصصة الأندية الرياضية وتحويلها إلى شركات مساهمة .

5-3 المقترحات

1. إنشاء شركات نظم المعلومات الرياضية لتبادل المعلومات محلياً وإقليمياً ودولياً .
2. إنشاء صندوق رعاية الأبطال يسهم فيه المجتمع والشركات ورجال الأعمال توجه به كافة الأموال مع تقنين تشريعي لكافة أشكال الرعاية من المجتمع والأفراد وتحديد نسبة من تذاكر المباريات لحساب هذا الصندوق .
3. تحويل بعض الأندية الرياضية إلى شركات مساهمة .

4-5 ملخص البحث :

جاء هذا البحث بعنوان : دراسة واقع الإستثمار الرياضى فى الأندية الرياضية درجة الممتاز والأولى بولاية الخرطوم ، وتكون من خمسة فصول تناولت الباحثة في الفصل الأول خطة البحث والتي أشتملت على المقدمة ومشكلة الدراسة أو تم فيها بيان أهمية المشكلة وأهدافه التي تمثلت في : التعرف واقع الأستثمار الرياضى فى الأندية الرياضية درجة الممتاز والأولى بولاية الخرطوم ، من حيث الأهداف والإدارة والقانونية والبنية التحتية .

إشتمل الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة على: الإستثمار، الإدارة الرياضية ، كرة القدم ، الأندية الرياضية ، التمويل .

في الفصل الثالث تم تناول " إجراءات الدراسة " وبيان المنهج المتبع وكيفية إختيار العينة , وأداة جمع البيانات و تقنيها لتحديد صدقها وثباتها وأختتم بتطبيق الدراسة وطريقة المعالجة الإحصائية للبيانات .

إشتمل الفصل الرابع على عرض ومناقشة نتائج البحث وأهم النتائج التي تم التوصل لها:-

1- أن واقع أهداف الإستثمار فى الأندية الرياضية درجة الممتاز والأولى بولاية الخرطوم جيد جدا وبنسبة (83.3%) .

2- أن واقع إدارة الإستثمار فى الأندية الرياضية درجة الممتاز والأولى بولاية الخرطوم ضعيف جداً .

3- ان الواقع القانونى فى الأندية الرياضية درجة الممتاز والأولى بولاية الخرطوم ضعيف جداً .

4- واقع البنيات التحتية فى الأندية الرياضية درجة الممتاز والأولى بولاية الخرطوم ضعيف جداً .

المصادر والمراجع :

المصادر : القرآن الكريم

المراجع :

1. إبراهيم على غراب ، التسويق الرياضي للمؤسسات الرياضية ، رسالة ماجستير ، معهد التربية البدنية والرياضة ، جامعة الجزائر ، 2010م
2. الفاضل دراج الحركة الرياضية في السودان ، شخصيات واحداث ، دار الأصالة للصحافة والنشر والانتاج الاعلامي ، طبعة أولى ، 2004م .
3. الموسوعة الرياضية ، 1998 . 2000م ، الخرطوم .
4. د. حسن أحمد الشافعي ، الاستثمار والتسويق في التربية البدنية والرياضة ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الطبعة الاولى ، 2006م .
5. د. حسن أحمد الشافعي و د. علية عبدالمنعم حجازي ، استراتيجية للتسويق الرياضي والاستثمار بالمؤسسات الرياضية المختلفة ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، طبعة أولى ، 2009م .
6. كمال الدين عبدالرحمن درويش و د . محمد صبحي حسانين ، موسوعة متجهات إدارة الرياضة في مطلع القرن الجديد ، التسويق والاتصالات الحديثة وديناميكية الأداء البشري في إدارة الرياضة ، دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى ، 2004م .
7. عبدالعزيز حسن البصير ، كرة القدم في ود مدني خلال مائة عام 1900 . 2000م ، الطبعة الاولى ، 2004م .
8. عبدالرحمن حسنين ، 1999م الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق ، عمان . مكتبة العروبة .
9. عوض الجمل ، تاريخ الرياضة وكرة القدم في السودان ، 2000م ، الخرطوم مكتبة التمدن .
10. د. محمد حسانين و د. عمرو أحمد ، اقتصاديات الرياضة ، القاهرة مركز الكتاب للنشر ، 2013م .

11. محمد حسن النمير ، مصادر تمويل أندية الممتاز لكرة القدم وعلاقتها بالأداء في الدوري الممتاز موسم 2010م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية البدنية والرياضة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، الخرطوم 2012م .
12. محمد الصيرفي ، مبادئ التسويق مؤسسة حورس الدولية ، الطبعة الأولى ، 2005م
13. هاني جمال ، ملخص بحث باللغة العربية ، إدارة الإستثمار بالأندية الأهلية والاندية الخاصة كمؤشر لتحقيق التمويل الذاتي (دراسة مقارنة) (2012م) .

الدوريات

14. د. عبداللطيف إبراهيم بخاري ، دراسة الوضع الحالي في الاستثمار في الأندية الرياضية ، الدوريات 2006م .
15. عبدالملك سعد عمر محمود ، إستراتيجية مقترحة للإستثمار في المجال الرياضي بالرئاسة العامة لرعاية الشباب في المملكة العربية السعودية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الرياضية جامعة حلوان القاهرة ، 2011م .
16. عبدالعزيز حسن البصير ، تاريخ الرياضة في ود مدني من 1900 . 2000م .

المواقع الإلكترونية:

17. <https://www.tanweelw.org/articles>
18. <https://ar.wikipedia.org/wiki/4>
19. <https://www.bayt.com/ar>
20. <http://www.wata.cc/forums/archive>
21. <http://blog.iraqucad.org/>
22. <http://mawdoo3.com>